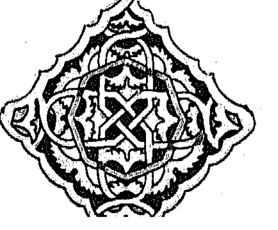
خالد محمد خالد

من هنا.. نبدأ



2



الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من هنا :.. نبدأ !



خالد محمد خالد

من هنا.. نبدأ

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الثانية عشرة

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

الطبعة الأولى	في	فبراير	١٩٥٠
« الثانية	«	يونيه	١٩٥٠
« الثالثة	«	يوليو	١٩٥٠
« الرابعة	«	سبتمبر	١٩٥٠
« الخامسة	«	مارس	١٩٥١
« السادسة	«	يناير	١٩٥٢
« السابعة	«	يوليو	١٩٥٣
« الثامنة	«	نوفمبر	١٩٥٤
« التاسعة	«	سبتمبر	١٩٥٨
« العاشرة	«	مارس	١٩٦٣
« الحادية عشرة		اغسطس	١٩٦٩

في هذا الكتاب

الإهداء

إلى الذين :

إذا جاءهم ما عرفوا ، لم يكفروا به . .

وإذا جاءهم ما جهلوا ؛ لم يعرضوا عنه . .



الكتاب في المحاكمة



النص الكامل لحيثيات الحكم بالإفراج عن الكتاب

محكمة القاهرة الابتدائية
مكتب الرئيس

قرار

نحن حافظ سابق رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

بعد الاطلاع على الأمر الصادر من النيابة العامة بتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بضبط « من هنا نبدأ »، وعلى الكتاب المذكور، وعلى كتاب حضرة صاحب الفضيلة رئيس لجنة الفتوى بالجامع الأزهر المؤرخ في أول مايو سنة ١٩٥٠ ، وعلى التحقيقات التي أجرتها النيابة مع الأستاذ خالد محمد خالد مؤلف هذا الكتاب .

وبعد سماع أقوال مؤلف هذا الكتاب ودفاع حضرة المحامي الحاضر معه .

وحيث إن النيـــابة العامة طلبت تأييد الأمر الصادر منها بضبط هذا الكتاب استناداً إلى المادة ١٩٨ عقوبات ، وقالت في تبرير ذلك إن المؤلف ارتكب الجرائم الآتية :

أولا — أنه تعدى علنا على الدين الإسلامي . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ١٦١ و ١٧١ عقوبات .

ثانيا – أنه حبذ وروج علنا مذهبا يرمي إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة . الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ١٧٤ عقوبات .

ثالثا – أنه حرض علنا على بغض طائفة من الناس وهي طائفة الرأسماليين والازدراء بها تحريضا من شأنه تكدير السلم العام . الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ١٧١ و ١٧٦عقوبات.

* وحيث إنه فيما يتعلق بجريمة التعدي على الدين الإسلامي ، قد اعتمدت النيابة في إسنادها إلى مؤلف الكتاب على رأي لجنة الفتوى بالجامع الأزهري الذي يتحصل في أن هذا الكتاب « قد وضع بروح تناصب الدين العداء السافر وتعمل جهدها على هدم كيانه وتسلبه أخص وظائفه وهي الهيمنة على شئون الحياة وتدبيرها وإقامة أمور الناس فيها على اسس العدل والاستقامة ، وسياستهم بكل ما فيه إصلاح حالهم في الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم في الآخرة بالنصح والإرشاد والوعظ والهداية ، وأخرى بالقضاء العدل والحكم الرشيد ، وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وسائر حقوقهم ، وإنصاف المظلومين ، والضرب على أيدي المعتدين الظالمين . وإن كتاب الله وسنة رسوله كلاهما مليء بالتصريح القطعي الواضح البين في الحكم والقضاء وما إليهما من مظاهر الهيمنة الفعلية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية مالية وجنائية ، فردية واجتماعية ودولية . وقد دعمت لجنة الفتوى رأيها هذا بما يلي :

١ – أن المؤلف صور الحكومة الدينية بخصائص وغرائز من

شأنها أن تبعث في النفوس محاربة هذا النوع من الحكم . ورماها بالغموض المطلق . وأن دستورها الذي تخضع له وتقوم به وتفر إليه وتهرب ، هو الدين . . . هو القرآن ، وأن القرآن والسنة فيهما من الغموض والاحتمالات ما يجعل في الآية والحديث متمسكا للمتخاصمين المتعارضين في الرأي . وأن المؤلف يعني بهذا أن ذلك الغموض يجعلهما غير صالحين لأن يكونا أساسا صالحا للحكومة .

٢ — أن المؤلف يقرر أن مهمة الدين لا تعدو الهداية والإرشاد وأن ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم من قيادة الجيوش والمفاوضات وعقد المعاهدات وغيرها من مظاهر السلطة التي يمارسها الحكام لم يكن إلا بحكم ضرورات اجتماعية . وأن المؤلف يعني بذلك أن هذه الشئون التي قام بها النبي لم يقم بها لأنها من مهمته الدينية وعنصر من عناصر الرسالة .

٣ — أن المؤلف يرى الحدود جميعها موقوفة عن العمل وليس هناك مجال لاقامتها وأن عمر وقف حد السرقة أيام المجاعات وصار ذلك سنة رشيدة من بعده ، وأن الزنا يحمل موانع تنفيذه وأن الخمر كحد الزنا في صعوبة تنفيذه أو استحالته ، وأن الدين لا يصح أن يعتمد فيما يعتمد عليه في إصلاح المجتمع — على العقوبة ، معللا ذلك بأن نفوذ الدين وأثره في مكافحة الرذيلة يكونان أرسخ قدما وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين ، أما حين تتحول هذه الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها فإن

الفضيلة آنئذ تصاب بجزع أليم .

٤ ــ أن المؤلف عرض لركن من أركان الدين وهو الزكاة وخلع عليه ثوبا يقزز منه النفوس ويجعله مظهراً من مظاهر المذلة والهوان التي لا يرضى الله بها لعباده ، ورأى أن الكهانة ، أي الدعوة الدينية ، هي التي صورت للناس أن الإسلام يرى في الصدقات اشتراكية تلبي حاجة المجتمع ، وأنها بهذا التصوير تسير على طريقة الخداع التي تعودت بها إبداء بعض مظاهر العطف والرحمة بالناس في حين أنها تعمل بها على سلب الناس أعز ما يملكون من كرامة وحق .

* * *

« وحيث إنه تبين من الاطلاع على الكتاب أن المؤلف نادى بقومية الحكم ورد على الرأي القائل بضرورة قيام حكومة دينية بأن في ذلك مجازفة بالدين ذاته مجازفة تعرض نقاوته للكدر وسلامته للخطر . بينما يجب الحرص على صيانته وإبقائه بعيداً عن مهاب العواصف والذاريات . وأن الرسول عليه السلام يحس إحساساً واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهي أنه هاد وبشير وليس رئيس حكومة ولا جباراً في الأرض . وقد عرضوا عليه يوماً أن يجعلوا له مثل ما كان للأباطرة والحكام ففزع وقال : «لست كأحدهم . إنما أنا رحمة مهداة » . ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضطجعاً على حصير قد أثر في جنبه فقال له : « أفلا تتخذ لك فراشاً وطيئاً ليناً يا رسول الله » . فأجابه بقوله : « مهلا يا عمر أتظنها كسروية ؟ إنها نبوة لا ملك »

ثم قال المؤلف إن الرسول لم يكن حريصاً على ان يمثل شخصية الحاكم لأن مقام الرسالة أرفع مقام لولا الضرورات الاجتماعية التي ألجأته إلى ذلك لتحقيق المنفعة والسعادة لمجتمعه الجديد وإذا كان الرسول فاوض وعقد المعاهدات وقاد الجيوش ومارس كثيراً من مظاهر السلطة التي يمارسها الحكام وأقام بعض خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ عظيمة السلطان كان العدل لحمتها وسداها فإن هذا لا يعني أن هناك طرازاً خاصاً من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانه وفرائضه . بل إن كل حكومة تحقق الغرض من قيامها وهو تحقيق المنفعة الاجتماعية للأمة ، يباركها الله .

ولئن كانت الحكومات الدينية قد توافرت لها في العصر الإسلامي الأول كل عناصر النجاح والتقدم ؛ فإن ذلك يرجع إلى الكفاية الشخصية والكمال الذاتي اللذين كان يتمتع بهما رؤساء تلك الحكومات كأبي بكر ، وعمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

غير أن الأمر لم يلبث أن انتهى إلى تنافس دموي على الحكم وفتنة بين الناس وقادتهم وبين القادة بعضهم بعضاً وإلى نوع من الحكم ليس بينه وبين الدين وشيجة ولا صلة وإن زعم أصحابه أنه حكم ديني بل حكم الله ورسوله .

ثم قال المؤلف إن الحكومة الدينية لا تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله بل من نفسية الحاكمين وأطماعهم ومنافعهم الذاتية ، وهي تعتمد في قيامها على

سلطة غامضة لا يعرف مأتاها ولا يعلم مداها . ولا تفسر وجودها إلا بأنها ظل الله في الأرض .

وحين تسأل عن دستورها الذي تخضع له وتقوم به ، تفر وتهرب إلى الغموض الذي لا تستطيع أن تعيش إلا فيه ، وتقول هو الدين ، هو القرآن . ولما كان القرآن « حمّال أوجه » كما قال الإمام علي . وكذلك السنة فقد استغل بعض الحكام بعض آيات القرآن استغلالا مغرضاً ، وكان بعض أصحاب علي — وهم يحرضون على دم معاوية وقتاله — يقدمون بين أيديهم طليعة هائلة من الآيات والأحاديث ، هي نفس الآيات والأحاديث التي كان يحرض بها أصحاب معاوية على دم عليّ وقتاله ، وببعض هذه الآيات قتل عثمان ، وبها ذاتها قتل الخوارج علياً ، كما قتل يزيد الطاغية الحسين بن علي مبرراً فعلته هذه بآية وحديث استمسك بهما .

ثم قال المؤلف إن الحكومة الدينية تحكم بهواها ، ثم تزعم أنها تحكم بما أنزل الله ، وإن غريزة الغموض وغيرها من الغرائز التي تستمد الحكومة الدينية منها سلطتها بعيدة كل البعد عن حقائق الدين وفضائله ، وإن الحكومات التي حكمت الناس باسم الدين سواء في المسيحية أو الإسلام كانت أسوأ مثل للحكم ما عدا قلة نادرة فاضلة لا تكاد العين تقع عليها في زحام الكثرة الباغية . وأن الحكومات الدينية التي ينقدها هي تلك التي تعتمد على سلطة مبهمة غامضة ، ولا تقوم على أسس دستورية واضحة ، والتي تمنح نفسها قداسة وعصمة مُدّعاة .

ورد المؤلف على الداعين بوجوب إقامة حكومة دينية بأنهم

إذ يبررون ذلك بفكرة القضاء على الرذائل وإقامة الحدود فإن الدين وحده من غير أن يكون دولة هو الذي يهدي إلى الفضيلة عن طريق الترويض والإقناع وأن نفوذ الدين وأثره في مكافحة الرذيلة يكونان أرسخ قدماً وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين .

أما حين تتحول هذه الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها فإن الفضيلة آنئذ تصاب بجزع أليم ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : «فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها» وقوله تعالى « وما أنت عليهم بجبار . فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » .

ثم تحدث المؤلف عن الحدود فقال : إنها موقوفة عن العمل وليس هناك مجال لإقامتها فقد وقف عمر حد السرقة في أيام المجاعات وصارت سنة رشيدة من بعده . والشرق الإسلامي في مجاعة ما دام الناس لم يستوفوا ضرورات الحياة ، فحد السرقة موقوف إذن حتى ينزل الرخاء مكان الجدوب ، ويوم يوجد الرخاء فلن تحصل سرقة وإذا وجد السارق رغم الرخاء قطعت يده . على أن قطع بضع أيد سارقة لن يحتاج إلى قيام حكومة دينية خاصة ، فمادة واحدة في القانون تقوم مقامها .

أما حد الزنا فإن أمر إقامته يحمل موانع تنفيذه ، فقد شرط الله لإقامته أن تثبت الخطيئة بإقرار مقترفها أو بالبينة ، واشترط أن تكون البينة أربعة شهود ، وأن يروا العملية الجنسية نفسها رؤية سافرة ، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلا مما يجعل الثبوت بالبينة متعذراً كما أنه لن يثبت بالإقرار ؛ فإن أحداً لن يذهب من تلقاء نفسه ليقدم ذاته للعار والفضيحة والميتة الشنيعة رجماً بالحجارة أو جلداً بالسياط ، ولم يحدث في خلال عهد الرسول وخلفائه سوى وقائع معدودة اقيم فيها حد الزنا ،

وقد كان كل من أقيم عليهم الحد معترفين دفعتهم إلى الاعتراف نزعة مثالية حببت إليهم تطهير النفس وتحملهامسئولية وزرها في الحياة الدنيا وهي نزعة نادرة .

أما حد الخمر فهو كحد الزنا تماما في صعوبة تنفيذه أو استحالته،فهو لا يقام إلا بالاقرار أو البينة، وبينته شاهدان ولا تنحصر شهادتهما في رؤية الشارب وهو يشرب الخمر ، بل لا بد في رأي كثير من الفقهاء أن يشهد بأنه شرب وهو عالم بأن الشراب خمر مسكر ، وأنه كان مختاراً غير مكره على شرابه . وهذا العلم مكنون في ضمير الشارب ولن يستطيع الشاهدان بلوغه أو الاحاطة به ولا سيما إذا زعم الشارب أنه شرب غير عالم به ، وخلص — المؤلف — من ذلك إلى أنه لا داعي إلى إقامة حكومة دينية من أجل إقامة هذه الحدود خاصة .

وقال المؤلف إن سدنة الكهانة يدعون باسم الدين إلى اشتراكية الصدقات ، وهم حين يدعون إلى ذلك إنما يجعلون الصدقة نظاماً اقتصادياً مشروعا ، ومعنى ذلك أنهم يفتحون باب المسألة (أي السؤال) على مصراعيه مع أن الدين يحقر المسألة ويمجد العمل ويأمر بأن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيء ، والدين لا يمكن أن يعالج حقوق الشعب في الحياة بالصدقات ، كما تحاول الكهانة اليوم أن تفعل .

والاسلام حين دعا إلى العدل والتكافل الاجتماعي لم تكن الصدقة في حسابه قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب : بل هي شيء يشبه أكل الميتة فتباح لبعض الأفراد الذين لا يجدون ما يقيم الأود ويمسك الرمق ، ولكنها لا تعالج هبوط المستوى

المعيشي للأمم والجماعات . وهذه بديهة يعرفها الذين عرفوا محمداً ودرسوا نفسه العالية ودينه القويم . فلقد وضع رسول الله الصدقة في مكانها اللائق بها حين يقول « : إنها أوساخ الناس . إنها غُسالة ذنوب الناس » وقد خشي الرسول أن يفهم الناس أن الصدقة مصدر مشروع من مصادر العيش والارتزاق فكان يدعهم عنها ويذم المسألة إذ يقول : « المسألة كاوح في وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة فإنما هي رضف من النار ملهبة » .

وقد ذكر المؤلف في مواضع متفرقة من كتابه أن الدين يدعو إلى توحيد الاله والحرية والمساواة بين الناس وإلى العدل والاحسان والنهي عن الفحشاءوالمنكر والبغي وأنه يجب تقديم الدين للناس وضيئاً متألقا كيوم نزل من لدن عزيز حكيم عليم ، وما توحيد الاله وجعل الأمر كله والسلطان كله والكبرياء كلها له دون سواه إلا هتاف علوى مقدس يشيع في الإنسانية الأمن والإيناس حتى تلتقي الإنسانية كلها على الحرية والإخاء والمساواة. وأن الدين ليس في حاجة إلى أن يكون دولة إذ هو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير وإن وظيفة الدين هي الهداية والإرشاد الى أنبل ما في الحياة من معنويات وفضائل وتبليغ كلمات الله التي تهدي إلى الحق والفضيلة والصلاح .

إن أجل خدمة نؤديها للدين هي أن نجعله قريباً من قلوب الناس عميقاً في نفوسهم ، وتطعيم الدولة والمجتمع بروحه الحي ومعنوياته الفاضلة — لا أن نأتي بحكومة تستغله في تقديس ذاتها وتبرير أطماعها واستكراه الناس لجبروتها . .وإن الدين يجب أن يظل كما أراده ربه نبوة لا ملكا ؛ وهداية لا حكومة ،

وموعظة لا سوطا . وأن الدين في المجتمع الانساني بأسره يمثل ضرورة اجتماعية لا غنى للناس عنها وهو مصدر قوة وإخاء ومساواة لا ظهير أنانية وعدوان .

ويجب أن يحتفظ الدين بخصائصه الذاتية وأهدافه التي من أجلها شرعه الله وأنزله وهي إسعاد الناس سعادة واقعية في نطاق المساواة النبيلة التي جاء يعلنها ويحرض عليها . وأن الدين في صورته الصحيحة زميل مؤنس مسعد في رحلة الحياة كلها .

* * *

وحيث إن الدين شيء ، ودعاة الدين والحكومات الدينية شيء آخر ولا يعد الطعن في هؤلاء الدعاة أو في هذه الحكومات طعناً في الدين إلا إذا انصرف الطعن إليه وانصب عليه في ذاته ، فالدين حقائق خالدة ثابتة ، أما هؤلاء الدعاة ومتولو شئون هذه الحكومات فهم بشر من الناس يصيبون ويخطئون ، وقد مجد المؤلف عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأشاد بذكر الحكومات التي خلفته في العصر الإسلامي الأول ، وقال إنه توافر لها كل عناصر النجاح والتقدم .

وإنما وجه المؤلف نقده إلى ما عداها من الحكومات الدينية التي وصفها بأنها كانت تحكم بهواها وتزعم أنها تحكم بما أنزل الله وتفسر وجودها بأنها ظل الله في الأرض وإذ تسأل عن دستورها الذي تخضع له وتقوم به تفر وتهرب إلى الغموض الذي لا تستطيع أن تعيش إلا فيه وتقول « هو الدين . هو القرآن» مع أنها ما كانت تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من

سنة رسوله . بل من نفسية الحاكمين وأطماعهم ومنافعهم الذاتية .

ونعى المؤلف على رجال تلك الحكومات التي انقرضت وأصبحت أثراً بعد عين ، أنهم كانوا يستغلون القرآن استغلالا سيئاً ويسفكون دم المسلمين متسلحين ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . مستغلين ما تحمله هذه وتلك من وجوه ومعان عدة . وواضح من هذا أن المؤلف إذ قال إن القرآن حمال أوجه وكذا الأحاديث لم يقصد التعريض بكتاب الله وسنة رسوله بل التعريض بأولئك الذين استغلوه استغلالا مغرضا .

وقد نسب المؤلف إلى علي بن أبي طالب أنه قال : « إن القرآن حمال أوجه » . ولم تنكر لجنة الفتوى صدور هذا القول من علي . هذا إلى أن أبا نعيم أخرج عن ابن عباس وهو من أجلاء الصحابة أنه قال : « القرآن ذَلُول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه » . وقال الألوسي في مقدمة تفسيره ، إن بعض من يوثق بهم قال : « إن لكل آية ستين ألف فهم » وقال ابن جزي الكلبي في مقدمة تفسيره «إن الطوائف المختلفة من المسلمين تعلقوا بالقرآن وكل طائفة منهم تحتج لمذهبها به وترد على من خالفها وتزعم أنه خالف القرآن . ولا شك أن منهم المحق والمبطل وأن بعضهم يرجح المجاز على الحقيقة فمذهب أبي حنيفة يقدم الحقيقة لأنها الأصل ومذهب أبي يوسف يقدم المجاز الراجح » . وقال تعالى وهو أصدق القائلين : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء

الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويـــله إلا الله . والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا . وما يذكر إلا أولو الألباب » .

* * *

وحيث إن لجنة الفتوى أخذت على المؤلف قوله إن مهمة الدين لا تعدو الهداية والإرشاد وأن الرسول لم يكن حريصاً على أن يمثل شخصية الحاكم لولا الضرورات الاجتماعية التي ألجأته إلى ذلك لتحقيق المنفعة والسعادة لمجتمعه الجديد . مع أن الشئون التي باشرها النبي صلى الله عليـــه وسلم : مـــن قيادة الجيوش والمفاوضات وعقد المعاهدات وغيرها ـ إنما هي من مهمته الدينية وعنصر من عناصر الرسالة، على أن المؤلف ـ فيما قاله ـ لم ينكر ركنا من أركان الدين ولم ينتقص من قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال صراحة إن مقام الرسالة أرفع مقام .

كما قال : « إن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يحس إحساسا واضحا بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهي أنه هاد وبشير وليس رئيس حكومة ولا جباراً في الأرض ـ وقد أيد ذلك بأحاديث نبوية صحيحة . وهو مؤيد كذلك بقوله سبحانه وتعالى « وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً » ، وقوله تعالى : « إنما أنت منذر »، « إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيراً » « وما عليك إلا البلاغ »، وقوله تعالى : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » وقوله تعالى : « وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » .

وقد قال المغفور له الأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغي في تعريفه بكتاب (حياة محمد) لمؤلفه الدكتور هيكل : « إن الرسول أمر بأن يبلغ عن ربه ، ولم تبين له الطرق التي يتبعها في التبليغ وفي حماية الدعوة وترك له أن يتصرف بعقله وعمله وفطنته كما يتصرف غيره من العلماء والعقلاء . وجاء الوحي مفصلا قاطعا في كل ما يخص ذات الاله ووحدانيته وصفاته وكيفية عبادته ولم يكن كذلك فيما يختص بالنظم الاجتماعية للأسرة والقرية والمدينة والدولة منفردة ومرتبطة بغيرها من الدول . وقد صار النبي مبلغا عن ربه داعيا إليه حاميا لتلك الدعوة ولحرية الداعين مدافعا عنهم ، وأصبح حاكم الأمة الإسلامية وقائد حربها ومفتيها وقاضيها ومنظم جميع الصلات والروابط فيها وبينها وبين غيرها من الأمم ، وقد أقام العدل في ذلك كله ، وألف بين أمم وطوائف ما كان العقل يسيغ إمكان التأليف بينها وظهرت الحكمةوالرصانةوبعدالنظر وكمال الفطنة وسرعة الخاطر وقوة الحزم في كل ما صدر عنه من قول أو فعل » .

* * *

وحيث إن لجنة الفتوى أسندت إلى مؤلف الكتاب أنه عرض بركن من أركان الدين وهو الزكاة وخلع عليه ثوبا يقزز منه النفوس ويجعله مظهراً من مظاهر المذلة والهوان .

وحيث إنه لا شك في أن الزكاة ركن من أركان الدين الخمسة وقد أمر الله سبحانه وتعالى بها بقوله : « خذ من أموالهم

صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وبين سبحانه وتعالى مصارفها بقوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ، والله عليم حكيم » وقد وضعها الله إلى جانب الايمان به بقوله تعالى : « خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ؛ إنه كان لا يؤمن بالله العظيم ، ولا يحض على طعام المسكين » .

وقد قرنها الله بالصلاة في كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة » وقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » وقوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون » ، وفي هذا ما يدل على أن الزكاة عبادة وفرض واجب ، فالمؤمنون إخوة ولا يتم إيمان المرء حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه .

وفريضة الزكاة تتصل بهذا الاخاء ولا تتصل بالأخلاق وتهذيبها ، ولا بالمعاملات وتنظيمها . وما اتصل بالإخاء اتصل بالإيمان بالله . ومن أجل ذلك قام أبو بكر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يطالب المسلمين بأدائها واعتبر نكولهم عنها ضعفا في إيمانهم وتفضيلا للمال عليه وخروجاً على النظام الروحي

الذي نزل به القرآن وارتداداً عن الإسلام فكانت حروب الردة التي ثبت بها أبو بكر رسالة الإسلام كاملة .

وحيث إن المؤلف لم يجحد الزكاة ولم ينف أنها ركن من أركان الدين . وهو لم يحقر الصدقة ذاتها بل حقّر المسألة . فقد قال إن الصدقة في عصر الرسول وفي لغة القرآن تعني ضريبة مفروضة هي ضريبة الزكاة التي نزلت فيها الآية « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وأنها مباحة للأفراد الذين لا يجدون ما يقيم أودهم ويسد رمقهم .

وقد أورد المؤلف ذلك في مقام الرد على أولئك الذين يقولون بأن الصدقة نظام اقتصادي واف ووسيلة ناجحة لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب . فقال إنه لا يمكن معالجة حقوق الشعب في الحياة بالصدقات وإن الدين يمجد العمل ويأمر بأن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيء . وإن المستمع لأصحاب ذلك الرأي ليكاد يُخدع . فيصدق أن الصدقة هي كل ما يستطيع الإسلام أن يقدمه للشعوب من عدالة ومساواة ، مع أن الإسلام حين دعا إلى العدل والتكافل الاجتماعي لم تكن الصدقة في حسابه قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب .

وإن هؤلاء القوم إذ يجعلون الصدقة نظاما اقتصاديا مشروعا إنما يفتحون باب المسألة على مصراعيه مع أن الرسول عليه السلام ذم المسألة ، إذ قال : « المسألة كلوح في وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة ، فإنما هي رضف من النار ملهبة . »

وحيث إن ما ورد بالكتاب عن ذم المسألة والتعفف عنها صحيح ، فقد جاء بالجزء الثالث من كتاب فتح الباري ومتن

الجامع الصحيح للإمام البخاري أن رسول الله قال : (ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، وما أعطى أحد عطاءاً خير وأوسع من الصبر) وأنه قال أيضاً : (لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه) وأنه قال (ما زال الرجل يسأل حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم) وأنه قال : (اليد العليا خير من اليد السفلى) وقد فسروا هذا الحديث الأخير بان أعلى الأيدي هي المنفقة ثم المتعففة عن الأخذ ثم الآخذة بغير سؤال ، وأن أسفل الأيدي : السائلة والمانعة .

ويؤخذ مما روي عن النبي من الأحاديث المتقدم ذكرها وغيرها أنه كان يحض الغني على الصدقة ، كما كان يحض الفقير على التعفف عن المسألة والتنزه عنها ولو امتهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك . . لما يدخل على السائل من ذل السؤال ، ولما يدخل على المسئول من الضيق في ماله إن أعطى كل سائل ، وأما من يسأل مضطراً فلا جناح عليه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك أنه قال : (الصدقة أوساخ الناس ، وإنها لا تحل لآل محمد) . وفي رواية أخرى (إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة) . ولعل الحكمة في ذلك أن الصدقة إنما يصرفها المتصدق على محتاج يريد بها وجه الله .

* * *

وحيث إن لجنة الفتوى نسبت إلى المؤلف أنه قال ، إن

الدين لا يصح أن يعتمد – فيما يعتمد عليه في إصلاح المجتمع – على العقوبة . وقد تبين من مطالعة الكتاب أن المؤلف كان يرد على القائلين بوجوب قيام حكومة دينية تتوخى القضاء على الرذائل ، فقال : إنه لا سبيل للقضاء على الرذائل إلا بتطهير النفس وتعويدها على احترام ذاتها ، وإن الدين وحده – من غير أن يكون دولة – هو القادر على أن يوقظ في الضمائر واعظ الله، إن الدولة لا تستطيع بقوانينها أن تهب الناس نقاوة النفس، وإن نفوذ الدين وأثره في مكافحة الرذيلة ليكون أرسخ قدما وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين .

وحيث إن المؤلف لم ينكر ما أمر الله به من حدود ، وإنما قال إنه لا ضرورة لقيام حكومة دينية من أجل إقامة هذه الحدود خاصة . ولا سيما أن هذه الحدود نادرة التطبيق عملا ، إذ أن حد السرقة يوقف إبان المجاعات ولأن حد الزنا والخمر يصعب إثباتهما شرعاً – وأن ما ذكره المؤلف عن هذه الحدود صحيح في جملته ، فقد جاء بالجزء العاشر من كتاب (المغني) أن عمر بن الخطاب قال : (لا قطع في عام سنة) وأن أحمد بن حنبل قال : (لا قطع في مجاعة) وإن الإقرار بالزنا نادر الحصول وبينته أربعة شهود عدول مسلمين . ويشترط فيهم أن يشهدوا بأنهم رأوا ذكر الرجل في فرج المرأة كالمرود في المكحلة والرشاء في البئر . وأن بينة الخمر شاهدان بأنهما رأيا الشارب يشرب مسكراً . ولا يشترط فيهما – على خلاف ما ذكره المؤلف – أن يشهدا بأن الشارب شرب مختاراً عالماً بأنه مسكر .

لأن الظاهر أن الاختيار والعالم وما عداهما نادر بعيد . هذا إلى أن الشريعة الإسلامية تميل إلى التشدد في الإثبات والتحرج في إقامة الحدود بدليل قوله عليه الصلاة والسلام (تعاقوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب) . وقوله : (ادرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام إن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء في العقوبة).

وحيث قد تبين مما تقدم أن المؤلف لم يطعن في الدين ذاته ولم يجحد كتاب الله وسنة رسوله ، بل مجد الله وكرم الرسول في أكثر من موضع من كتابه وقال : إنه يجب تقديم الدين للناس وضيئا متألقا كيوم نزل من لدن عزيز حكم عليم . وهو لم يخرج فيما كتب عن حد البحث العلمي والفلسفي . .

وإذا صح أنه أخطأ في شيء مما كتب فإن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شيء ، وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدي شيء آخر . ويشترط للعقاب بمقتضى المادة ١٦١ عقوبات أن يكون الجاني قد تعدى على الدين أي أنه امتهنه أو ارتكب ما من شأنه المساس بكرامته أو انتهاك حرمته والحط من قدره والازدراء به وأن يكون قد قصد ذلك وتعمده . ولما كان شيء من ذلك لم يتوافر في حق مؤلف الكتاب فلا جريمة ولا عقاب .

* * *

وحيث إنه فيما يتعلق بالجريمتين الأخريين اللتين أسندتهما النيابة العامة للمؤلف ، فقد تبين من مطالعة الكتاب أن المؤلف قال : إن المجتمع المصري كسائر المجتمعات العربية تعتمل فيها

جميعا كوامن الكبت والحرمان ، وبدا التذمر على كل لسان ووجه . هذا التذمر خطر على حياة الأمة ، ولا يمكن أن يستهين بعاقبته حاكم له بصر بالأمور ، وإن المسئولية الكاملة لتجثم على كاهل الرجعية الاقتصادية التي تمتص الحياة من الشعب وتعرقل كل اتجاه نحو اشتراكية يانعة وأنه يجب مكافحة سياسة التجويع التي تمثلها تلك الرجعية الاقتصادية في بلاد العرب قاطبة ومكافحة الاستغلال الفردي ؛ لأنه مهب كل عاصفة وكل أعصار وبيل .

وقال : إن الملكيات الزراعية موزعة توزيعاً سيئا وإن أجور الأطيان الزراعية مرتفعة ارتفاعا فاحشا مرهقا للمستأجرين ، وإلى ذلك ترجع أكثر أسباب الغلاء الذي يئن الشعب منه : وإنه يوجد تفاوت كبير بين طبقتي المجتمع ولعل من أشد أخطار هذا التفاوت الكبير أنه يقسم الأمة على ذاتها ويجعل منها معسكرين متباغضين يحقر أعلاهما الأدنى ويمقت أدناهما الأعلى . ويتربص كل منهما بالآخر مضمراً له كل كراهية وسوء .

ومهما نحاول إرضاء هذا الفريق برفع مرتبه وتحسين دخله فإنه لن يرضى ؛ لأن مشكلته لا تتمثل فقط في حرمانه بل وفي هذا الترف المسعور الذي يعيش فيه الآخرون ، فيأكاون أكثر مما ينبغي أن يأكلوا ، ويلبسون أكثر مما ينبغي أن يلبسوا ، ويرغدون أكثر مما ينبغي أن يرغدوا ويجلسون فوق أهرامات من الذهب بينما بقية المجتمع تقتات من آلامها وحرمانها . وإن كثيرين من هؤلاء السادة سارعوا عندما قررت الحكومة مجانية التعليم الابتدائي

منذ أربع سنوات إلى سحب أولادهم من مدارس الحكومة حتى لا يخالطوا فيها الفقراء والرعاع . وإن وراء هذا التصرف المخجل إيمانا عريقاً بالأرستقراطية وحرصاً شديداً على الامتياز والاستعلاء وجاهلية نابية لا تقرها أخلاق الدين ولا أخلاق الدنيا » .

وضرب مثلا بما حصل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إذ جاءه وفد من مكة وقالوا له : « يا محمد لقد رضينا أن نستمع إليك ولكنا لا نجالس هذه الأخلاط من عبيدنا وصعاليك مكة الفقراء فاجعل لنا يوما . فاستمهلهم الرسول حتى يأتي أمر ربه . وسرعان ما جاء الوحي الرشيد بآيات باهرة إذ قال تعالى « ولا تطردالذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين » فأحسن الرسول صلى الله عليه وسلم إليهم وخاطبهم بقوله : « أهلا بمن أوصاني بهم ربي » .

وقد علق المؤلف على ذلك بقوله : « ما أحوج هؤلاء الذين يستنكفون عن زمالة الشعب إلى هذا الدرس البليغ الصارم ليطامنوا من صلفهم وينهنهوا من كبريائهم » .

ثم قال المؤلف : إنه إذ ينقد الرأسمالية لا ينسى أنها عامل من عوامل الرقي وأحد الأطوار التي يمر بها التقدم وهو ماض إلى غايته وهو لا يسألها إلا أن تفسح الطريق لاشتراكية عادلة يطلبها الشعب ويريدها ، وبذلك تظفر لنفسها بحسن الختام .

وقال : إنه يجب علينا أن نعمل لسلامنا الخاص أولا وقبل كل شيء ونوجه كل جهودنا وإمكانياتنا لخدمة أنفسنا ومصالحنا

الخاصة وإذا بقي من جهدنا فائض ومزيد لا نحتاج إليهما فلا مانع من إسباغهما على الآخرين .

وقال إنه يجب على الحكومة أن تعمل على ألا يوجد بيننا جوع ولا جياع ، ولا يجوز لها أن تسلك سبيل الشح على رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب ، وإنه ليس للحكومات في هذا العصر من رسالة سوى تحقيق المنفعة الاجتماعية للشعوب وإن الشعب بطبيعته يريد دائماً أن يرقى ، ولا ترى الحكومة الحصيفة أي تثريب عليه في ذلك ما دام العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه وما دامت هي نفسها تعينه على حفظ النظام .

وقال إن الحرص على سلامة بلادنا وتجنبها ويلات الفتن والاضطرابات يقتضينا أن نعمل على مكافحة الجريمة والقضاء على العوامل التي تيسر نشوءها ... وإنه يمقت الجريمة مهما تكن بواعثها وأسبابها ويعتقد أن عبور الحياة في زورق جميل مهما تطل رحلته خير من عبورها في مدرعة ، ولو أبلغتنا الهدف في لحظات .

ثم قال إنه لا يدعو إلى إزالة كل فارق وحاجز بين الناس فهذا أمر مستحيل وإنما يدعو إلى تقريب المسافة البعيدة الفاصلة بين طبقتي الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعا يقضي على التفاوت القصي الذي يشطر وحدتها النفسية والفكرية ، وإنه لا سبيل إلى إصلاح الأمور إلا إذا تسلحنا بروح الإنصاف وآمنا بضرورة حدوث تحول اجتماعي شامل وبذلنا جميعاً حكومة وشعباً محاولة صادقة لإتمام هذا التحول دون أن نريق قطرة دم

واحدة ومن غير أن يكفر بعضنا ببعض ويلعن بعضنا بعضا ، ولا شيء يحسر الفوضى التي نعانيها مثل أن نخطو خطوة كتلك التي خطتها انجلترا مثلا فتتحول من مجتمع رأسمالي متطرف إلى مجتمع اشتراكي شامل رشيد وديع معتدل تنتظم الاشتراكية كل مرافقه او جلها وتتحرر فيه قوى الإنتاج المحبوسة في أيدي الرأسماليين المتطرفين .

وإن العدالة الاجتماعية فطرة أحست بها الإنسانية منذ أحست بوجودها ومنذ سمعت وجيب الوعي والحياة يخفق بين جنبيها وهي ليست روسية الجنسية ماركسية الدم وليس ضربة لازب أن يكون المؤمنون بها الداعون إليها بلاشفة يعذبون ويضطهدون . وإن انجلترا ليست شيوعية وهي التي صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٩٤٪ وراحت في سرعة البرق تؤمم الملكيات الإنتاجية الكبرى . وإن النظام الذي يحقق العدالة الاجتماعية في العهد الحاضر هو الاشتراكية ولا شيء سواها . وإن حق الملكية الشخصية أمر مفروغ من ثبوته شرعا وعقلا وعرفا وتعترف به البلاد قاطبة لرعاياها ومواطنيها .

غير أن هذا لا يمنع الحكومة من أن تختار نوعا معينا من الملكية وهي الملكيات الإنتاجية وتحرره من أيدي الأفرادوتشرف عليه لصالح الأمة ، إذ التأميم هو الوضع الطبيعي الذي أخذ المجتمع الإنساني يسارع إليه ؛ فهو يؤدي الى تحرير قوى الإنتاج المحبوسة في أيدي الرأسماليين ويقضي على الفروق الاجتماعية والتفاوت الكبير في الدخول المالية .

وقال إن الحكومة المصرية أحسنت صنعا بفرض الضريبة التصاعدية وضريبة التركات وبزيادة إعانة غلاء المعيشة وأهاب بها أن تعمل على زيادة مرتبات صغار الموظفين والحد من التفاوت الكبير بين ما يكسبه رب العمل وما يكسبه العامل ، وإصلاح حال العامل الزراعي .

وتساءل : لماذا لا تصنع الحكومة كما صنعت تركيا إذ اشترت الاقطاعيات الكبرى وباعتها للفلاحين وقسمتها عليهم قسمة عادلة فاضلة مرضية .

ودعا الحكومة إلى أن تستصدر قانوناً بتحديد الملكيات الزراعية على غرار مشروع كان قدمه أحد الشيوخ المحترمين للبرلمان . وإذا كان الحد الأقصى للملكية الذي اقترحه الشيخ المحترم،وهو خمسون فدانا، لا يرضي أصحاب الإقطاعيات الكبرى فلا مانع من رفع هذا الحد إلى مائة فدان . وإذا لم تر الحكومة الاستجابة إلى هذه الرغبة الآن فلا أقل من أن تسارع الى استصدار قانون بتخفيض إجارة الأطيان الزراعية وتحديدها .

* * *

وحيث قد تبين ممـــا تقدم أن المؤلف استعرض الحـــالة الاجتماعية في البلد ، ونقد منها ما رآه خليقا بالنقد وحسّن مارآه حسنا . فقد نقد الرجعية والرأسمالية المتطرفة ،وأفصح عما تعانيه غالبية الشعب من فقر وحرمان وما بدا عليها من تذمر بينما قلة من الشعب تنعم بالثراء الوفير ، وعما بدا من كثيرين من هؤلاء السادة من تعال على الفقراء .

وهذا الذي قاله المؤلف لا يعدو حدود النقد المباح وليس فيه ما يفيد تحريض طائفة على بغض طائفة أخرى أو قصد إلى شيء من ذلك . بل يبين من ثناياه أنه قصد إصلاح هذا البلد وإسعاد الشعب وهناءته . وقد أورد المؤلف في كتابه ما يراه من ضروب الإصلاح ودعا إلى اشتراكية رشيدة وديعة معتدلة وقال إن هذه الاشتراكية هي التي تحقق العدالة الاجتماعية ولا شيء سواها وهو لم يحبذ الشيوعية ومبادئها أو أي مذهب من المذاهب التي تنطوي على استعمال القوة والعنف لتحقيق هذه المبادىء ، بل صرح بما ينقض ذلك ودعا الشعب إلى التماس العقل والحكمة والنظام والرفق والتسامح والحنان والأناة والإنصاف ودعا الحكومة إلى العمل على تحقيق ما ارتآه من وجوه الإصلاح .

هذا إلى أن ما ذكره المؤلف عن الفقر وهبوط مستوى المعيشة وما إلى ذلك ليتردد على لسان كل من يسعى إلى الإصلاح ويبتغيه ، وقد سجلته اللجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية الحالية إذ قالت :

« إن تنمية موارد الدخل القومي وكفالة العدالة الاقتصادية هي السبيل إلى الاصلاح الاجتماعي الذي يبرىء المجتمع المصري من أدرانه . وإن مصر تعاني من قلة الإنتاج وهبوط مستوى الدخل ما تعاني ، وإنه يجب العمل على رفع مستوى الغالبية العظمى من الشعب التي افتقرت ولا تزال تفتقر إلى مطالب العيش الأساسية لكي تحول دون انتشار النزعات المتطرفة إذ ليس ثمة شك في انحطاط مستوى المعيشة وقسوة الفقر والمرض

والجهل تربة خصبة لتفشي هذه النزعات وإن السبيل إلى مكافحتها هو رفع مستوى المعيشة لكافة أبناء البلاد فليست القوانين كفيلة وحدها بعلاج الداء ، بل إن العلاج الشافي هو استئصال الداء من منبته بالقضاء على أسبابه . وقد اتجه التفكير إلى تحديد الملكيات الكبيرة كوسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية غير أن تجارب مختلف الأمم في هذا الشأن قد دلت على أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق عن هذا الطريق وحده إذ في متناول الدولة تحديد دخل كل طبقة من طبقات الأمة عن طريق فرض الضرائب بأنواعها وعلى الخصوص الضريبة التصاعدية على الإيراد العام .

* * *

وحيث إن حرية الرأي مكفولة في حدود القانون ، ولما كان الكتاب المضبوط لا ينطوي على جريمة ما ، فإنه لا يكون ثمة محل لضبطه تطبيقاً للمادة ١٩٨ عقوبات ، ومن ثم يتعين إلغاء الأمر الصادر بضبطه والإفراج عنه .

فلهذه الأسباب

قررنا إلغاء الأمر الصادر بضبط كتاب «من هنا نبدأ» لمؤلفه الأستاذ « خالد محمد خالد » والإفراج عن هذا الكتاب .

صدر هذا القرار وتلي علنا في يوم السبت ١٠ من شعبان سنة ١٣٦٩ هجرية ــ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ .

رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

« **حافظ سابق** »



قصّة هذا الكتاب

.. وشاء ربك أن تكون لهذا الكتاب قصة ، تتمثل فيها محنة الفكر وروعة انتصاره ، وترسم في أفقها أهداف التقدمية الرشيدة – بيضاء مشرقة كضوء الفجر ... وأغراض الرجعية البغيضة – سوداء مظلمة كقلب الحقود .. وتنهض وقائعها شاهدة على صدق أكثر ما في الكتاب من أفكار وآراء ..

وإذ قد صار الكتاب ملء وعيك البصير ووجدانك الحي ، فقد أصبح من حقك أن تعرف عنه ما لم تكن تعرف . وفي هذه السطور أقدم إليك قصة الكتاب الذي آثره الله ورعاه .. والذي مكنت له بحفاوتك وتقديرك ، فخرج يسعى في طبعاته المتتالية مزهوا بنعمة الله وتقدير القارىء ...

* * *

المصادرة الأولى

قبيل استقالة وزارة دولة إبراهيم عبد الهادي « باشا » بسبعة أشهر تقريباً ، وفي ضحى يوم جميل ، كان الكتاب في طريقه

الى دار النيل للطباعة . ويسّر له مديرها الأستاذ إسماعيل شوقي مشقة التكاليف بما فطر عليه من صفاء نفس ونبل عاطفة .

وفي اليوم الثاني كانت صفحاته الأولى بين أيدي العمال ، وفي اليوم الثالث كانت أولى ملازمه في إدارة المطبوعات بالداخلية .. ومكثت هناك ثلاثة أيام ، استدعيتُ بعدها لمقابلة المسئولين حيث أنبئت أن الكتاب لا يمكن مراجعته « بالقطاعي » .. ولا بد من تقديم أصوله كافة حتى يتسنى الحكم عليه مرة واحدة .

وبعد يومين آخرين حولت الملزمة والملازم الأخرى التي لحقت بها إلى مسئول آخر فاشترط نفس الشرط الذي اشترطه سلفه ... وقدمت أصول الكتاب جميعاً .. واستودعته إدارة المطبوعات ... وبعد شهور ذهبت لأتسلمه وأعود به إلى المطبعة عود الظافرين ... فإذا وكيل المطبوعات يزف إلي في أسف صادق مرير أنه قد صدر الأمر بمصادرة الكتاب وتحريم طبعه ... ووقفت أخيراً على أسباب هذا المنع — وفحواها أنه رئي في الكتاب هجوم على رجال الدين وعلى الرأسماليين ، وهذه سمة الشيوعية والشيوعيين . . !

وزجّ بالفكر في قبو الظلمات .. فلندعه الآن في سجنه أو في منفاه . ريثما نعود إليه أو يعود إلينا .

بلاد من . . ؟ !

وكان اسم الكتاب « بلاد من ؟ »

وكانت فصوله خمسة : إنسانيون — الدين لا الكهانة —

الخبز هو السلام — أسرار المجتمع — الطريق .

أما فصل « قومية الحكم » فقد رفعته من الكتاب ووضعت مكانه ، أسوار المجتمع .

لماذا ؟ لأن أصحاب الفكرة التي أناقشها في هذا الفصل كانوا يومئذ في السجون والمعتقلات . فلم يكن من الإنصاف مناقشتهم بالغيب .

* * *

إفراج

وفي وزارة رفعة حسين سري (باشا) — التمست من الرقابة إعادة النظر في الكتاب المضطهد الحبيس ، وأجيبت رغبتي ، وأذن لي بنشره وإخراجه . وأخذ طريقه إلى المطبعة من جديد ، وعملت فيه يد الاختزال والتركيز ، وعاد فصل « قومية الحكم» إلى مكانه بعد أن زالت البواعث التي زحزحته عنه من قبل .. واتسم الكتاب بسمة الإيجابية والتوجيه فكان أنسب الأسماء له « من هنا .. نبدأ » .

ووقف صرير المطابع ... وغادرها الكتاب إلى القراء يبث فيهم دعوة السلام والحب والمساواة والعدل والواجب — هادىء الفورة ... حسن السمت ... ثابت الوطأة .. كل غاياته أن ينفي عن الدين تحريف المبطلين ، وعن المجتمع ظلم الظالمين .

عواصف

وليس في طبائع الأشياء أن يمر بسلام كتاب يتحدى حرص الناس ومآربهم الدنيا ، ومصالحهم العتيدة ، وتعصبهم المزمن لما لم ينزل به من الله كتاب ولا برهان ، فما إن صدر الكتاب حتى أزجت بعض النفوس جذاذات من الزوابع . تضامت وتآلفت وأمست ركاما قاتما يريد أن يحجب الضوء ويطمس مطالعه .. ولكن طبائع الأشياء أيضاً تأبى أن ينتصر الظلام على النور ، وتؤكد أعمق توكيد تلك الحكمة القائلة :

« إن ظلام العالم كله ليعجز عن إطفاء شمعة ..! » وهذا هو الذي حدث .

فلقد مضى موكب الأضواء ممزقا هذا الركام من الضباب ، ساخراً به وبالظامات .. آخذاً طريقه إلى الوعي البصير الحر يحدثه عن آلامه وآماله ، وينفخ معه في الفحم الهامد .. ويعلي كلمة الله ، وكلمة الشعب .

محاكمة

وعلى حين غفلة انقض البوليس على المكتبات وضبط نسخ الكتاب تمهيداً لمصادرته ، ووقف الكتاب أمام القضاء متهماً بالخروج على الدين وترويج الشيوعية وتحريض الفقراء على الرأسماليين ! !

ــ وهنا أستأذنك في أن أقدم إليك رجلا عظيما .. وقف ثلاث ساعات يناضل دون المصادرة ويكشف عن المؤامرة التي

تدبرها الرجعية للإجهاز على الحرية والفكر ، ويستخرج من أغوار الخفاء البواعث الحقيقية التي أثارت شنآن قوم وبغضاءهم.

ذلكم هو الأستاذ الكبير « عبد المجيد نافع » المحامي .

إنه رجل جدير بالشكر الجزيل — فلقد أرجأ كثيراً من واجباته والتزاماته ثلاثة أيام كاملة نذر ليلها ونهارها لقضية هذا الكتاب ، رافضاً كل مكافأة مادية . آبيا أن يجعل الدفاع عن « حرية الفكر » طريقا من طرائق الكسب مهما يكن مشروعا .. !

وأخيرا — جاءت كلمة القضاء كهدير المحيط .. قوية هائلة ..

وأفرج عن الكتاب للمرة الثانية .. ومضى مستأنفاً رحلته المباركة شاكراً للذين أساءوا به الظن ، والذين أحسنوا .

ولكن ..

ولكنهم يتحدثون عن محاكمة أخرى ستجريها « هيئة كبار العلماء » ! !

أتراها تريد تكريم الكاتب الذي بذل من ذات نفسه كل جهد مستطاع لخدمة الدين والشعب ، فحرفت الإشاعة هذا التكريم إلى محاكمة ! ! .

أم أن الجزاء الوفاق اليوم لكل غيور على دينه من الكهانة ، وعلى أمته من الاستغلال ، أن يلتمس له العيب ، وتفتعل له التهم . ثم يقال له : ذق جزاء ولائك لله .. وولائك للوطن ؟!

مهما يكن الأمر :

فلن يرتاع من خوض السواقي ــ فتى قد خاض في البحر الكبير. وإنه لمن حسن الحظ أن التهمة التي تسدد إلى الكتاب هي تلك التي قذف بها كل مصلح جليل الشأن صادق العزم .. كانوا جميعا خارجين على الدين لأنهم أرادوا أن يرفعوه فوق منال المساومة والعبث والتسخير .. وأحيط بهم فما وهنوا ولا جزعوا.

كان زئير الإعصار يزيدهم تشبثا وتفاؤلا ، ويشد فيهم زناد القوة والنضال والاحتمال . وإن الذين جاءوا من بعدهم ليحاولون صادقين أن يسيروا على هذا النمط الرفيع ، وأن يكونوا امتداداً لهذه القوة الزاخرة التي لا تخشى في خدمة الله والشعب لوماً ولا بأســاً .

وها أناذا ، أطوي القصة على ختامها بعد أن طالعتك باهرة متألقة ، إحدى وثائق الحرية والعدل والرقي في هذه البلاد . ممثلة في حيثيات الحكم الذي سيظل « مناراً » يطارد الظلمات من طريق الحرية والأحرار . .

* * *

وبعد ، فلا يزال زئير العاصفة يلغط ويدمدم ..

ولكن لا بأس ..

فهناك حكمة عَذبة تقول :

« خلِّ العاصفة تزأر . .

« فذلك أخلق أن يُعجِّل بفنائها ..

« وسنخوض الإعصار . .

« ونرسو آخر الأمر على الشاطيء السعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

انتهت التجارب إلى إجماع أكيد على أن : « الاستبداد هو الأب الشرعي للمقاومة » وأن الرأي المكظوم يتحول داخل النفس إلى قذيفة خطرة ... وأن أيسر الطرق لحضارة خصيبة ممرعة ، هو فتح منافذ الملاحة الفكرية ، والقضاء على كل بواعث التهيب في الشعب .

وقديماً قال « توماس بين » : « حين يطرق الرقي باب أمةمن الأمم يسأل : أهنا فكر حر ؟ فإن وجده دخل ... وإلا مضى » .

هذه حقيقة أولى .

وهناك حقيقة أخرى تقابلها : هي أن الشعب إذا أســاء استعمال حريته ، ومارس حقه فيها ممارسة طاغية ، فقد وقّع وثيقة عبوديته ، وأتــاح للحكومة فرصة وضعه تحت الوصاية من جديد .

وجدير بنا ونحن في مبتكر طور حديث من أطوار نمونا ، وفي مؤتنف وثبة نحاول بها اللحاق بموكب الإنسانية الناهضة ، أن ندخل هاتين الحقيقتين في حسابنا ، وننتفع بكل ما فيهما من معان ودلالات .

ولقد أتى على جماهيرنا الكادحة حين من الدهر لم تكن شيئاً مذكوراً . فلما استيقظت من رقادها ، أدركت إلى حد ما ، حاجتها إلى مزيد من الوعي والانتباه لتستطيع أن تعرف عن أمرها شيئــاً .

وتقدم إليها من الرواد والدعاة خليط متنافر من ذوي النيات الحسنة ، والنيات السيئة ... يحملون بضائع مختلطة من المناهج والمذاهب والآراء .

أترى هذه الجماهير التي طال على جهلها ونومها الأمد ، قادرة على التمييز والاختيار . ؟ !

إن هذا الكتاب شمعة مهداة إليها لتبصر في ضوئها وترى .. وكل ما نود أن ننصح به هو أن نبارك هذا الوعي ، وندعه ينمو ويتسلق ، وألا نحاول قط كبحه أو زجره ... فإن ذلك هو السبيل كل السبيل إلى خلق المجتمع الحر الباسل الذي نريد أن نكونه .

قد تصيب مرة وتخطىء مرات . وتهتدي تارة وتزل تارات ، ولكنها أخيراً سوف تضع أقدامها على صراط الحقيقة والصواب ، وتسير فوقه بخطى ثابتة أكيدة نحو أهدافها العادلة غير مخلــة بواجب ولا مفرطة في حق .

والويل للذين يلوثون أيديهم بخنق هذا الوعي الوليد . ويل لهم من الله ومن التاريخ ! فإنهم لا يقضون عليه وحده وإنما يقضون على أجيال بأسرها سيكون هذا الوعي فجر حياتها وبداية خلاصها ..

إننا لن نقدم لمجتمعنا في هذه الفترة الحاضرة خيراً من الحرية . كي يستطيع في ضوئها وسناها أن يرى ، ويفكر ، ويختار الطريق القويم . فلنذكر هذا جيداً ... حاكمين ومحكومين .

والتحرر من الخوف — هو نقطة البدء في طريقنا الطويل ورحلتنا الشاقة .

من أجل ذلك يجيء هذا الكتاب في أوانه ، ليقول للمجتمع : لا تخف ! وليزيح من طريقه تلك الأشباح التي تخيفه ، وتخذله ، وتملؤه روعاً ورعباً — كما يهيب بالمواطنين جميعاً حكومة وشعبا وأفراداً ، أن يتحملوا تبعات الرشد في شجاعة وعبطة ، وأن يتقبلوا الواجبات الجديدة التي تفرضها علينا الحياة وظروفها ، وأن يكون كل مواطن منا أداة حياة تساهم في التحول الاجتماعي الرشيد الذي نتوق إليه ، والذي يجب أن يبدأ فوراً ويتم سريعاً .

وقد تعجل ، فتسأل : ما هذا التحول الاجتماعي ، وكيف يكون ؟

وإن هذا الكتاب ليحاول محاولة صادقة أن يجيب على السؤال ، وهو يرسم الخطوط الرئيسية لتحول اجتماعي وديع يفضي بنا إلى قومية شاملة لا تنافر فيها . وإلى اشتراكية عادلة لا

استغلال ولا ظلم فيها ... وإلى وعي ناضج سليم لا سلطـان للرجعية ولا للكهانة عليه ... وإلى سلام غامر يبدل حقد المجتمع حباً . . وتربصه ولاء وأمناً ، وقلقه استقراراً وغبطة .

وإني إذ أقدمه لمجتمعنا المصري ، أقدمه لكل مجتمع عربي ، فإن ما بين مجتمعاتنا من تشابه ، وما بين أوضاعنا من تماثل ، يجعل الحديث عن أحدهما حديثا عنها جميعاً .

ونحن مطمئنون للبواعث النبيلة التي أوحت بهذا الكتاب ، والتي تصورها أصدق تصوير كلمة «روسو» : إن إيماننا بالله ، وولاءنا للانسانية هما اللذان يثيران في طبيعتنا الخيرة أعمق الحوافز لنجعل من الحيوان البليد المسخر ، إنساناً بشرياً نابهاً » .

ولست أرجو من الذين سيقرأونه سوى أن يؤمنوا بحرية القول وحرية الفكر ، وأن يقرأوا بعقولهم ، لا بعواطفهم ، وألا يصرفهم الرأي المخالف عن تدبره وبحثه في هدوء . فعسى أن يكون الحق ويكون الصواب .

والآن ، لنبدأ معاً .. مزودين بالتفاؤل والتكافل وحسن الصحبة ..

إن الليل يوشك أن يتقوض ، ويتولى .

وفجر المستقبل يكافح الظلام في قوة آخذاً طريقه إلينا ... ولكن حذار أن يخدعنا الفجر الكاذب الذي يسبقه !

إن السحب تنزاح عن سمائنا .. والغيوم تجري .. تسوقها رياح الحرية إلى منفاها البعيد ... ومطالع الضوء تتسع رويداً ، رويداً .. مبشرة بالفجر الصادق ، والنهار البهيج .

خالد محمد خالد

الدين .. لا الكهانة

« رجل الدين الغبي الجاهل ، يثير احتقارنا ، ورجل الدين الشرير الرديء ، يولد الجزع في نفوسنا — أما الناضج المتسامح ، البعيد عن الخرافات ، فهو الجدير بحبنا واحترامنا » .

« فولتير »



إن تصفية العلاقات بين المجتمع والدين ، بداية الطريق المفضي إلى النماء والاستقرار .

وليس ثمة ما ينفر الناس من دينهم ، مثل إبرازه في صورة قوة عائقة ، مناهضة لحقوقهم ، مخذلة لطموحهم !

والدين في المجتمع الإنساني بأسره يمثل « ضرورة اجتماعية » لا غنى للناس عنها . بيد أن الأمم تتفاوت في طرائق الانتفاع به ، واستلهام مبادئه وتوجيهاته كما تختلف في حرصها على أن يظل كما أراد له ربه أن يكون ، مصدر قوة وإخاء ومساواة .. لا ظهير أنانية وعدوان .

وبقاء الدين متربعاً على عرشه المجيد ، يتوقف على أمرين :

أولهما ــ تفاعله المستمر مع حاجات الناس ، حتى تستطيع البشرية أن تجد منه عوناً دائما يمكنها من مواجهة مشاكلها المستحدثة ، وضروراتها الطارئة ، ويبارك محاولتها المستمرة للتقدم والوثوب .

ثانيهما ــ احتفاظه بخصائصه الذاتية الكبرى ، وأهدافه التي من أجلها شرعه الله وأنزله ... وهي إسعاد الناس سعادة واقعية

في نطاق المساواة النبيلة التي جاء يعلنها ويحض عليها .

وإنا اليوم لنسمع صراخا بوجوب العودة إلى الدين .. فإلى أي دين يدعو هؤلاء المتصايحون .. ؟ !

هناك شيء اسمه الكهانة ، انحدرت إلينا من القـــرون الأولى ... وهي ذات تعاليم ومبادىء ضارة وقاتلة ..! أرادت أن تستغل ولاء الناس للدين فلبست لبوسه ، وتشبهت به ، بل واستطاعت أن تتطفل عليه وتخالط بعض تعاليمه . ثم راحت تنفث سمومها المبيدة في دأب ومثابرة . مباركة الرجعيـــــة الاقتصادية والرجعية الاجتماعية ، مدافعة عن مزايا الفقر والجهل والمرض ... ! !

ولم يبق أمام الحكومات والمجتمعات التي تحترم دينها ، وتحرص عليه ، إلا أن تبادر بكل وسيلة مستطاعة ، إلى عزل هذه الكهانة وتنقية الدين من شوائبها ، حتى يظل ولاء الناس له وإعجابهم به .. وإن هذا الفصل الأول من الكتاب ليس سوى محاولة متواضعة في هذا السبيل .. نريد أن نميز بها بين الكهانة الكئيبة والدين الرشيد . وبذلك نتيح فرصة للذين صرفتهم الكهانة عن الدين ، كي يجربوه مرة أخرى .. وسوف يجدون منه في صورته الصحيحة زميلا مؤنساً مسعداً في رحلة الحياة كلها .

وإنا لندعو المتصـــايحين بضرورة العودة إلى الدين ، والمتظاهرين بالغيرة عليه ، أن يسلكوا هذا الطريق ، فيعمل كل في نطاق إمكاناته على بث تعاليم الدين الصحيحة ، وتطبيق مبادئه الإنسانية تطبيقاً يرفع عن المجتمع إصره وأغلال الضرورات التي

تجعل حياته عبئاً لا يطاق .

والآن . إلى أي شيء يدعو الدين . . ؟

ولكن قبل ذلك .. ما هي الكهانة .

السلالة المتشبهة :

حين ننصت إلى العلامة « هـ . ج. واز » وهو يحدثنا في كتابه « معالم تاريخ الإنسانية » عن نشأة الكهانة ، ويصور لنا ملامحها ، يأخذنا العجب لكثرة المشابه القائمة بينها وبين الكهانات المتفشية في بلادنا ! ! ونقف على تفسير صحيح للرجعية الممعنة في التقهقر التي تتميز بها الكهانة المعاصرة .

فإلى أي شيء تدعو الكهانة .. ؟

نستطيع أن نعرف الجواب ، من مناوأتها الحادة لرغبات المجتمع وطموحه ... فعندما اشتد إحساس الشعب ببؤسه وخصاصته ، وتضرم شوقه إلى « عدالة اجتماعية » يستجم فيها من وعثاء لغوبه الطويل ، وبدا كأن الفرص تستجيب له . رأينا الكهانة المصرية تنتهج مذهباً عجباً .. إذ راحت تمطر الناس بخرافتها ، وسال جشاؤها سيل العرم حاملا مبادئها الحزينة المدبرة داعية الناس إلى القناعة المقدسة . بيد أن الكهنة أنفسهم ألد أعداء القناعة ! ؟ وأسبق العالمين إلى اقتناص المغانم ، والبحث عن المال والجاه !

وهذا خلق لها قديم كشف عنه العلامة « واز » في كتابه الجليل .

وإنه لأمر يثير الاشمئزاز . أن يخرج العالم جميعه من الحرب الأخيرة مجنداً كافة مواهبه ورجاله وإمكانياته لإنعاش الشعوب ، وتهيئة حياة ممرعة لها ، ونرى كل أمة تعمل داخل بلادهـا وخارجها كي تحقق هذا الهدف ، ونسمع الدول الرشيدة جميعاً تنادي ، بأن المعدة الممتلئة هي العلاج الحاسم لمشاكل العالم .. نسمع هذا ونراه . ولكن الكهانة تأبى أن تسمع وترى ! ثم تبهر الناس باكتشافها البديع الذي سيضمد جراح الإنسانية ، ويدفع عنها إصرها ويجعلها في غنى عن كل النظم والمذاهب والنظريات.

أجائع أنت وعريان .. ؟

أمريض أنت أو جاهل .. ؟

وهل يستبد بك القلق والحيرة والتذمر ؟

لا تأسوا أيها المرضى والمحرومون والمستضعفون ...

إن الكهانة ستبدل خوفكم أمنا ، وفقركم ثراء ، وسقمكم عافية بهذه النظرية الرائعة « جوعوا تصحوا » ! !

هذه هي دعوة الكهانة ورسالتها ... ! وهي قادرة على أن تقنعك بأن « الفقر محبوب » ، الفقر الذي كان رسول الله يصبحه باللعنة ويمسيه .. والذي يقول فيه علي بن أبي طالب : ما ضرب الله عباده بسوط أوجع من الفقر . هذا السوط الممزق الكاوي ، تدعوه الكهانة «بالفقر المحبوب» وهي لا تألو جهداً في التبشير والدعوة إليه ... ! !

ولا أزال أذكر . يوم طالب الأزهريون ببعض حقوقهم المادية ، كلمة لأحد أولئك ، نشرها في صدر صحيفة يومية

وقال فيها : « إنه ليحزننا اهتمام الأزهريين بالأرزاق والدرجات. إن العلم والدنيا لا يجتمعان في قلب واحد .. فليختر الأزهريون لأنفسهم . إما العلم وإما الدنيا » . مع أن ذلك السيد يملك عمارة فخمة ، وموارد ثرة وتساقط عليه الأوقاف والعطايا .. فكيف اجتمع الدين والدنيا في قلب هذا العبقري الفذ ؟ !

ولقد قامت طائفة مثقفة من العلماء والكتاب بإطلاق «مدفعيتهم الثقيلة» على الدعاية الخبيثة الضارة التي تستغلها الكهانة لصرف الشعب عن حقوقه في الحياة ، لذلك لا أجدني في حاجة إلى تكرار القول في هذا الموضع ، وحسبنا أن نكتشف البواعث التي تحفزها إلى إحاطة المظالم الاجتماعية بأسوار شاهقة من الأكاذيب والخرافات ؛ ثم نكشف عن أهدافها وغايتها الخفية التي تعمل لها ، ونقيم الدليل على أن تقويض المجتمع نتيجة لا بد منها إذا ظلت هذه الكهانة سادرة في طريقها تؤيدها الحكومة وتعزز سلطانها .

والآن . . نتقدم بهذه الأسئلة :

ماذا تريد الكهانة بدعوتها الناس إلى الفقر ؟

ولماذا تسخر نفسها للدفاع عن مصالح الكبار ؟

ولماذا تكافح كل محاولة لتحول اجتماعي يريده المجتمع ويتضرم شوقاً إليه . . . ؟

سندع العلامة ولز يجيب على هذه الأسئلة ، مكتفين بأن نقول : إن الكهانة تتجه هذا الاتجاه بدوافع تقليدية مزمنة .. إذ هي امتداد الكهانة الأولى التي تميزت بخصائص تركزت في

طبيعتها واستقرت في أعماقها ، وأصبحت فيها كالغرائز تتوارثها سلالتها المتتابعة المتشابهة .

يقول ولز : « كان الكهنة يلقنون الناس أن الأرض التي يزرعونها ، ويدأبون فيها ، ليست لهم وإنما هي للآلهة التي في المعابد . . وتهبها الآلهة « الحكام » ويهبها « الحكام » لمن يشاءون من خدمهم وموظفيهم .

« . . واكتشف الرجل العادي شيئاً فشيئاً أن الرقعة التي كان يزرعها لم تكن له ، إذ كان الرب مالكها . . وعليه أن يدفع جزء من محصولها للرب . . أو أن الإله قد وهبها « للحاكم » وللحاكم أن يفرض عليها ما يراه من الضرائب . أو أن « الحاكم » قد منحها إلى موظف هو سيد للرجل العادي . . وكان للرب أو الحاكم أو للسيد في بعض الأحيان عمل يجب قضاؤه . وكان لزاماً على الرجل العادي عند ذلك أن يترك رقعته ويشتغل لمولاه. ولم يحدث قط أن تحدد في ذهنه ولا أن اتضح لديه تماما أمر رقعة الأرض التي كان يزرعها . وإلى أي حد كانت ملكيته لها . . »

« . . وفي مصر كانت المعابد . أو « فرعون الرب » . أو من دون فرعون من النبلاء . هم الذين يتلقون الإيجار . . ولم يستطع الرجل العادي أن يحافظ على النسبة بينه وبينهم فانحط بدرجات غير محسوسة إلى حال تقليدية مزمنة من التبعية والخضوع . . » .

« . . وبلغ الأمر أن كبار الفاتحين في العصور الأكثر تأخراً، كانوا حريصين على أن يضعوا أيديهم في أيدي كهنة الشعوب

والمدائن التي يبتغون طاعتها . مظهرين بذلك ثقتهم بهم وإكبارهم إياهم . بسبب عظيم نفوذ هؤلاء الكهنة على عقول الناس » .

« . وكان بعض الكهنة من القساة الغلاظ الأكباد . وبعضهم ممن ركب على الطمع والفساد . . وكان سلطان الكهانة يقوم في نهاية الأمر على إقناعها الناس بأن كل أضرب نشاطها تتسم بالعطف والرحمة . ! » .

إذن ليس للرجل العادي من الأمر ، ولا من الحياة . ولا من الأرض شيء ؟

وإنما كل ذلك منحة ينالها بعض المحظوظين بالطريقة التي سبق ذكرها . . وعلى الذين حرمتهم الآلهة من خيرات الحياة أن يسمعوا ويطيعوا ، ويتجرعوا الغصة في صمت . ويطرقوا على المضض في رضا وهوان !

هذه هي تعاليم الكهانـــة منذ آلاف السنين . . فهل تراها تغيرت ولو قليلا ؟

إن الرجل العادي . رجل الشارع الكادح الدءوب . . لا يزال فريسة هذه الكهانة تدعوه إلى الرضا والتسليم ، بل وإلى الاغتباط بما هو فيه من سغب وشقاء ! ويتفاوت تأثيرها حسب تفاوت الوعي بين ضحاياها .

ففي اليمن مثلا نرى الكهانة صورة طبق الأصل لتلك التي حدثنا عنها « ولز » ، ونرى الرجل العادي هناك هو نفس الرجل العادي القديم .

ولقد حدثني صحفي زار اليمن قبل ثورتها الأخيرة . أن

أكثر ما راعه هو أن ينسب الناس كل شيء للإمام . فيشير الرجل إلى بعيره ويقول : هذا بعير الإمام ، وإلى حماره : هذا حمار الإمام . . وبئر الإمام ، وأرض الإمام ، وغنم الإمام ! .

وهكذا تعمل الكهانة على إذابة شخصية الأمة ، وتهوي بها إلى درك سحيق من التبعية والخضوع كيما يسلس قيادها وتسير من ورائها مرتلة :

يا عمرو ، أنت إمامنا وخليفة النفـــر الأوائل

وهي في كل عصر وجيل تشعر بأنها حارسة هذا التراث الخالد ، والمسئولة عن إبقاء السادة سادة ، والعبيد عبيداً .

هذا هو منهجها ، وتلك شرعتها منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد وهي مدفوعة اليوم ، وكل يوم ، لالتزام هذا المنهج بدوافع شبه غرزية لا تعرف مأتاها ، ولا تستطيع تفسيرها . . لكنها الآن فقط تستطيع أن تعرف . . والكهنة المعاصرون قادرون ، بعد أن يقرأوا ما كتبه « ولز » على ان يضعوا أيديهم على الحوافز الشريرة التي تدفعهم لاقتراف آثام باغية . وأن يحاولوا تعليتها وترويضها .

* * *

اشتراكية الصدقات :

ليس من الإنصاف أن نظلم الكهانة فننعتها بالجمود المطلق ، فإن لها مرونة خارقة تمدها دائماً بإمكانيات التفاعل مع التطور وتلبي – على طريقتها – حاجات المجتمع . . !

ماذا يريد الناس ؟ أيريدون اشتراكية وعدالة ؟ إن لدى الكهنة « اشتراكية جاهزة » وهم مستعدون أن يجودوا بها عليهم ليعيشوا في ظلها أعزة شامخين كرماء . !

تلك هي « اشتراكية الصدقات » !

فالصدقة في نظر الكهانة نظام اقتصادي واف ! ووسيلة ناجحة لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب ومطاردة متاعبه وشقائه ، وإنك لتسمع وترى الدعوة إلى الصدقة والإحسان في كل مناسبة حتى لتكاد تشك : هل أنت في مجتمع أم في ملجأ ! وإني لأصفق بكلتا يدي لهذا الكشف الرائع الذي كشفه ولز في طبيعة الكهانة حين قال :

« وكان سلطان الكهانة يقوم في نهاية الأمر على إقناعها الناس بأن كل أضرب نشاطها تتسم بالعطف والرحمة ، فالكهانة حين تسلب الناس أعز ما يملكون من كرامة وحق . تحاول أن تعوضهم عن ذلك بإبداء بعض مظاهر العطف والرحمة ، ولكنها رحمة لا تخرج عن نطاق سياستها المرسومة . وهي أن العبد عبد والسيد سيد : وغاية ما يستحقه العبيد من الرحمة والعطف إنما هي الصدقة . حيث تمتد اليد السفلى لتلتقط ما يهبط عليها من اليد العليا . والمؤلم أنهم يظلمون الإسلام ظلماً فاحشاً إذ يتكلمون باسمه ، ويكاد الذي يستمع إليهم يخدع فيصدق أن الصدقة هي كل ما يستطيع الإسلام أن يقدمه للشعوب من عدالة وبر ومساواة..

ولكن هل هذا صحيح ؟

معاذ الله أن يرضى لعباده المذلة والهوان ، إن الإسلام حين

دعا إلى العدالة والتكافل الاجتماعي ، لم تكن الصدقة في حسابه قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب . . بل هي شيء يشبه « أكل الميتة » فتباح لبعض الأفراد الذين لا يجدون ما يقيم الأود ويمسك الرمق . . ولكنها لا تعالج هبوط المستوى المعيشي للأمم والجماعات .

هذه بديهة يعرفها الذين عرفوا محمدا . ودرسوا نفسه العالية ودينه القويم .

فلقد وضع عليه السلام الصدقة في مكانها اللائق بها حين قال :

« إنها أوساخ الناس . . إنها غسالة ذنوب الناس » .

فكيف نتصور أن يرفع الإسلام مستوى الحياة . والمعيشة بهذه الغسالات والأوساخ . . ؟ !

إننا نلقي على الأمة أعظم درس في الهوان والضعة حين ندعها تفهم أن طريق إصلاحها ، وشيوع العدالة فيها هي الصدقات .

لقد رأى رسول الله حفيده الحسن يمد يده نحو تمرة من تمر « الصدقة » ويدفعها في فمه ، فانتزعها منه وهو يقول له : « كخ . كخ إنها لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد . . إنها أوساخ الناس ! »

فهل كان آل محمد طبقة أرستقراطية خاصة تأنف الهوان وتستنكف عنه ثم تبيحه لبقية الناس . . ؟

كلا . وإنما هو مثل راح يضرب به محمد بهذا المجتمع الصغير ، الذي هو أسرته . للمجتمع الكبير ، الذي هو أمته . .

فإذا كانت الكهانة تدعو الشعب إلى التسول ، والأغنياء إلى التصدق عليه ، فالدين على نقيض ذلك . . يقول للشعب : كخ كخ . . إن الصدقة أوساخ الناس ، لا تحل لأمة رفيعة كريمة .

ولقد كان الشافعي رضي الله عنه يفضل الأكل من شبهة على الأكل من صدقة ، ويقول عنها : « إنها تذر البطون عايلة ، والنفوس ذليلة » .

وكانت الصدقة [1] — بمفهومها الكريم — في عصر الرسول وفي لغة القرآن تعني ضريبة مفروضة هي ضريبة الزكاة التي نزل فيها : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وأما ما وراء ذلك من الهبات والتبرعات فكان الرسول يعالج بهـــا ضرورات أخرى طارئة في مجتمعه الذي لم يكن التطور قدأسعفه بعد بالنظم المفصلات ، ولقد كان الرسول يخشى أن يفهم الناس أن الصدقة — التي هي إحسان — مصدر مشروع من مصادر العيش والارتزاق فكان يدعّهم عنها دعا ، ويزجرهم زجراً .

إن « سدنة الكهانة » حين يدعون باسم الدين إلى « اشتراكية الصدقات » يقعون في شرك خطير . . فمعنى هذا أنهم يجعلون

---

(١) هذه العبارة دفع لاعتراض قد يقوم بذهن القارىء ، وهو كيف نوفق بين تنفير الرسول من الصدقة وقول الله تعـالى : « خذ من أموالهم صدقة » فأردت أن أبين أن الزكاة وان سميت بهذا الاسم الا أنها تختلف عن الصدقة كل الاختلاف لانها كما ذكرت (ضريبة مفروضـة) وليست نافلة مـن نوافل البـر والاحسان .

الصدقة نظاماً اقتصادياً مشروعا ومعناه أيضاً أنهم يفتحون باب المسألة على مصراعيه . . لأن الذي يقول لي : الصدقة مصدر رزقك المشروع . . يقول أيضا : احرص على هذا المصدر واسع إليه ، وتهافت عليه ، وتشبث بوسائله وأسبابه . وما وسائل الصدقة الغالبة إلا المسألة والإلحاف . مع أن الرسول عليه السلام ظل يذم المسألة حتى كاد يجعلها كفراً . . فهو القائل :

« المسألة كلوح في وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة . فإنما هي رضف من النار ملهبة » .

وبايع بعض أصحابه على : ألا يسألوا الناس شيئاً . . « وإن سقط حبل أحدكم فلا يسألن أحداً أن يناوله إياه ! » .

وفي الوقت الذي حقر فيه الصدقة والمسألة . . راح يمجد العمل وحده . فيقول لحكيم : « اذهب . بارك الله لك في صفقة يدك » ويأمر الأنصاريّ الذي لم يكن يملك من اثاث منزلــه سوى « حلس نلبس بعضه . ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء » أن يأتي بهما . . ووقف الرسول يبيعها بالمزاد ، فينادي : من يشتري . . ؟ فيقول رجل : عليّ بدرهم . . فيعيد الرسول الكرّة : من يشتري . من يزيد ؟ ثم يبيعها بدرهمين . . ويأمر الرجل أن يشتري بأحدهما طعاما وبالآخر « آلة العمل » ويأمره أن يعمل . . فيعمل وينجح .

فالدين الذي يحقر المسألة . ويمجد العمل ، ويأمر أن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيء ، لا يمكن

أن يعالج حقوق الشعب في الحياة بالصدقات ، كما تحاول الكهانة اليوم أن تفعل .

وإن اشتراكية الحقوق والواجبات ، لا اشتراكية الصدقات ، هي التي تستطيع أن تجتاز بنا الإعصار ، وتهزم العاصفة ، وتبلغنا المرفأ السعيد .

المغفلون النافعون :

ولقد ظلت الكهانة ، ولا تزال ، ينحسر طوفانها عـــن طائفة ترسبت في القاع نستطيع أن نسميها « المغفلين النافعين » يدعون بدعوة الجاهلية الأولى ، بل الجاهلية التي قبل الأولى . . ويتمادون في الفلسفة الكهنوتية الكئيبة ، فيدعون الشرق كله ، والشرق وحده ، إلى نبذ المادة المضللة ، والاعتصام بالروحانية ، نتخذ منها كساءنا وغذاءنا ، ونسود بها الدنيا ، ونصبح ملأها الأعلى ، وملائكتها المقربين . . ! !

وقبل أن نتحدث بإيجاز عن هذه الفكرة الخبيثة المدمرة . . . أود أن أعتذر للمغفلين النافعين عن هذه التسمية ، وأوضح لهم معناها والمقصود منها .

فنحن — أولا — نريد بالمغفل ، الغافل . . من الغفلة . . لا من التغفيل . . ولعل من الطريف أن أسوق هنا اصطلاحا « أزهريا علميا » يزيد هذا التفسير وضوحا .

فلقد كنا ، ونحن نطالع الكتب المؤلفة عن « رجال الأثر والحديث » الذين رووا أحاديث رسول الله ، نلتقي بعبارة

تضحكنا كثيراً . إذ يقول المؤلف أثناء عرضه لتاريخ راو من هؤلاء الرواة :

« . . فلان هذا . . صالح ، مخلص ، صادق ، قانت . ولكننا لا نأخذ بروايته . . لأنه كان – رضي الله عنه – مغفلا » يعني غافلا . . فلا نضمن أن يلقي في نوبة من نوبات غفلته وسهوه بأحاديث مصنوعة موضوعة ، وفتاوى مخطئة ، وأفكار مغلوطة .

والمغفلون النافعون الذين نتشرف الآن بالكتابة عنهم من هذا القبيل . . فهم قد يكونون مخلصين ، صادقين ، قانتين ولكننا لا نستطيع الاطمئنان إلى تفكيرهم ؛ لأنهم مغفلون . . هذا . . أول . .

والأمر الثاني – أن هذا اللقب اصطلاح « دولي » تعرفه وزارات الخارجية في الدول الكبرى ذات الأطماع الاستعمارية. فلقد قرأت لكاتب أمريكي أن في وزارة الخارجية البريطانية « ملفات ودوسيهات » ضخمة تعرف بملفات « المغفلين النافعين » وهم الذين يخدمون الاستعمار خدمات جلى من غير قصد ، وبحسن نية ! ! وذلك بأن يذيعوا في صفوف أمتهم أفكاراً ، أو يتصرفوا تصرفات من شأنها أن تفضي إلى تركيز الاستعمار وتهيئة الجو دون أن يقصدوا هم هذه الغاية ، أو يعملوا لها .

فالعالم ، الذي ينحرف بالدين عن غايته التي هي إنهاض البشرية وتوفير الحياة لها ، مغفل نافع للزندقة والإلحاد والاستعمار.

والرجعي الذي يعمل على تعويق التطور والحضارة ، ويعمل

على أن تبقى النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الشعب كالمومياء المحنطة لا تدب فيها الحياة ، ولا يجري في عروقها دم جديد ، مغفل نافع للاستعمار والجهل .

والصحفي ، والكاتب ، والخطيب ، الذين يتخذون من أقلامهم وألسنتهم أمصالا يطعمون بها الشعب ضد الإحساس بالحياة وضد الشعور الجياش ، والحنين الوثاب إلى الحقوق المفقودة . هؤلاء أيضاً مغفلون نافعون لقوى الشر التي تعمل ضد سلامة المجتمع وأمنه ورفاهيته . ولكن شرٌ سبْط في سلالة « المغفلين النافعين » وأبعدهم أثراً في مصير الأمة ومستقبلها . . أولئك المبشرون بالروحانية الكاذبة ، والداعون لها .

فلنتحدث إذن عن هذه الروحانية ، وهذه البدعة التي تطل علينا بوجهها الضامر كلما أذّن بيننا مؤذن : حيَّ على الحياة . ! .

وأود أن يكون مفهوماً أننا لا نسوق الحديث عن هؤلاء سخرية وتفكها وإنما هم « خطأ » نريد أن نلفت الأنظار إلى مكافحته ، فإن هذه الفكرة البلهاء ، التي تزعمأن الروحانية هي علاج الشرق الوقائي ، وأن « المادة » ستفسدها كما أفسدت الغرب ، وأن الروحانية شيء مستقل بذاته ، وليست أثراً من آثار المادية المنظمة المفعمة بالرُغد والرفاهية .

هذه الفكرة الساذجة تجد لها أنصاراً كثيرين ، وتخدع حتى بعض الذين كان يظن أن لهم من ثقافتهم وعقولهم عاصما .

ففي أمسية غابرة شهدت بأحد الأندية الثقافية الممتازة بالقاهرة محاضرة عن « التربية القومية » وأثير ليلتئذ الحديث عن

الروحانية كوسيلة هامة من وسائل هذه التربية ، وأتيح لـــي التعليق الخاطف على الموضوع . . حيث ذكرت أن الروحانية ، كما يفهمها « سدنة » الكهانة اليوم ، ليست سوى « عملة زائفة » يراد بها طرد العملة الصحيحة من السوق . . .والعملة الصحيحة التي يراد طردها بالروحانية ، هي إيمان الشعب بحقوقه ، وإيمانه بالحياة ورغبته النهمة فيها ، وإصراره عليها. ولقد روعت ليلتها حين اكتشفت أن خمسين في المائة مـــن المستمعين المثقفين قد طعموا ضد هذه الحيوية الباعثة ، والفكرة الخالقة ، وراحوا ضحية المصل اللذيذ المسكر الغاش ، مصل الروحانية المدبرة .

وقبل ذلك : منذ عامين تقريبا ، شهدت ميلاد فكرة ، تواثق بعض الأدباء على أن يتبنوها ، ويكفلوها ويبشروا بها ، وهي أن الشرق خلق ليكون ، مصدر روحانيات ، ويجب أن يظل كذلك ، وكذلك فحسب ، وأن ، « استيراد » المبادىء الغربية ، أيا كانت ، ضلالة لا تليق بجلال الشرق وسموه .

قلت لبعضهم ليلتها . واستيراد المخترعات أيضا . لا تنس أن تضيفه إلى قائمة المحظورات ، حتى يبلغ جلال الشرق مداه . . ! !

لا روحانية مع الحرمان:

والآن فلنسأل : ماذا يريد « المغفلون النافعون » بالروحانية ؟

إنهم طبعا لا يقصدون إطلاق البخور ، وتلاوة الرُّقى ، ومخاطبة الجن واستحضار الأرواح .

وهم ينشطرون شطرين ، يسير كل شطر منهما في اتجاه . .

فيعني بعضهم بالروحانية : العزوف عن الدنيا ومباهجها . .

ويريد الآخرون بها : الفضائل النفسية ، والمعنويات النبيلة ، التي تجعل صاحبها إنساناً فيه من التسامح ، والإخلاص ، والإيثار وحب الغير ، ومحبة السلام شيء كثير .

وهذا الفريق الثاني هو الجدير بأن يناقش . أما الأولون فقد رثت حبالهم ، وأصبح كثير من الناس يدركون بالخبرة أو بالفطرة أن فلسفتهم هذه ليست سوى « دخان تقذف به مداخن متهدمة » ولسنا نزعم أن ضحاياهم صاروا من القلة بحيث لا يؤبه بدورهم ، فإن ضحاياهم لا يزالون يبلغون من الكثرة درجة مقلقة بشعة تبعث على الأسى والشفقة . ومن أجل هؤلاء الضحايا وحدهم سنقول لهذا الطراز من « المغفلين النافعين » كلمة ونحن نجري :

إن عصر الزهد والموت قد انتهى وتقوض ونحن اليوم في عصر الحياة ، وإذا كنتم مصرين على مذهبكم الباطل فادعوا إليه باسم الكهانة لا باسم الدين ، فالدين لم يجيء ليجعل من الحياة البهيجة المشرقة مقبرة نقضي أيامنا في صوامعها ولحودها ، ولكنه جاء يهتف ، ويدق أجراس الصباح للنوام صائحا فيهم : إليكم زينة الله وطيبات الدنيا ومسرات الحياة .

وإذا كنتم تلوحون لنا بأحاديث رسول الله ، فإنا نحترم رسول الله ، ونحترم أحاديثه ، ولكننا نمتهن فهمكم لها ،

فالصحيح من هذه الأحاديث ليس سوى « توجيهات استثنائية » لظروف استثنائية .

والراسخون في العلم يعلمون أن هذه الأحاديث مجازية المعنى يراد بها « علاج وقتي » يبث الأمل في نفوس المحرومين مع حفزهم في الوقت نفسه على الاستيقاظ والاستمتاع بالحياة... وإذا انتم رفضتم هذا التفسير الصحيح ، فإنكم تنكبون أنفسكم نكبة مروعة ، فإننا نستطيع بأحاديث أخرى صحيحة ، أن نجردكم من رصيدكم في البنوك وإقطاعياتكم في القرى . . ومن كل مظاهر الأبهة التي فيها تحيون ، وفيها تموتون . . ! !

وإليكم بعض هذه الأحاديث :

يقول عليه الصلاة والسلام: « إن خليلي عهد إليّ أن أيما ذهب أو فضة أوكيء عليه (كنز وادخر) فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله عز وجل » .

وكان عليه السلام يقول : « إني لألجُ هذه الغرفة . . ما ألجها إلا خشية أن يكون فيها مال فأتوفى ولم أنفقه » .

وأتي يوماً بجنازة ، ثم أتي بأخرى ، فقال : « هل ترك من دين ؟ قالوا لا . قال فهل ترك شيئاً ؟ قالوا : نعم ، ثلاثة دنانير . فقال الرسول وهـو يشير بأصابعه : ثلاث كيات » ..

وبعد . . فما قولكم دام فضلكم ؟ ؟ إذا كانت هـذه الأحاديث تقرر مبدأ واجب النفاذ . فأطلقوا إذن سراح الأموال المكدسة في خزائنكم وإن تلك مجازات ذات دلالة وقتية طارئة فكذلك قولوا في الأحاديث التي تكلمت عن الفقر البغيض .

الفقر الذي تمجده الكهانة وتسوق الملايين إلى مذبحه الرهيب !.

ولننتقل للآخرين الذين يريدون بالروحانية فضائل النفس وإشراقها لنسألهم : هل تستطيع النفس المغمومة المشتتة أن تجد حلاوة الإيمان وصفاء الروح ؟ .

هل يستطيع الإنسان الذي اختلت غدده ، وأجدبت خلاياه أن يكون ذا سلوك وديع ؟ .

هل يستطيع المحروم الذي لم يجد من الفرص ما يثقف نفسه ويربيها ، ويطعمها ويسقيها أن يصير إنساناً فاضلا ؟

وهل تعلمون أن رسول الله كان يتعوذ ملء نفسه وإلحاحه من الدّين ويقول : إنه يحمل الرجل على أن يحدث فيكذب ، ويعد فيخلف ؟ .

وهل تعلمون أن تسعة أعشار مجتمعنا يرزحون تحت أعباء ديون ثقيلة مبهظة ، وهم لذلك يتحلون بفضيلة الكذب والإخلاف . . ؟ ؛ !

وأن تسعة أعشاره أيضاً ضعاف عجاف مهازيل قد جعلت منهم الأمراض وسوء التغذية نماذج حية للعقد النفسية والسلوك المنحرف ؟ يا ليتكم تعلمون . . . ! !

لقد أثبت العلم بتجاربه التي لا ريب فيها . أن أخلاق الإنسان ليست شيئاً بعيداً عن ذاته وتركيبه وأجهزته . . . وليست شيئاً يناله صاحبه بدعوة صالحة أو موعظة رقيقة . . . وليست شيئاً يهبط من السماء فيصيب أقواما ويخطىء آخرين ! وما

السلوك البشري كله : خيره وشره ، صالحه وفاسده ، إلا وليد حالتنا العقلية .

فالشخص المريض الذي هبطت طاقة خلاياه العصبية . لأنه لا يجد غذاء كافياً . . والشخص الجاهل الذي لا يجد فرص التربية الكافية . . . لا يمكن أن تصدر عن أحدهما تصرفات سليمة ، فضلا عن أن نعثر داخل إهابه على فضائل يانعة وروحانية مشرقة . . لأن المرض والحرمان يفقدانه سكينة النفس وغبطتها ، ويمتصان من روحه العزيمة والأمل .

وفي هذا يقول دكتور إدوار سبنسر كولز في كتابه « لا تخف » : « إن كل تغيير في الخلية العصبية مهما تقلّ درجته ، يتبعه لا محالة تغيير في نفسية صاحبها » .

ويضرب مثلا ، رجلا سكيراً بلغ في الإدمان درجة حطمت كل مقوماته ، ومحت خصائص نفسه أو كادت ، وجردته من كل خلق وفضيلة ، وروحانية طبعا .. ولما عجزت المواعظ والزواجر عن إنقاذ هذا المغلوب على إرادته وأمره صاح العلم : ان العلاج يجب أن يبدأ من الداخل .. حيث الخلايا المجدبة ، والأعصاب المنهوكة ، والغدد المختلة

وهناك في غرفة العمليات ، أجرى دكتور « كولز » عملية بزل السلسلة الفقرية التي تخفض الضغط في السائل المخي ، فتتغير بذلك كيمياء المخ ونجح نجاحاً باهراً ، ورد للمريض ، ولا يزال يرد لأشباهه عافيتهم البدنية ، فتعود تبعاً لها عافيتهم النفسية ، وتعود الأخلاق الطاهرة والروحانية الغامرة .

وما هنالك ريب في أن هذا الذي ينطبق على الفرد ، ينطبق

على الجماعات والمجتمعات : فالمجتمع المتمتع بعافية اقتصادية ، هو الذي تزدهر فيه الفضائل — أما المجتمع السغبان المضنى ، فلا وجود فيه للفضيلة ، ولا للروح . . . إن الرخاء هو الجهاز ، وهو الغدد ، وهو الخلايا التي تحيا بها الشعوب .

أليست الروحانية تعني السلام والإخاء والمحبة ؟ وكيف السبيل إليها في جماعة يؤجج الحرمان في أنفسهم نار البغضاء والحقد والتشاؤم من الحياة وأهلها ! . هذه حقيقة أدركها رواد الروحانية أنفسهم ،وعبر عنها ابو ذر الغفاري أجمع تعبير حين قال : « إذا ذهب الفقر إلى بلد ، قال له الكفر خذني معك ! » . كما عبر عنها توماس بين في آيته الخالدة « إن الفقر ليتحدى كل فضيلة » .

كما عبر عنها أيضاً « عبدالله بن المبارك » الصوفي الزاهد العالم ، الذي كان يقلب الذهب بكفيه في غبطة ويقول : لولا هذا لتمندل بناهؤلاء — مشيراً إلى قصور الأمراء — واتخذوا نفوسنا الشم سخرياً ! ؟ » .

قد تعرف الكهانة ذلك ، وقد تجهله أو تتجاهله . وأيا كان الأمر فالنتيجة واحدة ، لأنها لا تصدر عما تعلم ، بل عما تريد . . وهي تريد دائما أن تكون لها الكبرياء ، والطريق لذلك تجريع الناس هذه الجرع التي تذهلهم عن أنفسهم ، وعن حقوقهم . . وهي كما قلنا من قبل تعمل بدوافع شبه غرزيـة لتمكين العالين في الأرض من القبض على أعناق المجتمع الذليل ، وإبقائه منطقة نفوذ دائم لمصالحهم المادية .

وإن عجبنا من فلسفة « المغفلين النافعين » في الروحانية لا يكاد ينتهي ، لأن فلسفتهم هذه لا تريد أن تؤذن بانتهاء !

لقد كتب أحدهم يوما ، ومن المؤسف أنه كاتب كبير ، يقول : « إن الروحانية أسعدت الشرق رغم فقره وقعوده ؛ والمادية أشقت الغرب رغم ثرائه ورقيه ! ! » ،

وكتب كاتب كبير آخر : « الروحانية تدعو أبناءها أن ينظروا دائماً إلى السماء ، وأما المادية فتعلم أصحابها النظر إلى الأرض » !

وفات هذا الكاتب المبدع ، أو نسي ، تلك الحكمة القائلة : « إن الذين يقفون على الأرض ينظرون إلى السماء ، أما الذين في السماء ، فينظرون إلى الأرض » !

فالروحانيون ينظرون إلى السماء ، كما يقول حضرته . ولكن لماذا ؟ لأنهم على الأرض ! . . أما الآخرون السعداء فينظرون إلى الأرض لأنهم في السماء . .

إن الكلمة الأخيرة التي سنقولها للشعب دائما ، هي أن طاقته الروحية وليدة طاقته الاقتصادية ، وأنه ما لم تطاوعه الفرص ، ويحي في غير حرج ولا فاقة ، فلن تكون له روح .

هذه روحانيتنا :

وقد يخطر لجماعة « المغفلين » أننا نغمط قدر الجانب الروحي ونضائل من قيمته . ولكن كل سطر من كلماتنا هذه يدل على مدى اعترافنا به وإدراكنا لفائدته . . فقط كما نفهم

نحن لا كما يفهمون .

فالإنسان كما تقول المستشرقة الفاضلة كاترين هنري : « مفتقر دائماً ، إلى الوحي والإلهام في حياته الفردية والاجتماعية. والروحانية هي التي تكمل النقص من هذه الناحية وتطلق القوى الكامنة في طبيعة الإنسان من عقالها وتوجهها إلى متجهات في الحياة نحو الله ونحو محبة الإنسان وخدمته » .

وإنا لنرى أن طبائعنا تظل بغير تهذيب وصقل حتى يتاح لها التمكن من هذه المحاولة الأدبية الرفيعة التي نسميها « بالروحانية » فتنقيها من شوائبها ، وتصقلها ، وتهبنا صفاء العقل ، وغبطة النفس ونور الشخصية . وتفتح لنا آفاقاً من المعرفة ربما كان العقل وحده عاجزاً عن كشفها ، كتلك الإلهامات التي تومضها فينا أحيانا ، والتي أو مضتها في نفوس العباقرة والمخترعين فكانت هذه الحضارة العتيدة ، وإنا لنؤمن بأن كل رقي لا يتخلل نسجه هذه الخيوط من النور ، فإنه يحجب وراءه تدهوراً منتظراً ، وانحطاطاً سريعا .

هكذا نقول ، وبه نؤمن ... ولكن الطريق إلى الإشراق الروحي وإلى السكينة الاجتماعية والفضائل النبيلة : ما هو ؟

أما في رأينا فهو الرخاء الاقتصادي الشامل ، ثم بعد ذلك ، أو معه ، التربية النظيفة الباعثة ، وما لم تتغير أوضاعنا الاقتصادية ، وتترق ، فهيهات أن يتجدد قلب المجتمع أو تطهر طبيعته .

وربما يستطيع بعض الأفراد أن يتغلبوا على مشاق بيئتهم وظروفهم ، ويكتسبوا لأنفسهم رغم متاعبهم وآلامهم حياة

روحية وضيئة . بيد أن ذلك غير مستطاع بالنسبة للأمم والجماعات ما لم يكن لها من نظمها مغين أي معين .

ولعل من تكرار القول أن نقيم على هذه الحقيقة شواهد وأدلة ، لذلك نكتفي بمثل واحد هو الحب ... ذلك الخيط النوراني الوثيق الذي ينظم قلوب الناس فيجعل من حياتهم أغنية بهيجة ساحرة .

هذا الحب الذي يصوره لنا صوفي مسلم عظيم ويرسم حدوده فيقول ، وهو السري السقطي رحمه الله : (لا تتم المحبة بين اثنين حتى يقول أحدهما للآخر : يا أنا ! !) .

هذا الحب الذي نقضي في دفئه أسعد أيام الحياة ، والذي هو ذروة الروحانية وغاية سعيها ، هل يمكن أن يوجد في مجتمع يعاني صراعاً عصبياً من جراء مخاوفه وهمومه وجوعه وأحقاده العميقة القرار ، وشعوره بالتبعية والدونية والخضوع ؟؟

إن الروحانية التي ندعو إليها لا تبدأ من نفسها بل هي تبدأ من المعدة الممتلئة ، فاذكروا هذا جيداً ... ؟

الكهانة والعقل :

سنعود مرة أخرى إلى كتاب « معالم تاريخ الإنسانية » مقلبين الصفحات التي كتبها عن الكهانة في حذر ! ! خشية أن تباغتنا بعض أظفارها الجارحة ، أو ألغامها المبثوثة . ولقد بلغنا غايتنا ، فلنقرأ هذه السطور :

« ولم يكن أي إنسان ليستطيع أن يحصل قط على أية حياة

عقلية ، كما لم يكن يستطيع الدخول إلى حظيرة الأدب أو ارتشاف العرفان إلا على أيدي الكهنة ... وكان كثير منهم أغبياء مستمسكين بالمبادىء النظرية ، وقد أعمى استمساكهم الجامد بالتقاليد بصائرهم » !

عن أي شيء تكشف هذه الكلمات ؟

إنها تكشف عن جانب آخر خطير في طبيعة الكهانة وتبين في صراحة وصدق أن مؤامراتها المحبوكة ضد الشعوب لا تهدف فقط إلى تجويع البطون وحرمانها ، بل وتجويع العقول أيضاً !

وإذا المجتمع جاع بطنه وعقله .. فقد صار مطية ذلولا لها ، ولكل مستكبر جبار . .

لقد منحت الكهانة نفسها سلطة واسعة النطاق ، وساعدها في ذلك كما قال « ولز » تأييد الفاتحين والحاكمين لها ، كي يستغلوا نفوذ الكهنة على عقول الناس لدعم سلطانهم وإرباء مصالحهم . والعجيب أنها تفرض نفسها فرضاً على شئون المجتمع كلها . ما تعلم منها وما لا تعلم ! ولقد منحت نفسها سلطة الحارس المطلق الذي وكلت إليه حراسة النظم الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية ، فهي تطارد كل رغبة في تحريرها أو ترقيتها .. ولما كان العقل قوة محركة يدفع إلى التغيير ويحفز على التطور . فقد وضعت يدها عليه من قديم الزمان كما سمعت ، ثم هي لا تزال متشبثة به ، وإن هذا الحجر العقلي الذي اتسمت به الكهانة طوال تاريخها الأسود ليرينا أي خصم أثيم ، ذلك الذي يعمل على تقويض المدنية كلها .

إنها لتحتكر عقول الناس ، وتضرب حولها حصاراً قاسياً ، ونطاقاً من حديد ، ولئن كانت في ماضيها البعيد لم تكن لتأذن لأحد أن يفكر بغير عقلها ، أو أن يتلقط المعرفة من غير أفواه سدنتها .. فإنها اليوم كما كانت بالأمس .. بل إنها اليوم شر من الأمس أنانية، وأكثر تحكما وعسفا . !

إنها ترى في العقل الحر أعظم خطر يهدد وجودها لأنها لا تحتمل هجوما واحداً منه ، فهي لذلك تبذل أقصى جهدها ليظل العقل الخاضع لها مكبلا بالأصفاد . وهنا يبدو لنا فارق جلي تناهى في الوضوح والجلاء بين الكهانة الكاذبة ، والدين الحق الصادق .

فبينا لا تستطيع الكهانة أن تعيش إلا في الظلام .. إذا بالدين يدعو لإضاءة الأنوار . ويعلن سلطان العقل أيما إعلان ،ويدعوه إلى اقتحام كل مناطق الفكر دون أن يخاف ويخشى . ذلك أن الله العلي الكبير الذي شرع الدين لعباده يعلم أن الحياة بغير عقول طوافة حرة شجاعة لن تتفوق كثيراً على بيوت العنكبوت . وستظل تتقامأ وتتقازم حتى تتلاشى معالمها .

لطالما قرأنا وسمعنا عن الكهانة حديثاً عجباً . يرينا كيف أضرمت نار عداوة طويلة الأمد بين الدين والعلم ، وكيف كانت تقف بالمرصاد لكل عقل مبدع ، ولكل اختراع نافع ، ولكل حقيقة علميّة باهرة ، وكيف ألّبت الجماهير الغافلة على الذين كانوا ينفقون كل أعمارهم في سبيلها من العلماء ، والفلاسفة والمخترعين .

يقول ولز : « إن الكهانة تتلذذ دائماً بانحطاط الغير عنها ..

وهي نفسها تقف في أول سلم الانحطاط من أدنى » .

وإذا الإنسانية بما فيها من حقائق وبحوث استسلمت لها ، فقد حق عليها التدهور السريع نحو القاع ،ولكن من حسن حظها ، أي الإنسانية : أن العقل قائم للكهانة بالمرصاد يعمل في ثبات ومثابرة ، وما سمعنا ولن نسمع أبداً أنه هزم ، أو أنه سيهزم أمامها . والذي يسير عبر التاريخ يشاهد آثار الكفاح الطويل، ويمر بآلاف الشواهد القائمة تحمل أسماء شهداء العقل والحرية .. لكنه لن يعثر قط على نُصب للعقل ذاته . لأن العقل لا يزال حيا ، وسيظل كذلك إلى الأبد ، بل إلى ما بعد الأبد . وهذه هي الحقيقة التي نقدمها لسدنة الكهانة المعاصرة رجاء أن يؤمنوا بها فيوفروا الوقت للعقل ينفقه فيما يعود على البشرية بالفائدة بدل أن تضطره الكهانة إلى الدخول معها في صراع ستلقى فيه حتفها لا محالة .

لقد حاولت أخت لها — من قبل — وهي الكهانة الغربية محاولتها الخاسرة ، وأبطرها الظفر الذي أحرزته أول الكفاح ، واستمرأت لحوم العباقرة ، حتى دفعت الثمن أخيراً : حياتها ووجودها وسار موكب العقل في زحفه الميمون وسيظل يسير ... فماذا جنته تلك الكهانة بحماقتها ؟

هل ظلت الأرض مسطحة كما كانت تقول .. ؟

هل بقيت السماء قبة من النحاس الأزرق كما كانت تريد أن يؤمن الناس .. ؟

هل صار « الميكروسكوب » وغيره من المخترعات العظمى

بدعا وفسوقا كما كانت ترى .. ؟

هل بقي أثر واحد من آثار تلك الكهانة دون أن تدوسه الأجيال بأقدامها .. ؟

لقد اتهمت « جاليليو » بالإلحاد كما اتهمت من قبل « كوبرنيكس » وحكمت عليه بالسجن حيث قضى فيه بقية حياته .. فما زاده ذلك إلا إصراراً وإيمانا . وكان يقبض بكلتا يديه على القضبان الحديدية ويهزها في عنف صائحاً :

« إني أقسم بكل شيء مقدس .. أقسم بدقات قلبي التي أسمعها الآن ، وبالهواء الذي تنشقه رئتاي أن الأرض تدور .. تدور .. » وكتب في سجنه أعظم كتاب له وهو « قوانين الحركة »

وماتت الكهانة — وبقي جاليليو حياً خالداً في التاريخ ، وأصبح الأطفال في المدارس يعرفون نظريته كما يعرفون أنفسهم وأسماءهم .

ولقد فزعت يوم اخترعت أول آلة للطباعة ، ورأت فيها مارداً عملاقا سيدمر كل بنائها ، فأخرجت مراسيم التحريم للقضاء عليها ، وأصدر البابا اسكندر السادس مرسوما عام ١٥٠١ م يقضي بإعدام كل من يطبع كتابا بغير إذنه . !

ولكن ذلك البابا ذهب مكفناً في كهانته ، وبقيت المطبعة أصدق حليف وأقوى نصير للعقل والعلم والمعرفة .

وقامت الكهانة أيضاً بحرق « العالم برونو » وهو حي ، في مشهد تتقزز منه نفس الشيطان ذاته حين قام يقرر نظرية خلود المادة.

ولكن الأيدي القذرة التي لوثت بأفظع جريمة يرتكبها وحش فضلا عن إنسان ... تقطعت وذهبت في تراب الأرض بدداً . بينما تظفر نظرية «المادة» في مطلع شمس كل يوم بما يزيدها رسوخا وصدقا واتساعا :

أي الفريقين إذن خير مقاما ، وأبقى ذكرا ، وأكثر نفعاً .. ؟؟

الكهانة تتوسل بالمسجد والمنبر لتقويض المجتمع :

إن الكهانة تحارب العقل لأنه يُري الناس عوراتهم. ويبدي لهم سوءاتها ، ويعمل جاداً لفض سوقها ... هي تخشاه لأنها لا تصبر على بحث ولا تصمد أمام نقد . أما الدين الصحيح فيعلم أن العقل صديقه الوحيد الذي يهيء له النفوس ويمكن له في القلوب .

ولقد أصبح من أهم واجبات المجتمع المصري أن يميز بين الاثنين . بين الكهانة والدين ، فينفي عن نفسه وعن الأجيال ويلها وجهلها وضلالها . فلقد كنا ولا نزال كلما حاول المجتمع أن يخطو إلى الأمام خطوة نبصر بالكهنة يثيرون في طريقه النقع الكثيف ، ويحفرون له الخنادق كي يتردى فيها .. متخذين من الدين مسوحا يلبسونها وألسنة يتفيهقون بها . ولقد نبأنا الرسول بهم ، وحذرنا منهم من قديم الزمن ورسم لنا بعض ملامحهم فقال : « هم من جلدتكم يتكلمون بلغتكم ، ويصلون صلاتكم ، تعرف منهم وتنكر » .

وهذه الكهانة تستغل انصراف رجال الدين عن واجبهم في نشر الحقائق الدينية الباعثة ، وتذهب هي تبشر بأفكارها المدبرة عاملة على تعويق النهضة في المجتمع .. فمثلا ، يوم نادى قاسم أمين بتعليم المرأة المسلمة ، وتحريرها من قيودها المزرية ، وإسارها الظالم . . تصايحت الكهانة ونادى بعضها بعضا ، وخرجت جرذانها من الجحور تسعى .. لتقرض الكتاب الذي دعم مؤلفه كافة قضاياه بنصوص قرآنية ونبوية ! . وراح الكهنة السذج يبذلون جهدهم لإطفاء هذه الشمعة . وذهب إليه بعض الذين سمت أخلاقهم حتى بلغت في رفعتها الأرض السابعة .. يطلبون منه أن يعرض عليهم زوجه ليستمتعوا بعذب حديثها ، وإشراقة وجهها .. !! وأمطرت سماء الكهانة كأفواه القرب من الأحاديث المكذوبة الموضوعة التي تدخرها لمثل هذه المواقف ، واستجاب لها جيش الجماهير الغافلة الذين قال فيهم حافظ :

رأوا في قبور الميتين حياتهم فقاموا إلى تلك القبور وطوفوا

ولكن الأفكار أقوى من الجيوش — كما يقولون — ولقد أحرزت أفكار المصلح العظيم « قاسم أمين » نصراً باهراً لم يكن في حسبان أحد .

وإنا لنستطيع أن نحمل هذه الكهانة وزر تأخر الشعب وجهله ، وما في كثرته الساحقة من بلادة وكسل وفتور .. وذلك بما تبشر به من تعاليم فاسدة تزعم أنها من الدين .

بل نستطيع في غير تهيب أن نتهمها بأنها تعمل على أن تنقسم

الأمة على ذاتها ، وتصبح ذات موازين نفسية متباينة متعارضة ... وأقرب دليل على ما أقول تفكير القرية المصرية وإحساسها . ففي أربعة آلاف قرية تلتقي بملايين من المواطنين الذين يعتقدون أن المدن المصرية وسكانها هي سبب كل بلاء ينزل بالبلاد ، وسبب كل آفة زراعية وغير زراعية . وأن سكان المدن ولا سيما « القاهرة » و « الاسكندرية » قوم يستحقون طوفان نوح ، أو صيحة ثمود .. وكثيراً ما تسمع هذه العبارات التقليدية : « الله يقطع اللي فيها .. ما عدا الصالحين » يعنون القاهرة طبعاً ! ! كما تسمع « لولا أهل البيت ،ما بقي فيها بيت ! » والضمير هنا راجع إلى عاصمة الدولة أيضاً . ! فإذا ما حاولنا معرفة السبب في هذا الحقد المشبوب لم نجده في غير الخطب المنبرية التي احتوتها « دواوين » مزمنة . تجشأ بعضها جماجم كهنة غابرين ، حيث يقف خطباء المساجد في القرى وأكثرهم طبعاً من الأميين ، فيجترون الخرافات ، ويحدثون ضحاياهم عن « سوء الحال . وفساد النساء والرجال ، وعما في المدن من سفور وفجور وكفور وضلال .. ! »

وبهذه الطريقة يتكون في القرية على مر الأيام إحساس عام لا يدين بالتسامح فضلا عن التفاعل مع المدينة ، بل إن المدينة نفسها تنقسم على ذاتها في مشاعرها وتفكيرها . فالجمهرة الكاثرة من أهلها الذين توجه تفكيرهم مؤثرات كهنوتية ، يحسون أنهم غرباء ، أو كالغرباء في المجتمع ، وذلك بسبب ما يسمعونه من السدنة الذين يدسون أنوفهم في كل شيء ، ويقدمون للناس ثقافة

مهاهلة مغاوطة باسم الدين تحول دون الفرد ومجتمعه ، كما تحول بينه وبين الحياة ..

ولقد آن الأوان لرسم سياسة المسجد . وتنظيم رسالته وتهذيب وسائله ، فالكنائس في الغرب تعمل مع المجتمع لا ضده ، وتمجد الرقي لا تلعنه ، وتدعو إلى الحياة لا إلى الموت ، وتتطور مع العلم والزمن ، وتقدم للفرد — دائماً — كل حاجاته الروحية التي تمكنه من السير مع مجتمعه ، لا التخلف عنه والنفور منه ..

ولقد سمعت من أستاذ فاضل زار أمريكا أخيراً — أنه دخل كنائس كثيرة .. رأى فيها جميعاً ، وسمع فيها جميعاً أسلوباً واحداً وطريقة عمل واحدة كل غايتها أن تربط الفرد بالله ، وبالمجتمع دون أن تبذر في نفسه أدنى بغضاء للمجتمع الذي يعيش فيه مهما يكن هذا المجتمع زاخراً بالآثام .

ولعل السبب في هذه النهضة الكنسية هناك ، أن الجيل الداعي إلى الله من القسس ورجال الكنيسة ، جيل جديد مثقف ثقافة واسعة عالية يعرف كيف يستخدم الدين استخداماً رفيقاً في إصلاح الفرد وبناء الأمة ! ! بل إن كبريات الكنائس هناك أصبحت مزودة بعلماء النفس ، وعلماء الاجتماع ، والإخصائيين في مرحلة الطفولة ، والإخصائيين في دور المراهقة ، فلا تكاد تدخل إحدى هذه الكنائس حتى ترى حلقات منثورة هنا وهناك : هؤلاء أطفال ومعهم رائد يناجيهم ويناجونه ، ويرصد

ميولهم وانفعالاتهم ، ويقدم لهم ألواناً بهيجة من الثقافة الخفيفة التي تلائم عقولهم ..

وهؤلاء شبان مراهقون .. يجاسون إلى عالم نفساني ، لا صلة له بالدين ولا بالواعظ ، ومهمته فقط أن يروض الغرائز المتوثبة المشبوبة ، ويعاون هؤلاء الشبان على حل مشاكلهم الجنسية والنفسية وتنظيم سلوكهم العام .. وهكذا تقوم الكنيسة بدور هام في الخدمة الاجتماعية التي هي في نظرها جزء من صميم رسالتها .. بل لعله أهم جزء في هذه الرسالة !

أما المنابر عندنا فأكثرها يقوم بدور سلبي هدام .. وتسعة أعشار خطبائها لم يعرفوا بعد ، الرسالة التي يجب أن يعملوا لها .. فتراهم يعالجون الفقر بالفقر ، ويمحون الخبيث بالخبيث ، ويدعون الناس إلى التشاؤم من المجتمع ، ويحرضونهم عليه لأنه في نظرهم مجتمع مارق فاجر لا يستحق التوقير والاحترام . .

وهم يزكون أفكارهم المدبرة بأحاديث مصنوعة ، كتلك التي كان يسمعها ابن عباس رضي الله عنه من الكهنة المعاصرين له ، فيثور ، ويقول دامغاً إياهم بوصمة الكذب والجهل : « كلما لعق أحدهم من الإسلام لعقة ، ذهب يقول : حدثني رسول الله . ووالله ما حدثه رسول الله بشيء ، ولا هو ممن يفقهون حديثاً .. » ! ! !

وكثيراً ما تذهب الجرأة ببعضهم مذهباً يؤسف ويضحك .. فتراه على المنبر يعالج موضوعا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا ، يعجز كل العجز عن فهمه ، بل عن تصوره فضلاً عن نقده

ومناقشته كما ينكرون في عنف كل تقدم وتطور لم يألفوه من قبل مهما يكن شكلياً ، بسيطا . ولا أزال أذكر ذلك الشيخ الوقور الذي وقف فوق منبره يوم جمعة غضبان أسفاً لأن رجـــال الجيش قد استبدلوا القبعة بالطربوش .. ولا أزال أذكر وأحفظ مطلع خطبته العصماء .. ! «الحمد لله الذي أمرنا أن نأخذ من الشيطان كل حذر وحيطة .. ومن أجل ذلك حرم علينا لبس البرنيطة » ، ألا ليت هؤلاء السادة يستمعون إلى قصة « أبلز » ويعتبرون بها .. فلقد كان « أبلز » الرسام ، إذا رسم صورة عرضها حيث تراها المارة من الناس ، ثم يختبيء خلفها ليسمع آراء الناس فيها .. وفي يوم وضع صورة واختبأ وراءها فمر بها «إسكاف» وتأملها ثم قال : « إن سير الحذاء أوطأ مما يلزم . فسمع «أبلز» نقده ، وأصلح السير . وفي اليوم التالي مر بها «الإسكاف» فرأى سير الحذاء قد أصلح فأخذته الجرأة ، وراح ينتقد الساق .. ! فبرز له « أبلز » من مكمنه وقال :

ــ مكانك يا عزيزي .. إن نقد الإسكاف يجب ألا يجاوز الحذاء . . ! !

وهذا بالضبط ما نود أن نقوله اليوم للكهنة . .

نريد أن نقول لهم : إن نقدكم ، وتوجيهكم يجب ألا يجاوز حدود خبرتكم الضيقة ، وإدراككم القاصر ، ومعرفتكـــم الفجة . . وإلا صرتم لعنة لا تطاق . . !

الفرق بين الدين والكهانة :

أعتقد أن الفارق بين الدين والكهانة قد علن وحصحص من خلال السطور السالفة ، ولكننا في هذه الحلقة الأخيرة من هذا الفصل ، نريد أن نجمع تلك الفوارق ونركزها في سطور . .

وأول هذه الفروق – أن الدين إنساني بطبعه وشرعته . . أما الكهانة فأنانية بغريزتها .. تتبدى لنا إنسانية الدين في دعوته الحارة إلى تكريم بني آدم ، وتسخير السموات وما فيها والأرض بما فيها لذلك الإنسان الذي هو أثمن درة في تاج الكون الكبير .. وتتبدى لنا أنانية الكهانة في فلسفتها الخاطئة التي استهلت بها حياتها الجافة اليابسة .. تلك الفلسفة التي ادعت بها وزعمت أن الأرض ملك للآلهة الذين يرقدون داخل الهيكل . وأن الآلهة قد منحوها طبقة من الناس يستغلونها لأنفسهم كما يشاءون .. وإنه لمن الحقائق التاريخية ، المعلومة ، أن الكهنة أسهموا في خلق طبقة « رقيق الأرض » واسترقوا الجماهير الكادحة لحسابهم وحساب الإقطاعيين ، وظلوا لها مسترقين ومستعبدين حتى جاءت الأديان برسالة التحرير والخلاص ، وصاح موسى عليه السلام في وجوه الكهنة المصريين : « أدوا إلي عباد الله . إني لكم رسول أمين » . ومعنى الآية الكريمة واضح ، وتصويرها للعبودية القاسية التي كان الإنسان يرسف في أصفادها يأخذ بالألباب . فهو يقول للكهنة والفراعين : أدوا إلي عباد الله . أي ادفعوا إلي ، وسلموني ، وأطلقوا سراح هذه السلع البشرية المحتكرة .. هذه السلع الآدمية

المحتوشة التي طال على رقها الأمد ، وتكاءدها اللغوب ، وبهظها الحرمان . . !

ومن قبل موسى ومن بعده ، كانت رسل الله تترى . صائحة نفس الصيحة ، مبشرة بذات المبدأ ، معلنة حقوق الإنسان .

وثاني هذه الفروق – أن الدين « ديمقراطي » النزعة ، وهو كما يجب أن يفهم ، لا يعترف بالفوارق المفتعلة التي تجعل بين أبناء الأسرة الإنسانية الواحدة ، قطعانا وذئابا ، وعبيداً وأرباباً ، وما توحيد الإله وجعل الأمر كله ، والسلطان كله ، والكبرياء كلها ، . له دون سواه ، إلا هتاف عاوي مقدس يشيع في الإنسانية الأمن والإيناس ، ويذيب في حرارة أنفاسه كل ما في ضعفنا من خوف وتهيب وانكسار ، وكل ما في قوتنا من عتو وتجبر واستكبار ، حتى تلتقي الإنسانية كلها على الحرية والإخاء والمساواة .

أما الكهانة فإنها لا تؤمن بالديمقراطية ، حتى ولا أضعف الإيمان .. !

لقد تعود الكهنة أن ينحني لهم الناس ، ويخروا على أيديهم سجداً ثم يشبعوها لثماً وتقبيلا .. وكذلك تعودوا أن يأمروا فيطاعوا لأنهم أبناء السماء ، أو أبناء الهيكل .. والويل لمن يقول لشيخه أو لكاهنه : لم .. ؟ وهم حريصون على هذا التراث الموروث .. بل هم مدفوعون إلى الحرص عليه دفعا بحكم غرائزهم الجامحة في غوايتها ، الموغلة في غيها .. وإنا لندرك ما

بين الدين والكهانة من بون شاسع وأمد بعيد في فهم الديمقراطية والإيمان بها ، من هذه المقابلة العابرة بين أسلوبيهما في مخاطبة البشر .

فالدين يناديهم : يا أيها الناس .. ويخاطبهم الحق جل جلاله : يا عبادي .

أما الكهانة ، ممثلة في « خلافة دينية وحكومة دينية » فإنها تكتب قديماً لوالي مصر قائلة : بلغوا عبيد بابنا العالي .. ! .

والفرق الثالث — يتجلى في إيمان الدين بالعقل وكفر الكهانة به كفراً بواحا .

إن الدين يكرم العقل ، ويجعله مناط المؤاخذة والجزاء ، ومعنى هذا بداهة ، أنه يعطيه كل الحرية في البحث والمناقشة كما يشـــاء .

ولقد أدرك هذه الحقيقة أعلام الفقه الإسلامي الخافقة .. أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وسواهم . فجعلوا من الرأي ، ومن حكم العقل تشريعاً ومنهاجا .. حتى لقد سميت مدرسة أبي حنيفة رضي الله عنه « أهل الرأي » ، وألفينا الإمام الشافعي يغير مذهبه القديم ويبتكر حين قدم القاهرة مذهباً حديثاً...حتى إذا سئل عن سر ذلك أجاب : بأنه رأى شيئاً لم يكن يراه ، وسمع قولا لم يكن يسمعه .. ! !

وكذلك رأينا « مدرسة مالك » تبتكر قاعدة « المصالح المرسلة » ومدرسة أحمد بن حنبل ، تنادي بمبدأ « اعتبـــار المصلحة» وتقدم المصلحة على النصوص الدينية ... وكل ذلك

يدل على مدى إجلال العقل واحترامه والتسليم له بحقوقه .

أما الكهانة فهي — كما قرأنا للعلامة ولز من قبل — لا تسمح للعقل أن يقتات ويتغذى إلا بما تقدمه هي له من فتات وعفونات ! وهي تحارب البحث والتأمل والبرهان ، وتقيم مكانها الأوهام والمخاوف التي تحاول أن تتعبد بها العقل الإنساني وتستكرهه .

وإنا لنذكر ، فنضحك ، أنه بينما كان العقل يذيع أنباء انتصاره الباهر في اكتشاف كروية الأرض وحركتها ، كان سدنة الكهانة المسيحية يزفون إلى الدنيا نبوءاتهم الطافحة بالكذب عن قرب فناء العالم وقيام الساعة — ليشغلوا الناس بذلك عن كشوف العلم وفوز العقل .. حتى لقد حدد بعض أولئك الكهنة اليوم والساعة التي ستقع فيها الواقعة ، كما زعم من قبلهم بعض رجال الكهانة الإنجليز في القرن السابع عشر : (أن الثالوث خلق الإنسان في يوم ٢٤ أكتوبر عام ٤٠٠٤ ق . م (في تمام الساعة التاسعة صباحا) . . . ! !

إن الدين الحق ليعلم أن العقل هو رئته التي يتنفس بها ، لذلك تجد القرآن الكريم يحض الناس في مئات الآيات على استعمال هذه الرئة استعمالا دائباً ، وعلى التنفس بها تنفسا عميقا حتى ينفرد آخرها وينتعش أقصاها .. وما هذه الأنفاس التي يحرضنا الدين على تنشقها إلا النظر العميق ، والتأمل الهادي ، والتفكير المستغرق في كون الله الخصيب الرحيب . وما هذه الآيات الكريمة : [أفلا تتفكرون ... أفلا تعقلون .. سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق .. أعظكم بواحدة — أن تقوموا

لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا .. إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون]
وقول سيدنا محمد عليه السلام : « تفكر ساعة واحدة خير من عبادة سنة .. » — ما هذه التوجيهات جميعاً إلا ترويض للناس على احترام العقل والإيمان به والسير معه والاهتداء بهديه .

وقد تؤمن الكهانة بهذا ولكنها تقول : إن المراد بالتفكر هنا التفكر في الموت ، وفي الموت فحسب .. في الفناء ، وفي التراب الذي منه جئنا وإليه نعود .. وهذا التأويل الهزيل يضع أيدينا على الفارق الرابع بين الدين والكهانة .

وإذن **فالفارق الرابع بينهما** — أن الدين يؤمن بالحياة ، ويحبها ، ويراها مكانا جديراً بالحب ، كلها مباهج وكلها أزاهير .. الكسل عنها غباوة ، والفرار من تبعاتها جريمة ، أما الكهنة فيجعلونها أبغض الأشياء إلى قلوب الناس حتى إذا انصرف الناس عنها ، خلوا هم إليها واجتالوا لأنفسهم طيباتها .. ! !

والدين يتفاعل مع الحياة والعلم ويعلم أن حيويته متوقفة على استمرار التطور فيه بحيث لا يقف والفكر يزحف .. ولقد وجدنا كيف أنه كان في العام الواحد وأحيانا في اليوم الواحد .. ينسخ حكما بحكم ، ويقيم مبدأ مكان آخر متبعا في هذا قانون التطور وهو التغير والانتقال من صالح إلى أصلح « ما ننسخ من آية أو نُنسِها ، نأت بخير منها أو مثلها » . وخليق بنا أن نعلم أن هذا التطور .. لم يكن مسايرة لمصالح الناس فحسب ، وإنما كان يعني تدريب الناس على مسايرة الحياة في نقلها ، وإفهامهم أن التزام حال واحدة ونظام واحد وطريقة واحدة في أسلوب حياتهم

أمر مستحيل ، حتى لو تكون هذه الطريقة الملتزمة خاصة بالعبادة والدين . كما حدث مثلا من نسخ قبلة المسلمين الأولى ، واستقبال قبلة أخرى .. بل كما حدث في تطور الصلاة نفسها . هذا ، بينما الكهانة جامدة لا تتحرك ، ولا تسمح لنفسها ولا للناس بتطور أو نهوض . فالمجتمع اليوم هو المجتمع منذ آلاف السنين ، هكذا يجب أن يكون ، وهكذا يجب أن يظل .. كل رقي بدعة وكل تطور ضلالة . !

* * *

ورغم المسافة الهائلة التي تفصل بين الدين والكهانة ، فإن خطورتها على الدين تزعج الغيورين عليه .. إذ هي دائمة الزحف نحوه ، وكثيراً ما تختلط تعاليمها بتعاليمه ، والجماهير لا تتلقى توجيهاتها تلقي البصير الناقد لأنها لا تقدر على ذلك ولا تجد إليه سبيلا .

وهكذا تظل الكهانة تزحف بتعاليم الدين وتحتل عقول الناس على أنها الدين الذي يجب أن يذعنوا له ولا يناقشوه ؛ وهنا ينجم ضرران خطيران :

الأول : استماع الناس لها ، واقتداؤهم بها حيث تسير بهم إلى الهاوية بعد أن تسكرهم بتعاليمه التي تريحهم مما يتعب الكرام ، وحيث يظلون عبيد نصوص مميتة ساحقة كاذبة لم يأت بها من الله وحي ولا كتاب .

الثاني : أنه على مر الزمن ، لا بد من ظهور طبقة مثقفة في المجتمع تؤمن بالحرية وبالفكر ، وتمتهن الخرافة ، ترى الشعب

وهو يساق إلى الموت والظلام ... فتقف يسائلة عن هذا الرائد الخبيث المضلل الذي يسوقه : من هو .؟ فيقال لها هو الدين .. والواقع أنها الكهانة الدخيلة التي اندمجت في الدين . ثم أخذت تنمو فيه ، حتى اكتسبت شخصيته ، واتسمت بسماته وملامحه ، عندئذ يصب هؤلاء المثقفون على الدين جام غضبهم ، ويشنون عليه حملات عنيفة ، ويدعون الناس إلى الشك فيه . والتمرد عليه .. هذا هو الذي حدث في أوربا والغرب ، وهو الذي نخشى أن يحدث في الشرق إذا لم نبادر بعزل الكهانة عن الدين ، وتنقيته من شوائبها ، ونقدمه للناس وضيئاً متألقا كيوم نزل من لَدُنْ حكيم عليم .

* * *

فلنحسم بوائقها :

وحسم بوائق هذه الكهانة ، وإماطة أذاها .. أمر عارم المشقة ، ولكن العزيمة الصادقة كفيلة ببلوغه إذا سلكت الطريق الصحيح ، والطريق إلى مكافحتها ، هو نفس الطريق إلى مكافحة كل وباء :

التحصين — العزل — التوجيه

فلا بد من تطعيم الشعب بمصل الحقيقة الدينية الخالصة ليستطيع أن يقاوم كل عدوى غازية ، وذلك بأن نعلمه أن رسالة الدين هي الحياة . والحياة هي أن تعيش كريماً ، حراً سعيداً . لا أن تعيش مهاناً ، عبداً محروما ، فكل دعوة تدعوك إلى الحياة ..

والسير في موكب التطور ... خذها بقوة .. إنها كلمة الله ، وكل باطل يدعوك إلى الجمود ويصرفك عن الحياة ، وعن حقك المقدس فيها . فإنما هو الشيطان يعدك الفقر ، ويريد تقويض الإنسانية التي صنعها الله على عينه ، وسوّاها بيديه . ونفخ فيها من روحه . فالمصل الواقي هو الثقافة النزيهة التي لا تضع نفسها في خدمة أحد سوى الحقيقة فلتكن مناهج الدين في المدارس بحيث تؤدي هذا الغرض ، ولنجنب التلاميذ النصوص التي لا يستطيعون أن يدركوا حقيقة معناها ، والتي قد يوحي ظاهرها بذم الحياة : أو فلنقدمها لهم مشروحة شرحا يكشف عن حقيقة أغراضها واتجاهاتها ، ويوازن بين معانيها المحتملة ، مؤكداً المعنى الذي هو حق وهدى .

* * *

دخلت يوماً على تلاميذي الذين أدرس لهم . وكانوا حديثي عهد بدرس « جغرافيا » . فسألتهم عرضا : ماذا كان موضوع درسكم اليوم ؟ فأجابوا : كروية الأرض ودورانها . وانتفض من بينهم تلميذ وقال بالحرف الواحد : ده كلام فارغ يا بيه ! نصدقهم وإلا نصدق ربنا ؟

وسألته : من أين لك أن الله يرفض هذا . . ؟

فأجاب بأن القرآن وكلام النبي — لم يقولاه ..

— وهل قرأت القرآن وأحاديث النبي وفهمتهما . . ؟

— لا ولكني أصلي الجمعة وأسمع من الخطيب ذلك .

ثم قص عليّ أنه من قريب ذهب ليصلي الجمعة ووقف

الخطيب يقول لعلكم تقرأون في الصحف «الكافرة» أن العلماء سيتصلون بالقمر وأن المريخ كوكب عامر بالناس .. هذا كفر . والقمر ليس إلا مصباح منير ، والشمس كذلك والأرضون سبع ثابتة لا تدور . والسموات سبع : الأولى من نحاس ، والثانية من رصاص ، والثالثة ، والرابعة .. وانطلق الكاهن يهدم في عشر دقائق كل ما تبني المدرسة في سنوات ، وقلت للتلميذ : يا بني ذلك رجل جاهل أمي ، لا يعرف عن الدين ولا عن الدنيا شيئاً .. فخذ العلم من هنا ... من المدرسة التي تتعلم فيها . قلت هذا وأنا متردد . فكم من أخطاء تقدمها المدرسة لبنيها ، ولكني اخترت أخف الضررين وأيسرهما .

وما دمنا بحاجة إلى تقديم ثقافة دينية جديدة بريئة فلا بد من العمل على خلق جيل جديد من الوعاظ وأئمة المساجد . والأزهريون اليوم على تمام الاستعداد النفسي والذهني للقيام بهذه الرسالة الجديدة . وليس على شيوخ الأزهر إلا أن يقدموا لهم برامج حديثة ومناهج علمية سليمة تتفق والوعي الجديد ، وتعين على إنشاء مصر الحديثة والشرق الجديد . فإذا أبى شيوخ الأزهر ذلك ، أو عجزوا عنه ... كان حقاً لزاماً على الدولة أن تنشىء في كل جامعة من جامعاتنا العلمية القائمة والتي ستقوم ، كلية للدراسات الدينية تدرس المبادىء الصحيحة التي تهدف إلى ثقافة دينية ناهضة ، حتى يصير الدين عماداً لقوى التقدم والارتقاء . ويتخرج فيها وعاظ من طراز جديد .. كوعاظ الكنيسة في أوربا ولا بد من الإهابة بالعلماء الراشدين كي يعرضوا كل قضايا

الدين من جديد عرضاً وافياً خالقا .. وإذا كنا نقدر خطر تعاليم الكهانة على حياتنا ، ونؤمن بأن الأفكار أقوى من الجيوش ، فإن الدولة ستهتم لا محالة إذا شاركتنا هذا الإيمان ، بالقضاء على الكهانة ومكافحتها ، فتؤلف « مجمع العلماء » ليقوم بالمهمة التي ذكرناها : وهي عرض التعاليم الدينية الصحيحة عرضاً جديداً ، ويؤلف الكتب في ذلك . ويشترك فيه علماء الدين واسعو الأفق ، مع صفوة تختار من رجال الفكر والأدب ، والاجتماع .

* * *

لقد أخرجت وزارة الأوقاف منذ أعوام كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، وملأ هذا الكتاب قرى مصر ومدنها ، وتجد الناس هناك يرونه المرجع الأول بعد كتاب الله وأحاديث الرسول : وتعليل ذلك واضح ، فهذا الكتاب «ميري» والذين أشرفوا على تأليفه وإخراجه علماء من أصحاب المراكز والصيت. يتوج هذا أن إحدى وزارات الحكومة هي التي أخرجته ، وهي حيثيات كافية لأن تجعله في أعين جماهير المتدينين شيئاً ذا قيمة نفسية — فإذا ما وجد مثل هذا المجمع الذي أشرنا إليه ، وقام بالمهمة التي نرجوها ، فإن الفائدة التي سنجنيها أعظم من أن تتصور. قد يقال : إن بعض المفكرين الأحرار من رجال الدين يقومون بهذا الجهد .. وهو قول صحيح — بيد أن العمل الفردي لا تصاحبه قوة التأثير التي تصاحب عملا جماعياً ذا طابع مهيب مقنع كالذي أشرنا إليه — بدليل ما ترى من إعراض جمهور القراء عن بعض تلك المؤلفات الحرة

بل اضطهادها ، استجابة لنداء الكهانة التي توهمه بأنها مؤلفات بدعة وإلحاد .

مواكب الجمعة :

ومواكب الجمعة شديدة التأثير ، فياضة الإلهام في نفوس المصلين . وكثيراً ما تترك خطب المنابر في تفكير الناس أخاديد عميقة : وليس في مكنتنا أن نضع في كل مسجد خطيباً يؤتمن على دين الله . وعلى عقول البشر ... أعني أننا لن نجد لكل منبر رجلا ذا فهم واسع وإدراك رشيد يحسن اختيار أفكاره وعرضها دون أن يعمد إلى الدواوين المترعة بالجهالات .. وإذن فالحل الحاسم الذي ننصح باتخاذه فوراً ، والذي يؤيدنا الدين فيه كل التأييد ، لأنه يحقق حكمة مشروعية الجمعة : هو حصر صلاة الجمعة في المساجد الكبيرة في كل حي ، بأن نختار منها عدداً يتسع لأهل الحي وسكانه ، ونعهد بمنابرها إلى وعاظ مجددين نختـــارهم على علم، وبهذا نثق من أن الثقـــافة التي يوجه بها الشعب كل أسبوع ثقـــافة تنبض بالحيـــاة والقوة ، وفي الوقت نفسه نكون قد حققنا الحكمة المقصودة من الجمعة ، وهي حشد المجموعات الكبيرة في مساجد محدودة ما دام لا يمكن تجميع هذه المجموعات في مسجد واحد . وحتى هؤلاء الوعاظ على قلتهم ننصح بأن تقام لهم دراسات خاصة لتوجيههم توجيهاً سديداً .

أما مساجد القرى التي يعلو منابرها أميون لا يفقهون . ويجرعون الملايين ، كل صنوف السموم وألوانها – فالحل العملي

بالنسبة لهم . هو تأليف لجنة ذات ثقافة دينية نظيفة ، تضع لهم الخطب أولا بأول ، وتمدهم كل شهر بمنهج جديد ، ليتيسر لها أن تعالج في هذه الخطب المشاكل المستحدثة والموضوعات الطارئة ، فتنسخ بذلك خرافات الكهانة ، وتحكم آيات الله وآيات الحضارة .

ولا يهمنا أن يقوم بهذا العمل وزارة الشئون ،أو الأوقاف ، أو الأزهر ، وإنما يعنينا فقط أن تتم هذه الخطوة سريعاً . وأن يراقب الله والوطن من سيوكل إليهم تنفيذها ، فيقدموا للشعب المصفد ثقافة دينية رشيدة تضع عنه إصره وأغلاله ، وتنقذ القرى من دواوين الخطب المنبرية التي تكفي ورقة واحدة منها لإبادة شعب بأسره ! !

وبعد — أتراني نسيت الكنيسة . . ؟

كلا .. وكل هذه المقترحات التي أدعو إلى تنفيذها بالنسبة للمسجد لا بد من أن تنتظم الكنيسة أيضاً — فيؤلف من بين رجالها الراشدين من يشرفون لى توجيه رسالتها توجيها يخلق الشعب الذي يحيا بالدين ولا يموت .

ولكي تثمر هذه الخطة ثمرتها فلا بد من الدعاوة الواسعة النطاق عن طريق الإذاعة والمسرح الشعبي ، وإقامة مسابقات أدبية ذات جوائز مغرية للمؤلفين الذين يصوغون تعاليم الدين صياغة تنزع بالناس إلى تمجيد الدين وتمجيد الحياة .

هذا . . إذا كنا نريد أن نحيا ، وإذا كنا جادين في الغيرة على ديننا ، وإذا كان يسعدنا ويرضينا أن نرى الشعب قوياً ناهضاً

متمتعا بما منحه الله من حقوق الإنسان .

* * *

وقد يرى بعض المتشائمين فيما نقول ، خيالا ... مع أنها حقائق مستطاعة .. ويستطيع الإنسان الآلي .. الذي اخترع أخيراً .. أن يقوم بها جميعا – إذا عجزت المخلوقات الآدمية عن إنفاذهـــا . .

وقد تعوق الكهانة هذه الأفكار والمقترحات ، وتشن عليها هجوما طويلا ، وذلك بأن تهون من شأنها لننصرف عنها ، أو تزعم للناس أنهـــا إلحاد وضلال يريدان هدم الدين وتهشيم المقدسات .. لكنني مؤمن أن كل هذه الأفكار ستنفذ يوما ما . الآن .. أو غداً . وكل إرجاء لها فإنما هو إرجاء لمشرق نهضة نافعة .

وقد بلغت . وما على الناصحين إلا البلاغ .



الخبز، هو السلام

إن الفقر ليتحدى كل فضيلة وسلام .
لأنه يورث صاحبه درجة من الانحطاط
والتذمر ، تكتسح أمامها كل شيء ..
ولا يبقى قائماً غير هذا المبدأ : « كن ..
و لا تكن .. ! »

« توماس بين »



الخبز . . والزبد :

بعد أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها ، لم يتح لرؤساء الدول المنتصرة أن ينعموا بإعجاب شعوبهم طويلا . . . ولم تكن هتافات التكريم تنبعث من حناجر الملايين خالصة . . بل كانت تختلط بهـا أصداء مواولة لم تلبث حتى أجلت هتاف الإعجاب عن الحناجر والشفاه ، وانبعثت هي مدوية راجفة : نريد الزبد .. نريد الطعام !

والزبد — كلمة أجنبية . . ! يقابلها عندنا : الخبز ! وكالسهام المقذوفة انطلقت كل حكومة هناك لتوفر الزبـد ، وتوفر الطعام . ما دام صاحب الكلمة العليا « الشعب » يريد الزبد ويريد الطعـام . ! وسارت حياة النـاس سيراً مسعداً ، واستقبلوا أياما جميلة ، لا يمر منها يوم إلا والذي بعده خير منه .

ولكن كيف جاءهم هذا الرخاء . ؟

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . ولا بد أن يكون هذا هو الذي حدث . . . وإن السياسة التي سلكتها حكومة العمال بانجلترا لتشهد بذلك ، فلقد ورثت من المحافظين مجتمعاً تشيع فيه البطالة والفوضى ، وتتبعت أسباب ذلك فرأتها تكمن في «الرأسمالية المحتكرة» التي تسخر كل إمكانيات المجتمع

لمطامعها ! ولم تفكر حكومة العمال طويلا ، وقررت فوراً الانتقال بالمجتمع الإنجليزي — لأول مرة في تاريخه — من اليمين المتطرف إلى اليسار المعتدل أي من الرأسمالية الكنود الجشعة إلى الاشتراكية المعتدلة المتسامحة. ولم نعد نسمع صيحات الجوع التي أزعجت بريطانيا العالم بها عقيب النصر ، كما لم نعد نقرأ عن مهاجمة الشعب للعمارات ومصالح الحكومة واحتلالها لينام فيها ويسكنها ، لأن النظام الاشتراكي الذي طبقت بعض مبادئه استطاع أن يجد للجائعين زبداً ، وللمشردين مأوى .

وما كان يسعها أن تصنع غير الذي صنعت ، فالحكومة التي لا تطعم شعبها لا تستحق الاحترام ولا البقاء .

ولقد قامت أمريكا بإرسال فيض من الإعانات للدول التي تعجز مواردها عن سد حاجاتها . . فلماذا ؟ إنها ليست عاطفة الرحمة ولا الوازع الإنساني ؛ بل لأن أمريكا تعلم أن صيانة السلام في تلك البلاد صيانة لها ، وهذا السلام لا يوجد إلا إذا طعمت الشعوب وشبعت واستمتعت بأكثر فرص الحياة .

ولذلك غلت يدها وعونها عن الأمم التي تعيش في ظلال حكومات إقطاعية . . حتى تغير ما بنفسها ، لتضمن الفائدة التي ترجوها من من وراء إعاناتها المبذولة ، وهي السلام الذي يصون مصالحها .

ونحن . . منذ وضعت الحرب أوزارها ، بل وقبل أن تعلن . . ننادي ونصيح نريد خبزاً . . وطعاماً ، وكلما اتجهنا إلى السماء نشكو إليها بثنا وحزننا ، قذفتنا بهذه الآية الزاجرة

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ! ثم نرجع إلى أنفسنا ، وندير أعيننا فيها فنرانا جد خاطئين .

ولا نستطيع أن ننكر أننا نسير إلى الأمام ، وأننا نتقدم ، ولكن عيبنا المؤلم أننا نحبو حبو السلحفاة في عالم يقطع الحياة قفزاً ووثبا ، وأننا نجبن عن الانتفاع بالفرص الكبيرة التي جربتها أمم عظمى فجنت منها أطايب الثمار ؛ واننا نأتي البيوت من ظهورها لا من أبوابها .

وإن أفحش غلطة نقترفها خلال سعينا للسلام ، هي التماسنا له ، وبحثنا عنه في الخارج لا في الداخل ، فنظن أن المعاهدات ودوراننا في فلك دول أكبر ، أو منظمات أقوى . . سيملآن بلادنا سلاماً وأمناً مع أن تجاربنا الأكيدة بالنسبة للمعاهدات والمنظمات تجعلنا أول اليائسين منها ، المستريبين في فائدتها وجدواها . ولعل الدروس الأخيرة ، والغزيرة ، التي تعلمناها من معاهدة ١٩٣٦ ومن منظمة هيئة الأمم ومجلس الأمن خلال نظر قضيتنا الوطنية ، وقضية فلسطين الشهيدة . . كفيلة بأن تلهمنا رشدنا ، وتهدينا سواء السبيل .

لقد قام مجلس الأمن بمهمة « المحلل » حين عرضنا عليه قضيتنا . وأثبت أن الدول الكبرى قد اصطنعته لهذا الغرض . . . ليكون «محالا شهماً» . . يضفي على الصفقات المسلوبة والحقوق المنهوبة صفة الإباحة والحل ، وبذلك تستطيع تلك الدول الكبيرة التي أصبحت تخجل من السرقة بإكراه . أن تسرق بقانون ! وكان موقفه في قضية فلسطين واضح الدلالة على إمعيته

وتبعيته . . إذ وقف مندوب بريطانيا يوماً يعلن أن الحالـة في فلسطين غير مهددة للسلم وقالت أغلبية الأعضاء : نعم . . . وبعد أسبوع واحد . . وقف المندوب البريطاني نفسه يعلن أن الحالة في فلسطين مهددة للأمن .. وقالت نفس الأغلبية الرشيدة : نعم . . مع أنه لم يكن قد حدثت أية مضاعفات تستدعي مـن حضراتهم هذه الموافقة — غير أن بريطانيا أرادت ، فلم يسع « المحلل الشهم » إلاأن يحقق ما تريد !

على أننا لانضائل من قيمة المعاهدات ، والمنظمات الدولية بصورة عامة فقد يكون فيها خير للذين يقدرون على اهتبال الفرص . . لكنه ينبغي ألا يغرب عنا — حتى ولو كانت فائدة المعاهدات والمنظمات محققة بالنسبة لنا — أن سلام الأمم ينبع أولا وقبل كل شيء من داخلها . . من حاجتها الملباة ، ورغباتها المحققة . ونفسيتها المستقرة . . فإذاكناحريصين على إقرار الأمن والسلام في بلادنا فلنبدأ من هنا .

* * *

نذير رشيد . !

وليس هذا الذي نقوله ونزعمه . شيئاً جديداً . بل هو إحدى الحقائق الكبرى التي انتهت إليها التجربة الإنسانية من العصور الأولى . ثم بلغت اليوم ذروة الواقعية واليقين . وإنا لنستمع أصداء المعركة القائمة في الغرب بين رجال الاقتصاد والاجتماع من جانب ، ورجال السياسة من جانبآخر ، إذ يتهم الأولون

الآخرين بأنهم ألد أعداء السلام ، لأنهم بدل أن يملأوا بطون الناس بالطعام ذهبوا يملأون بطون المصانع باليورانيوم والبارود .

ولقد وقف عالم عظيم يؤكد ألا سلاح مع الجوع . . . وأن الطريق الأوحد المفضي إلى سلام جميل هو الرخاء ، ذلكم هو العالم الزراعي الإنجليزي « سيرجون لويدأور » الذي رأس مؤتمر منظمة الشعوب المتحدة للغذاء والزراعة في أبريل سنة ١٩٤٨ بوشنطن ، وقف في هذا المؤتمر مبشراً العالم بمصيره الأسود الذي تسوقه إليه الأنانية المفرطة فقال : « إذا وجد الخبز وجد السلام ، فهما معنى واحد ، أما العوز والحرب فهما رفيقان لا ينفصلان أبدا ، وليس أمام العالم اليوم إلا الاختيار بين أحد أمرين : فإما المدافع ، وإما الزبد . . وإذا لم يختاروا الزبد ، فسيواجه العالم الخراب . حتى لو لم تكن هناك حروب . . .

« إن الجوع وارتفاع أسعار الطعام ، يقودان دائما إلى الثورات الاجتماعية ، ونحن نذكر أن عجز المحاصيل في فرنسا عام ١٨٤٠ في تلك الفترة التي سميت « المسغبة الأربعينية » كانت نتيجته ارتفاع أسعار الغذاء وندرة الحصول عليه ، ولا سيما الخبز ، وكان الشعب في شمالي انجلترا يهزج ويصيح : « استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم . فإما الرغيف وإما الدماء . . . وإما الحياة وإما الفناء » .

هذا رجل مسئول مفكر يصرح بأن الجوع يقود دائماً إلى الفوضى والاضطراب والثورات . . . وأن الخبز هو السلام ، والاستقرار ، وهو النظام .

وإنها لكلمات جليلة ، نضعها أمام أعين الذين يريدون لشعوبنا القلقة المتحفزة — أمنا وسلاماً .

إن مجتمعنا المصري ، ومثله سائر المجتمعات العربية ، يجتاز اليوم دور المراهقة العنيف ، وتعتمل فيه وفيها جميعاً كوامن الكبت والحرمان ولقد هبطت طاقة شعوبها ، فهبطت معها الحواجز النفسية وأصبحت نهب الأحاسيس المتدفقة المروعة ، وإنا لنجد التذمر عن كل لسان ووجه . . . وليس من الإنصاف ولا من الممكن ، أن نحظر على الناس أن يتذمروا . . ولقد كان « كونفشيوس » يقرر حقيقة خالدة حين قال : « إنه لأشق على الإنسان أن يكون فقيراً دون تذمر، من أن يكون غنياً دون غطرسة . . » . . ! !

وإذن فما دام في جانب من المجتمع ثراء متغطرس فلا بد أن يكون في الجانب الآخر فقر متذمر . . !

وهذا التذمر النامي المتراكم ، من أخطر الأشياء على حياة الأمة ولا يمكن أن يستهين بعاقبته أو يسكت عن علاجه حاكم له بصر بالأمور . وغير مجد أن نقلم فروع الشجرة الخبيثة ، دون أن نجتذب جذورها الضاربة الموغلة ، وأعني بالشجرة الخبيثة ، تلك العوامل التي ملأت المجتمع حقداً وتذمراً وضجراً . وإن المسئولية الكاملة لتجثم على كاهل « الرجعية الاقتصادية » ، التي تمتص الحياة من الشعوب ، وتعرقل كل اتجاه نحو اشتراكية يانعة . .

هذه الرجعية التي توقد نار الحرب بين الأمة الواحدة لتمزقها

وتحرقها . . وهي لا تملأ بالحقد الاجتماعي ، قلوب المحرمين وحدهم . بل إنها لتثير كل مواطن له قلب وضمير مهما استمتع بليان العيش . . ورفاهية الحياة — لأن نهمها وكزازتها ، وسيطرتها الشاملة على مصادر الأرزاق ، وينابيع الحياة ، تجعلنا نشعر أننا غرباء في بلادنا ، وأن الملايين من أبناء الأمة قد حكم عليهم بالإعدام جوعا ، من أجل أن تتخم قلة عاطلة . . ولكي يتأكد لدينا أن التذمر الناشىء عن الفوضى الاقتصادية قد شمل المجتمع بأسره ، فلنقرأ ما سطره كاتب مصري ، لا يمكن أن يكون الحرمان باعث تذمره وضجره . . ذلكم هو الأستاذ إحسان عبد القدوس الذي كتب في العدد ١٠٣٥ من مجلة روز اليوسف يقول : « نظرة واحدة إلى ميزانية الدولة المصرية تكفي لتحريضك على اعتناق الشيوعية ، أو على الأقل تقنعك بأن الشيوعية على حق [1] ، وبأن الثائرين على نظام الطبقات في مصر ليسوا مجرد حاقدين . . وإنما هم علماء في علم الأرقام ، فأرقام الميزانية تسجل أن قيمة الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضي الزراعية تبلغ ٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، في حين أن ميزانية مصلحة الري التي تقوم على خدمة هذه الأراضي وتنظيم ريها تبلغ ٦,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، أي أن مصر تتبرع سنويا للسادة أصحاب الأملاك بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

« . . . وهذا المبلغ الضخم الذي تتبرع به مصر سنويا

---

(١) كتب الاستاذ احسان هذا المقال قبل حركة ٢٣ يوليو بأربعة أعوام وكانت أموال الامة نهبا لاقطاع نهم مسعور .

للسادة الكرام أصحاب التفاتيش والعزب والأطيان ، يشترك في دفعه الشعب لأنه يدفع من حصيلة الضريبة على الدخان ، وعلى الأقمشة ، وعلى الأطعمة ، وعلى كل ضرورات الحياة ، فكل سيجارة يدخنها أي صعلوك من صعاليك مصر يعطي منها دون أن يدري نفساً أو نفسين للبدراوي (باشا) عاشور ، وكل ثوب يكسو أي عامل من عمال مصر يتقاضى عليه عبود (باشا) ضريبة خاصة تزيد زراعته ازدهاراً ، وتزيد تفاتيشه طولا وعرضا . . ونظرة أخرى إلى الميزانية (لا يزال الأستاذ إحسان هو الذي يتكلم) ترينا أن قيمة عوائد الأملاك المبنية تبلغ ٩١٢,٠٠٠ جنيه ، في حين أن ميزانية مصلحة التنظيم التي تشرف على تجميل هذه المباني تبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه والفرق تدفعه مصر من الضريبة غير المباشرة أيضاً . . وفي كل نظرة تقع عيناك على رقم يصرخ في وجهك بأن الثورة على النظام الاقتصادي حق ، ويؤكد لك أننا نعيش في بلد يصرف فيه الفقير على الغني ، وتبنى فيه الثروات بالظلم الرسمي والجهل الحكومي . . . » .

* * *

وأود أن نلاحظ مرة أخرى ، أن الأستاذ إحسان ، صاحب هذه الكلمة السالفة ، ليس روسياً . وإنما هو مواطن مصري حريص على أمانة المواطنة ، قائم بواجباتها . . كما أنه ليس محروما بائسا حتى يكون الحرمان هو الذي استورى زناد غيظه وتذمره .

وصحيح أن إقرار الضريبة التصاعدية جدير بأن يبعث في نفوسنا شيئا من التفاؤل والرضا . . . لكنها لن تغنينا عن الخطوة الحاسمة التي يجب أن نخطوها والتي سنعرض لها بعد قليل .

* * *

المجال الحيوي للجريمة :

هل نحن حريصون على سلام بلادنا وسلامتها . . ؟

وهل نرغب في تجنيبها ويلات الفتن والاضطرابات . . ؟

إذن ، فلنكافح الجريمة . وأفضل من ذلك أن نقضي على العوامل التي تيسر نشوء الجريمة . فالوقاية — كما يقولون — خير من العلاج.وإننا حين نتتبع سير الانتفاضات العنيفة التي وقعت في التاريخ ، لا نكاد نجد لها سوى سبب واحد هو : أمـــة تريد . . . وحكومة تأبى والشعوب دائما تريد ثم تريد . . . وليس لما تطمح إليه غاية و لا نهاية — تلك سنة الله ، وإلهام الوعي الكامن في الحياة ، والذي يدفعها بكل كائناتها إلى التغير والتطور والسير إلى الأمام .

فلولا طموح الأمم والجماعات ، ما انتقلت الإنسانية من عهد الهمجية المظلم ، ولما خفق للإنسان لواء ، ولا سمعنا عن ديمقراطية واشتراكية .

إذن فالشعب بطبيعته يريد دائما أن يرقى ، وهو على الدوام طالب حق وكلما أفسحت له حكومته السبيل ، ازداد توثبه ، واضطرمت رغبته في حقوق أخرى وسبيل آخر .

حدث في فرنسا منذ ثلاثة أعوام ، وأثناء حكم « رمادييه » أن تفاقمت الأزمة العمالية ، فانتزع رمادييه من فم الميزانية التي أنهكتها الحرب والإفلاس عشرين مليونا من الجنيهات مرة واحدة ، لينعش بها حال العمال . . والتهم العمال هذه الوجبة الدسمة ، ولم يمض من الزمن غير أيام معدودات حتى صاحوا : هل من مزيد وجديد ؟

فلما قيل لهم : لا جديد ولا مزيد ، رفعوا عقائرهم في شوارع باريس هاتفين « اشنقوا رمادييه في أقرب عمود نور » ! !

وأطل عليهم « رمادييه » من شرفة مكتبه ، وحياهم باسما . ثم أوى إلى المكتب فوراً ليبحث عن بضعة ملايين أخرى من الجنيهات تباعد بينه وبين عمود النور . !

الحكومات الرشيدة تتفاءل دائماً بزحف مواطنيها نحو حقوقهم ، ولا ترى الحكومة الحصيفة أي تثريب على الشعب ما دام العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه ، وما دامت هي نفسها تعينه على احترام النظام . . أما الحكومة التي تبخل بالإصلاح والعدل على دافعي الضرائب وتصدر في سياستها الاقتصادية عن شح بغيض . . فتلك هي خالقة الجريمة وحامية حماها . . بل إنها ؛ ومن وراءها من أصحاب المصالح الكبيرة الخاصة ليمثلون المجال الحيوي الذي تترعرع فيه الجريمةوتزدهر. وما أحرانا أن نتدبر حديث الرسول عليه السلام : « اتقوا الشح . فإنه أهلك من كان قبلكم ، دعاهم إلى أن يسفكوا الدماء

فسفكوها . . ودعاهم إلى أن ينتهكوا الحرمات فانتهكوها . . »

فالشح إذن وباء . . ولا سيما إذا كان كما ذكرنا من قبل ، شح الدولة على رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب .

ونحن نمقت الجريمة مهما تكن بواعثها وأسبابها . ونعتقد أن عبور الحياة في زورق جميل ، مهما تطل رحلته ، خير من عبورها في مدرعة . ولو أبلغتنا الهدف في لحظات . . بيد أن رحلة الزورق الوديع لن تظل شيئاً محبباً مقبولاً إلا إذا تجنبتها العواصف والأعاصير : وهذا هو الذي يحدونا إلى مكافحة سياسة التجويع التي تمثلها الرجعية الاقتصادية في بلاد العرب قاطبة .

ونحن نكافح الاستغلال الفردي لأنه مهب كل عاصفة جائحة ، وكل إعصار وبيل .

إن الشعب القلق على لقمته عقله في بطنه . . ومن أجل ذلك قال العرب مثلا قديماً : « لا تنم بجوار جائع فيأكلك » لأن العقل آنئذاك لا يفكر في غير القضم ، وتفسير الجريمة تفسيراً كافياً لإقناع الضمير بأنها واجب لا جريمة . . هذه إذا كان الجوع سيدع في ضحاياه ضمائر . ولعل من أعراض هذه الفلسفة المتنمرة ، تلك الصيحة المضحكة التي تصايح بها ثوار الحزب الديمقراطي في روسيا « شقوا بطن القيصر . وأخرجوا منها الكمثرى لنأكلها . . ! » فهم لم يتجهوا بتفكيرهم ووجدانهم وسخطهم إلا الى مخزن الكمثرى في ذلك البطن السعيد !

ولدينا رجل من أجل من حملت الأرض على ظهرها ــ هو أبو ذر الغفاري ــ صاحب رسول الله ــ يصور مشاعر المجتمع الذي زايلته المساواة فيقول : « عجبت لمن لا يجد القوت في بيته ، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه » ! !

إنني رغم إعجابي الشديد بأبي ذر العظيم ، لا أتمنى ذلك الذي تمناه .. وهو أن يخرج الجياع شاهرين سيوفهم . وأتمنى شيئاً آخر يسيرَ التحقيق والتنفيذ لو وجدت الحكومة المجهزة بالإرادة والعزم هو الا يوجد بيننا جوع ولا جياع . وإنا على ذلك لقادرون إذا انتهجنا نهجاً اشتراكياً صحياً شاملا .

نحن نعيش في عصر ، ليس للحكومات فيه رسالة سوى تحقيق المنفعة الاجتماعية للشعوب ، وإزاحة كل العوائق التي تعترضها وتصدها عن غايتها المقدسة .

أما عندنا ، فمن الخير أن نعترف بأن جماعة من أصحاب المصالح الكبيرة وكثيراً ما يكون بعض الوزراء من أعضاء هذه الجماعة ، يتربصون بكل وعي حر وكل محاولة عادلة ! ولعلنا لم ننس بعد ، الصراع الشاق الذي دار بين حكومة النقراشي « باشا » والجماعة المذكورة بشأن الضريبة التصاعدية .

هؤلاء المواطنون ــ وإنا لنرجو أن يقدروا جلال هذا اللقب ، ويحققوا لأنفسهم معناه ــ يلعبون بالنار ، ويتحماون مسئولية مباشرة في كل جريمة تقترف ضد سلام المجتمع وسلامته . وإن الشريعة الإسلامية ، التي يحاولون استغلالها لحماية مصالحهم لتعتبرهم شركاء في الجريمة . .

وإليهم هذه الواقعة الصحيحة التي برىء فيها « مقترف

الجريمة » وعوقب المتسبب في الجريمة . .

سرق غِلمةٌ لحاطب بن أبي بلتعة، ناقة رجل من مزينة واعترفوا بجنايتهم ، ورفع الأمر إلى عمر . . فرأى نفسه أمام جريمة استوفت كل عناصر الإدانة: من سرقة ، وسارق ، واعتراف لا يشوبه ضغط أو إكراه . . فبمَ يقضي . . ؟

ألقى على وجوه المتهمين نظرة . . ثم تلا قول الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » ونادى كثيراً ابن الصلت : يا كثير قم فاقطع أيديهم .

ومضى بهم ابن الصلت إلى مكان التنفيذ . . وقبل أن يبلغه ، كان صوت عمر يشق الفضاء وراءه:

« يا كثير .. ارجع إليّ بهم »، فعاد وعادوا معه . . ووقف الغلمان أمام عمر الذي راح يفحص وجوههم من جديد . . فماذا رأى؟

رأى وجوهاً أملقت من الدم . . وعيوناً انطفأ فيها كل ومض وبريق . . وجسوما خرعة أعياها البؤس والسغوب ، فسأل : من سيد هؤلاء ؟ ائتوني به .

فلما جاء سيدهم . عبد الرحمن بن حاطب . قال عمر : « لقد هممت أن أقطع أيدي هؤلاء . . لولا ما أعلمه من أنكم تدئبونهم وتجيعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه ، لحل له ! . وأيم الله إذا لم أفعل ، لأغرمنك غرامة توجعك وتزجرك . . »

ثم سأل صاحب الناقة المسروقة :

ـ كم تساوي ناقتك يا مزني؟ فقال: أربعمائة .. قال عمر لعبد الرحمن سيد الغلمان المتهمين: اذهب واعطه ثمانمائة. ومرة أخرى ألقى على الغلمان نظرة نابعة من فطنته ورحمته معاً وقال: أما أنتم، فاذهبوا .. ولا تعودوا لمثلها.

سلام على عمر .. في الأولين والآخرين! . ولهؤلاء الذين يتخذون من الإسلام «برقانا» يسترون به مظالمهم، عزاؤنا .. فقد فقدوا بهذا المبدأ الذي شرعه أمير المؤمنين، كل أمل في النجاة من المسئولية التي تحاصرهم وتحيط بهم.

ويماثل حكم عمر ما يقوله العالم الكبير «ا. كوتيليت» البلجيكي في كتابه «الإنسان وتطور خصاله»:

[يحمل المجتمع في رحمه جنين كل جرم يقترف فيه .. فهو الوعاء الذي يحتوي الظروف التي تيسر نشوء الجريمة، وتمهد لها الطريق ـ أما المجرم، فليس سوى آلة التنفيذ]:

فلنعمل على ألا يحمل مجتمعنا في رحمه سوى الأجنة الصالحة الخيرة، وأن يحتوي دائماً أو غالباً، الظروف التي تيسر نشوء السلام لا نشوء الجريمة .. وذلك يتحقق في نظرنا بثلاثة أمور:

الأول ـ أن نعمل لسلامنا الخاص أولا وقبل كل شيء، ونوجه كل جهودنا وإمكانياتنا لخدمة أنفسنا ومصالحنا الخاصة.. ثم إذا بقي من جهدنا فائض ومزيد لا نحتاج إليهما، فلا مانع من إسباغهما على الآخرين.

الثاني ـ استقصاء كل عوامل القلق والرجعية والظلم الاجتماعي والكشف عنها، ومواجهتها في شجاعة وصراحة

وإزالتها من طريق المجتمع .

الثالث ــ تجديد الأوضاع الاقتصادية لا ترقيعها ، وتنفيذ سياسة اشتراكية شاملة واضحة تعطي كل ذي حق حقه ، وتقضي على التفاوت البعيد ، وتدك حاجز التمييز بين الطبقات .

والآن . لنتكلم عن هذه الثلاثة .. ولنعالجها بالروح الكامنة في مطامحنا ، محاولين أن نتغلب على مشاكلها لنتغلب تبعاً لذلك على البغضاء التي بثها الحرمان خلال الزمن الطويل .

* * *

سلامنا أولا :

طاف كاتب أمريكي بلاد الشرق الأوسط ثم كتب عنه فيما كتب هذه العبارة : [في الشرق الأوسط : في هذه الرقعة المضطربة تصطدم رغبات روسيا بالمصالح الحيوية لبريطانيا والولايات المتحدة ؛وأنت ترى ملايين من العرب يتململون في صورة انبعاث قومي ، وهم لم يقروا بعد : أيتجهون إلى الشرق أم يتجهون إلى الغرب ، إلى الشيوعية أم إلى الديمقراطية .

[ولباب الحقيقة في شأن العرب اليوم ، هو أنهم في غمار تحول عنيف سريع فهم ينتقلون في مدى جيل واحد من حياة كحياة الإقطاع في القرون الوسطى ، إلى حضارة القرن العشرين] . .

هذه الكلمات الوجيزة تفتح أعيننا على حقيقة أمرنا ، وحقيقة أمر أولئك الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم علينا

ويتخذون من بلادنا ومصالحنا ميداناً يتصارعون فيه ويتعاركون .

فمن جهتنا نحن .. ملايين تتململ في سورة انبعاث قومي .. يقابل ذلك ، دول كبرى تتململ في سورة جشع واستعمار ..! كل دولة تريد أن تكون لها الكبرياء في أرضنا ، والامتياز المطلق لمنتجاتنا وخيراتنا .. وهذا التنازع علينا ، والتنافس فينا .. هو السلام الذي ينشدونه ويدعون إلى دعمه وحمايته !

ما أبلغه من درس قمين بالتدبر وإعمال الفكر .. فالسلام كما تفهمه هذه الدول الكبيرة ، هو أن تجد لبضائعها أسواقاً ولطائراتها بترولا ولأطماعها مجالا ومناطق نفوذ . ولا تثريب عليها إذا هي احتربت وتصارعت من أجل هذه الأطماع ، لأنها حرب من أجل السلام ، أي من أجل ضروراتها ومطالبها ومصالحها .! وأسفهم على السلام لا يعني إلا الأسف على سلامهم الخاص . أما السلام العالمي فهو خرافة ، وهو دمية جميلة يعابثون بها ويخادعون الأمم الصغيرة التي لا يزال وعيها في دور الطفولة الغريرة .. وكل دولة من تلك الدول ذات السيادة والنفوذ ، على أتم الاستعداد لأن تذبح السلام العالمي وتسحقه إذا كان في ذلك ضمان سلامها الخاص . وإذا كنا قد نسينا كل العبر الغابرة فما أظننا نسينا درس فلسطين الذي يؤكد هذه الحقيقة أعمق توكيد .

فعندما رأت انجلترا إصرار الشرق على التخلص من صداقتها الجبرية المفروضة ، دقت «إسفين» الصهيونية في فلسطين . ومن قبل هذه الخطة . أو في ثنيها . توجت صديقها الأكبر — الملك

عبدالله — على شرق الأردن .. وهي تعلم علم اليقين أن شرق الأردن لا تصلح أن تكون « دائرة انتخابية» فضلا عن أن تكون مملكة . والملك عبدالله نفسه يعلم ذلك .. يعلم أنها قرية ضئيلة يحدها من الشمال شرق الأردن ومن الجنوب شرق الأردن ، ومن الغرب والشرق . شرق الأردن .. ! !

جلالته يعلم أنها دولة « جيب » ! ويظهر أنه كان متألماً من هذا الوضع بدليل أنه قام بعد إعلان تنصيبه ملكا ، بدعوة جديدة إلى سوريا الكبرى .. ولأنه كان على موعد مع أصدقائه الكبار بأن دولة «الجيب» هذه ستصبح «بولمان» عما قريب : وليس على حكومة جلالته إلا أن تمتثل أوامر المخرج وتنفذها بأمانة وجرأة ، وفي الوقت المعلوم .. أعطى المخرج الإشارة للصهيونية فتحركت ، وفي مطلع الفصل الثاني من الرواية أعطى إشارة أخرى للقيادة الأردنية فوثبت على خشبة المسرح ولعبت دورها بمهارة بين إعجاب المخرج وتصفيق الممثلين .

ولست أعيد تفاصيل المهزلة — فكلنا يعلمها . وإنما أومض ذكراها فقط لنعيد تلاوة الحقيقة في ضوئها : فانجلترا تعلم ولا ريب أن تمكين الصهيونية في فلسطين تمكين للفتنة والبغي والعدوان ، وتهديد مستمر لحياة السلام . وهي أيضاً تعلم أن إحداث فجوة عميقة بين الملك عبدالله ، وبقية دول العرب أو تقسيم العرب إلى معسكرين هاشمي ، وغير هاشمي ، أو «تدويل» القرية الأردنية وتضخيمها على حساب جاراتها .. لن

يفيد السلام في شيء بل سيمزقه ويجعله وهما وأحاديث ، ويثير نقع فتنة عاصفة .

وكذلك تعلم أمريكا .. كما تعلم روسيا أن تدليلهما الصهيونية ونصب شراعها في محيط العرب المسالمين ليس سوى تقويض للسلام في جزء كبير من الدنيا ، ومع ذلك رأينا كل دولة في هذا «الثالوث» الحامي حمى السلام ؛ تسابق الأخرى في سكب البترول على النار — لماذا ؟ لأن كل واحدة منهن تبحث كما قلنا عن سلامها الخاص وتحاول أن تستكثر من مراكز التنفس لنفسها ، ولو كان ذلك على حساب حياة الآخرين وسلامهم . ؟ !

بل إن أمامنا شواهد أخرى تنادي بأن ذلك الغرب لا يريد للشرق حياة ، ولا سلاما ، وأنه يعمل على بقاء القلاقل والكوارث فيه ليبقى له نفوذه الأثيم ، وحججه الكاذبة التي يدعم بها هذا النفوذ .

فبينما تتظاهر دولة كبرى بدعوة حكومات العرب والشرق الأوسط إلى رفع مستوى المعيشة للشعوب .. إذا بهم يعملون بكل الوسائل على تعويق النهضة التي تريدها شعوب الشرق .

ولنستمع لشاهد من أهلها وهو مراسل انجليزي يقيم على مقربة من وزارة خارجيته ، ويعرف حقيقة اتجاهاتها أو بعض هذه الحقيقة .

كتب لصحيفة مصرية يومية في ٩ يونيه سنة ١٩٤٧ يقول :

— « . وقد دأب المستر «بيفن» منذ أن تولى السلطة على القول

بأنه يهدف في سياسته بالشرق الأوسط إلى رفع مستوى شعوبه — ولكن كيف ؟ !

— « يمكن أن تقدم لنا مسألة امتيازات زيت البترول في المملكة العربية السعودية جوابا جزئيا على ذلك .. فإن في عملية استخراج البترول من تلك الأرض ، من الربح ما يسمح لانجلترا وأمريكا أن تعطيا الملك ابن السعود منحة سنوية كبيرة جداً . ولكي يوضع الملك ابن السعود في حالة تدفعه إلى الرضاء دعت انجلترا وأمريكا ولده ووزراءه وحاشيته لزيارتهما حيث أكرمتا وفادتهم إكراما ملكياً . وقد حضرت بعض ما أقيم لهم من مآدب وشاهدت بنفسي ما بذل فيها من بذخ ..

— « هذا هو ما يسميه المستر بيفن رفع مستوى شعوب الشرق الأوسط .

— « .. وفي نفس الوقت أرغم آلاف العمال في آبار البترول الإيرانية في البحرين بقوة السلاح على العمل ، وأرسلت فرقة هندية إلى الحدود الإيرانية مزودة بما يلزم لتحطيم إضراب عمال آبار الزيت الوطنية الذين طالبوا بزيادة قرش واحد على أجورهم اليومية الضئيلة .. ! ؟

— « لا .. ليست أراضي دول الشرق هي التي سوف تفيض فيها أنهار العسل واللبن كنتيجة لاستغلال ثروتها المعدنية : بل هي أراضي أبناء العمّ سام وجون بول المرفهين المدللين ..» ا هـ .

إن المسألة ليست فقط مجرد استهجان لاعتداء «امبراطورية» على بضعة آلاف من العمال يريدون قرشا واحداً من بترولهم وأرضهم .. ! ولكنها رمز أي رمز على مدى ما في دعوى

الغرب من الحرص على رفع مستوانا من زور وبهتان .

إن زعماء الغرب حين يفكرون داخل حدودهم ، فإنما يفكرون بعقول اقتصادية علمية . لأنهم لا يستطيعون أن يحرموا جوفا واحداً من الزبد ، والويل لأحدهم إذا فعل . إن الشعب ليسقطه في مثل لمح البصر .. ولكن حين تغادر عقولهم حدود بلادهم فإنها تفكر تفكيراً استعماريا سياسيا لا غير ، دون أن تستجيب لأية عاطفة رحيمة نبيلة .

ولذلك نجد بلادهم تموج بالمسرات والمباهج والنعم..وأمامي الآن إحصاء نقلته منذ عام ونصف تقريبا ، نلاحظ فيه أن بلداً كالولايات المتحدة رغم أن أهله يكونون ٦٪ من مجموع سكان العالم إلا أنهم يملكون :

٧٠ / من مجموع سيارات العالم .
٥٠ / « « تليفونات العالم .
٤٥ / « « راديوات العالم .
٢٤ / « « السكك الحديدية في العالم .

ويستهلكون :

٥٦ / من حرير العالم .
٥٣ / من جميع بن العالم .
٥١ / من جميع كاوتشوك العالم .

* * *

ووراء هذه الأرقام السعيدة ، نبصر شعبا سخرت له الحياة.. تجري بأمره رخاء حيث أصاب .. وفي مستوى مماثل لهذا أو

قريب منه تعيش كل الدول التي تتنافس فينا ، وتتآمر على وجودنا وغذائنا وكسائنا . !

والعجيب أنهم يستخفون بنا استخفافا ساخراً ، ويستغلون سذاجتنا استغلالا بارعا .. فتراهم كلما حاولنا إثارة حقنا في استقلالنا المطلق ، وفي التحلل من الاتفاقيات التي أصبحت غير ذات موضوع ، يخلقون مظاهر كاذبة ولكنها صاخبة .. ويوهموننا بأن الحرب ستقع بعد أيام وربما بعد ساعات .. وتستجيب لدعايتهم صحافة قصيرة النظر ، أو مغرضة القصد ، وفي هذه الضوضاء المفتعلة يتبدد الصوت الذي انبعث يطلب حقا مضيعا مسلوبا .

وإنك لتستطيع الآن بعد قراءة هذه السطور ، أن تذهب إلى دار الكتب وتقلب الصحف التي كانت تصدر أيام عرض قضيتنا على مجلس الأمن ، أو أثناء قضية فلسطين . فستراها تحدثك عن الحرب .. الحرب التي ستنقذف شرارتها بعد ساعات .. وتحدثك عن وجهة نظر زعماء أمريكا وانجلترا في الخلاف المصري الإنجليزي وكيف يجب أن ننتهي إلى حل قبل وقوع الكارثة — تماماً كما يحدث اليوم ، لأننا نريد إثارة قضيتنا من جديد . . ! !

والواقع أنه لا حرب .. الآن على الأقل ، لا لأنهم انقلبوا بنعمة الله إخوانا .. بل لفزعهم من الحرب المقبلة وإيمانهم جميعاً بأنها ستلتهم الغالب والمغلوب معاً .

فلنملأ بهذه الحقيقة نفوسنا ولنرفع مستوانا من غنيمة

باردة ، تتزاحم عليها الذئاب،إلى قوة مهيبة تحترمها الذئاب وتخشاها . وإنا ولا ريب ، عاجزون عن إقناعهم باحترامنا . حتى نحترم نحن أنفسنا .. والطريق هذا ـ أن نصنع كما يصنعون . فنبحث عن سلامنا الخاص ونمكن لشعوبنا في الأرض وفي الحياة ونملأ بلادنا بالرخاء والرغد . ما أحوجنا إلى جرعة قوية من الأنانية التي تحصرنا في أنفسنا ، وفي مصالحنا ـ فلا نفكر لغيرنا حتى ننتهي من التفكير لأمتنا وشعبنا ، والتي تجعلنا في النطاق الدولي أصحاب ذاتية مستقلة ، تدور حول نفسها ، وحول مصالحها .. ولا نخلق لأنفسنا عداوات نحن في غنى عنها أو نزج بها في خلاف كبير ، لا نوق لنا فيها ولا جمال .

* * *

هذه عوائقنا :

١ ـ التفاوت البعيد :

في طليعة العوامل التي تحرم مجتمعنا من التناغم والانسجام والاستقرار ، هذا التمايز البعيد الذي يشطره شطرين غير متكافئين .

ولقد أصبحت هذه الفروق الشاسعة بين طبقتي المجتمع من الموضوعات التي يكثر فيها اللغط ، ويقل الفهم الصحيح والإدراك السليم .

واتخذها الساخطون وقوداً يسعرون به سخطهم وغيظهم ،

مما يجعل تجاهلها أو تحريم الحديث عنها أمراً غير مجد أو مفيد .
ونريد الآن قبل تفنيد مضار هذا التفاوت ، أن نفهمه على وجهه الصحيح .. فليس معنى نقدنا له ، أننا ندعو لإزالة كل حاجز وفارق بين الناس فذلك أمر مستحيل . وإنا لنجد في مثل أمريكا وروسيا وانجلترا من يملك رصيداً ضخماً من المال ، ومن لا يملك شيئاً .. بيد أنهم لا يضارون بهذا التفاوت كما نضارُّ به وكما نرزح تحت كاهله وضراوته : ذلك لأن شعوبهم تعيش فوق خط ضروراتها ، وفي منتصف المسافة ، أو أكثر إلى قمة السعادة وذروة الرخاء والرفاهية . والمجتمع هناك . غير قلق على مستقبله ولا ضائق بحاضره — وهو لهذا راض عن نفسه . سعيد بنظمه . لا يثير التفاوت بغضاء لأنه مكفول الرغد . مطرد التقـــدم والاقتراب من السعادة الغامرة ، ولكل فرد من أفراده الحق في كافة الفرص التي يمكن أن تجعل منه كما جعلت من غيره وزيراً أو مليونيراً — فهو لذلك لا يجد من الوقت ما ينفقه في الحقد والبغضاء . لأنه متجه نحو الفرص المترعة بكل مقدرات النجاح والفوز يهتبلها وينتهزها .

ثم إن التفاوت هناك يخضع غالبا لعوامل طبيعية شريفة . وليس نتيجة استغلال جشع كالذي عندنا ! من أجل هذا نراهم مؤمنين ببلادهم وبأنفسهم إيماناً يحلق بهم فـــوق العواصف والأخطار . فهذه السيدة الأمريكية التي وقفت تودع أبناءها الخمسة إلى ميدان القتال وتقول لهم : « إذا خامركم خوف أو تردد ، فاذكروا أن الموت رحلة جميلة .. ! ! سوف تلقون في

نهايتها أباكم !! » . وكان أبوهم قد استشهد في إحـــدى المعـــارك .

والمرأة الروسية التي صمدت أمام جنود الألمان . وقاتلتهم في «مطبخ» دارها بسكين الثوم والبصل حتى فاض أخيراً روحها الباسل وهي تقول : « لا بأس أن أموت...أما روسيا فلن تموت أبداً » .

وهؤلاء الملايين من شباب الجامعات الذين كانوا يسارعون إلى حومة الوغى كأنهم ذاهبون إلى مواعيد حب جميل ! أي سحر ذلك الذي أنساهم رهبة الموت وقسوة المصير ؟ !

إنه المجتمع الصالح العادل المنظم الذي يعيشون فيه إخواناً وسواسية ليس فيهم قطعان وذئاب ، ولا عبيد وأرباب .. المجتمع الذي منحهم كل امكانياته وفرصه ، فمنحوه كل ولائهم وقاوبهم . وبادلوه وفاء بوفاء وتقديراً بتقدير .

ولعل من أشد أخطار هذا التفاوت البعيد القائم في مجتمعنا أنه يقسم الأمة على ذاتها . ويجعل منها معسكرين متباغضين يحقر أعلاهما الأدنى ، ويمقت أدناهما الأعلى ، ويتربص كل منهما بالآخر مضمراً له كل كراهية وسوء .. ومهما نحاول إرضاء هذا الفريق الأدنى برفع مرتبه وتحسين دخله ، فإنه لن يرضى .. لأن مشكلته لا تتمثل فقط في حرمانه ، بل وفي هذا الترف المسعور الذي يعيش فيه الآخرون ، فيأكلون أكثر مما ينبغي أن يأكلوا ، ويلبسون أكثر مما ينبغي أن يلبسوا ، ويرغدون أكثر مما ينبغي أن يرغدوا ، ويجلسون فوق أهرامات من الذهب بينما بقية المجتمع تقتات من

آلامها وحرمانها ولغوبها . ! !

ونستطيع أن ندرك مدى الاحتقار الذي يكنه الأعلون لأمتهم ومجتمعهم من كافة تصرفاتهم ... ومن سلوكهم إزاء الشعب الذي أتخمتهم نعمه وطيباته ... فعندما قررت مجانية التعليم الابتدائي منذ سنوات ، سارع كثيرون من أولئك السادة ، وسحبوا أولادهم من مدارس الحكومة حتى لا يخالطوا فيها أبناء الفقراء والرعاع .. ! ! ثم أدخلوهم مدارس أجنبية تليق بمجدهم ومجد آبائهم . وإن وراء هذا التصرف المخجل لإيماناً عريقاً بالارستقراطية ، وحرصاً شديداً على الامتياز والاستعلاء ، وجاهلية نابية لا تقرها أخلاق الدين ، ولا أخلاق الدنيا .. !

ولقد ذكرونا بنظرائهم في الجاهلية الأولى .. إذ ذهب وفد من أعيان مكة إلى رسول الله وقالوا له :

« يا محمد .. لقد رضينا أن نستمع إليك . ولكننا لا نجالس هذه الأخلاط من عبيدنا ، وصعاليك مكة الفقراء — فاجعل لنا يوما ، ولهم يوما » ! ..

واستأناهم الرسول إلى غد ... حتى يأتي أمر ربه ، وسرعان ما جاء الوحي الرشيد بآيات باهرة :

« ... واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشيِّ ، يريدون وجهه ، ولا تعْدُ عيناك عنهم ، تريد زينة الحياة الدنيا ، ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ، واتبع هواه ، وكان أمره فُرطا » .

« ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون

وجهه ما عليك من حسابهم من شيء ، وما من حسابك عليهم من شيء . فتطردهم فتكون من الظالمين » .

وجاء العالون في الأرض .. فألفوا محمداً قد فرش للفقراء والعبيد رداءه وأجلسهم عليه ، وراح يربت على مناكبهم واحداً واحداً ؛ ويحييهم وفي عينه دموع الغبطة والرضا قائلا : « أهلا بمن أوصاني بهم ربي » . وتلا عليهم آيات ربه وانسحب « وفد الأعيان » يجرر أذيال الخيبة والهزيمة . فقد سامتهم السماء احتقارها ، وبسطت ذراعها تحتضن بهما الفقراء الكادحين ..!!

ما أحوج هؤلاء الذين يستنكفون عن زمالة الشعب إلى هذا الدرس البليغ الصارم ، ليطامنوا من صلفهم وينهنهوا من كبريائهم !

* * *

إن الحرص على سلامة المجتمع ورخائه ، يقتضينا أن نواجه هذه الحقيقة — وهي أنه لا استقرار ، ولا غلبة لأي إصلاح اجتماعي إلا بتقريب المسافة البعيدة الفاصلة بين طبقتي الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعاً يقضي على التفاوت القصي الذي يشطر وحدتها النفسية والفكرية : وإن مقارنة عابرة بين جاردن سيتي مثلا وبين آلاف القرى ، ومعها الأحياء الشعبية في القاهرة وغيرها . لتفتح أبصارنا على الخدعة الكبرى التي ينطوي عليها مجتمعنا المكدود وديمقراطيتنا الزائفة ! وتذكرنا بما كتبه الأستاذ الصاوي في صدر الأهرام : « إن مائة أسرة فقط هي التي تنعم بخيرات هذا البلد وطيباته ..» ! كما تذكرنا بكلمته في

« أخبار اليوم » عن الملايين التي ليس لها في الحياة حظ ولا نصيب : « هنـــاك ترى آية انحطاط الشرق . . ترى ما تقشعر منه الأبدان من القذارة . . ترى مخلوقات بشرية تعيش كأنها لا تعرف الهواء ولا النور ، وتتغذى بالذباب والتراب ».

٢ ــ الملكيات الزراعية الكبرى :

وثاني العوائق التي تحول بين المجتمع ونموه وسعادته ــ هذه الملكيات الزراعية الواسعة . وإذا كانت مصر بلداً زراعياً ، وكانت تسعة أعشار أرضها المزروعة ملكا لمائة أسرة أو مائتين . فماذا يبقى إذن للشعب من ثروة بلاده وأرضه . . ؟ !

هذه ظاهرة محرجة ، ولو أنفقنا من الوقت والجهد في مواجهتها ، مثل ما ننفقه في مكافحة الضائقين بها لأفــدنـا كثيراً .

وإنا لنعلم كيف بدأت قصة التفاتيش والضياع ، يوم كان الفلاح المصري عاجزاً عن زراعة المساحات المتوسطة ، فضلا عن الشاسعة ، فرئي إقطاع بعض القادرين هذه التفاتيش ليزرعوها ويعمروها . . ؟ !

وفي هذا المعنى يحدثنا « قليني فهمي (باشا) » في مذكراته ، عن ذكرياته أيام كان موظفاً كبيراً بالدائرة السنية ، فيقول في العدد « ١٢٢٦ » من مجلة المصور :

« . . كان إسماعيل يملك مئات الألوف من الأفدنة في أنحاء البلاد ، ومنها جميع أراضي مديريتي بني سويف والمنيا ،

عدا خمسة عشر مصنعاً للسكر كلفة كل منها مليون مـــن الجنيهات ، وكانت هذه الأراضي مقسمة إلى تفاتيش ، كل تفتيش لا تقل مساحته عن سبعين ألف فدان .

« فإذا أراد سموه أن يكافىء أحداً على إخلاصه في العمل ، أقطعه جزءاً منها »

هكذا ولدت الملكيات الزراعية الواسعة . . ثم طفقت بين مدن وجزر حتى تبلورت أخيراً في هذا الإحصاء المروع [1] :

فالذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة إلى عشرة أفدنة — يبلغ عددهم ٨٥,٦٢٢ — ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة إلى عشرين فداناً — يبلغ عددهم ٤١,٤٥٥ — ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من عشرين فداناً إلى ثلاثين فداناً — يبلغ عددهم ١١,٩٠٧ — ويملكون نحو ثلثمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ثلاثين فدانا إلى خمسين فدانا — يبلغ عددهم ٩١٧٩ — ويملكون نحو ثلاثمائة وخمسين ألف فدان.

والذين يملكون خمسين فدانا إلى مائة فدان — يبلغ عددهم ٦٧٧٢ — ويملكون نحو أربعمائة وخمسين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من مائة فدان إلى مائتي فدان — يبلغ عددهم ٣١٤٨ — ويملكون نحو خمسمائة ألف فدان .

---

(١) منقول عن جريدة المصري (وراء العنـاوين) للاستاذ محمود كامل المحامي .

والذين يملكون أكثر من مائتي فدان إلى أربعمائة فدان — يبلغ عددهم ١٤٤٨ — ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من أربعمائة فدان إلى ستمائة فدان — يبلغ عددهم ١٤٢ — ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ستمائة فدان إلى ثمانمائة فدان — يبلغ عددهم ١٦١ — ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ثمانمائة فدان إلى ألف فدان — يبلغ عددهم ٩٢ — — ويملكون نحو ثمانين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألف فدان إلى ألف وخمسمائة يبلغ عددهم ٩٠ ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألف وخمسمائة فدان إلى ألفين يبلغ عددهم ٤٠ ويملكون نحو سبعين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألفي فدان يبلغ عددهم ٦٨ ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان ! !

ووراء ذلك يوجد « ١٦,٨٩٤,٠٨٣ » من المواطنين لا يملكون شيئا مما جعل تهذيب أوضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة وكتاباً موقوتاً .

ولقد وقف رئيس حكومة مسئول فوق منبر البرلمان وصرح بأن وباء الملاريا الذي غيب في تراب الأرض الآلاف من أبناء الشعب الأسيف ، كان نتيجة حتمية لسوء توزيع الملكية الزراعية ،

حيث ضرب الناس بالجوع والإفلاس [1] .

* * *

ترى هل كتب على بلاد العرب أن تظل وحدها في هذه المحنة الطاغية ، فإنك لتجد الحياة فيها جميعاً ضرباً متماثلا من الشذوذ والفوضى وبينما تلتقي في مصر بمن يملك قرية كاملة . . إذا بك تلتقي في العراق بمن يملك مائة ألف فدان ، ويبلغ دخله ربع مليون ريال في السنة . . ! ! وبجانب هذا الواحد المصري ، أو العراقي يوجد مليون بطن تقرقر أمعاؤها من الجدوب والسغب ! !

يا حسرة على العرب . . . وعلى الشعوب التي أوهنها الحرمان الأليم !

إننا لنعرض مشاكلنا هذه ، بضمير المواطن المخلص الغيور ، وكل رجائنا أن يتقبلها الآخرون بنفس هذا الضمير ، فذلك أجدر ألا تبقى لنا مشاكل ، وأحرى أن تجري حياتنا مع تيار العافية والسلام .

وقمين بنا أن نعلم أن بقاء حق التملك الزراعي بدون تحديد ، أمر لا يمكن أن يطاق . وهو بعد ذلك وزر اجتماعي لا تقره إنسانية ، ولا يقره دين . . وخاصة بعد أن بلغ الشعب عشرين مليوناً يريدون أن يخرجوا من نطاق الرق ويسلموا من قبضة الاحتكار . . وسوف نبدي رأينا فيما ينبغي عمله لوضع

---

(١) نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة المشار اليه ، نقله من مضبطة مجلس النواب ، الاستاذ عبد المجيد نافع في كتابه القيم «السلام الاجتماعي» .

هذه الأوزار . . وإماطة أذاها عن المجتمع في نهاية هذا الفصل من الكتاب .

٣ – صكوك الموت !

وثالثة الأثافي – هي الإجارات الزراعية . وإن هـذه العقود التي تبرم كل عام بين المالكين والمستأجرين لتحمل بين سطورها أشنع مأساة مفردة . . وهي صكوك موت حقاً ، يوقعها الفلاح وهو كاره صاغر ذليل . . ، وفي كل قرية من قرى مصر – نتسمع الشهقات المكظومة التي تريد أن تصرخ وتستغيث من جشع الملاك الذين يعاملون المستأجرين بغرائز نهمة . . ثم يصرفها عن الصراخ ما تعلمه من أن عاقبة شكواها ستكون خسراً .

وإني لأعرف « تفتيشاً » أنزل بالناس عذاباً أليماً ، ولفق لهم التهم الكواذب ، وجلد ظهورهم بالسياط . لأنهم رفعوا إلى وكلائه ورؤسائه ملتمسا يرجون فيه تخفيض الإجارات ، وإعفاءهم من التوقيع على بياض !

ولقد أدركت بعض الحكومات المصرية ما في ارتفاع الإجارات الزراعية من ظلم : وما وراءها من متاعب فادحة للمجتمع بأسره ، فألفت لجنة لدراسة الموضوع . . وأذكر أن اللجنة قررت وجوب تخفيضها وتحديد أسعار مناسبة لها ، ثم وئد القرار ، ولم نسمع له ركزاً . . مع أن التخفيض بداية كل إصلاح مرتجى ورخاء مرتقب – فالغلاء الذي نئن تحت مطارقه . .

إنما ترجع أكثر أسبابه إلى الغلاء الفاحش في تأجير الأرض الزراعية . . وأولئكُ الفلاحون الذين يكونون تسعة أعشار الشعب لا يجدون ما يسعدون به أنفسهم وأبناءهم ، لأنهم يستأجرون الفدان بخمسين أو أربعين أو ثلاثين جنيهاً ، وينفقون عليه مثل ذلك ثم يعجز محصوله عن الوفاء بمجموع هذه النفقات !

ولقد سمعت أذناي الأستاذ أحمد حسين « بك » ، وزير الشئون الاجتماعية يقول في محاضرة له أيام كان وكيلا للشئون : ان وزارة الأوقاف باشرت بنفسها زراعة بعض تفاتيشها التي كانت تؤجرها للأهالي ، فخسرت خسارة فادحة.. بيد أنها حين عادت في السنة التالية وأجرتها للمزارعين فراراً من الخسارة لم تأخذها بهم رحمة ولا نصفة ، فجعلت أسعارها باهظة . وهي تعلم علم اليقين أن محصولها في أجود حـــالاته لن يفي بالإيجـــار والتكاليف ابداً !

فإذا كانت الحكومة نفسها تضرب الأمثال لبقية المالكين بهذه القسوة والكزازة ، فلمن يتجه الفلاح بمظلمته وشكواه ؟

إن بقاء هذا الوضع القاسي في بلادنا يحول بينها وبين كل هدف وغاية . وإذا كنا حتى اليوم نجامل القلة المالكة على حساب الملايين المعذبة المصفدة بعقود الإجارات الزراعية . فقد آن الأوان لأن نراجع ضمائرنا ونرسل البصر في رحلة سريعة إلى أربعة آلاف قرية ليرجع البصر خاسئاً وهو حسير ، يحمـــل صورة المأساة التي تجل عن الوصف . . صورة الفلاح المواطن الذي يتوسل إلينا بمصريته وبآدميته . وبالتراب المقدس. تراب الوطن الذي يسقيه بدمعه وعرقه ، فيصير ذهباً ينساب إلى جيوب

المالكين – يتوسل إلينا بذلك كله أن نمكن له في أرضه ، ونمنحه فرصة يتذوق فيها طعم الحياة . !

وهنا سؤال نتوجه بهإلى السادة أصحاب التفاتيش والضياع : هل فكر أحدكم مرة في أن يزور مزارعي ضيعته ليرى كيف يعيشون . . أو هل سأل نفسه عقب حفلة ساهرة حمراء . . عن المعجزة الخارقة التي يوائم بها الفلاح بين دخله ومصروفاته .

ليتهم يشرفون بزياراتهم تلك الحظائر التي تموج موجاً بالحيوان البليد المسخر وليتهم يفكرون من أجله كل عام ساعة واحدة ، عندما تتكدس أمامهم مئات الألوف من الجنيهات التي انصدعت عنها أرض ضربها الفلاح بساعده وأبلى فيهـا أحسن البلاء ! !

إذن لعلموا أي وزر أثيم يجترحونه حين يؤجرون الفدان الواحد بخمسين جنيها ، أو أربعين . . فلا يستطيع المستأجر الذي سينفق مثل هذا المبلغ ، أو دونه ، على الأرض إلا أن يواجه الموت كل عام ثلاث مرات – عندما تهل مواسم التحصيل والتي هي للأسف مواسم الحصاد موسم ذرة وموسم القمح وموسم القطن .

وإذا قبلنا – جدلا – من رجل يملك عشرة أفدنة أو عشرين . أن يؤجر الفدان بثلاثين جنيهاً أو أربعين . . فكيف نقبل ذلك من تفتيش يتكون من آلاف الأفدنة وينتظم قرى كاملة ويستطيع إذا أجر بسعر متواضع معقول ، أن يجمع أموالا طائلة تناسب ملكه العريض الكبير ؟ !

لكن لهؤلاء السادة منطقاً آخر مدعماً بالبراهين الدالة على أن الفلاح سعيد جداً في ظل هذه الإجارات التي نتطفل نحن بنقدها وتجريحها . !

ويضربون لك مثلا بالجاموسة ، وبيض الدجاج ! فهم يقدمون بلغة الأرقام التي لا يأتيها الباطل ، إحصاء دقيقا ينبئنا أن الجاموسة وحدها تدر للفلاح كل عام من لبنها ، وسمنها ، ونتاجها ما لا يقل عن خمسين جنيها .

ولقد أتعبوا بهذه الوثيقة المضحكة وزارة الزراعة التي جندت قسم الإحصاء التابع لها لتبحث هذا الكشف الرائع الخطير . . ولم تدم فرحتنا وا أسفاه ! إذ تبين لقسم الإحصاء أن نفقات الجاموسة من برسيم وتبن وفول وخدمة ، تستغرق معظم ما تدره وتنتجه ولا يتبقى لصاحبها في أحسن الظروف أكثر من سبعة جنيهات في العام !

هذا إذا سلمت الجاموسة من العوارض الجائحة التي تتربص بها دون أن تجد من الطب البيطري معونة أو نفعاً . ! !

* * *

٤ — العامل والموظف الصغير :

وإذا نحن جاوزنا المستأجر الزراعي إلى العامل الزراعي ألفيناه شراً مقاماً وأفدح عبئاً . . ولقد قامت « مصلحة الفلاح » ببحث حالة العمال الزراعيين الذين يعملون في الحقول والتفاتيش ، فإلى أي شيء أفضى بحثها . . ؟ لقد اكتشفت حقائق مؤلمة

ومخجلة . . ففي بعض التفاتيش وجدت الرجل يستأجر بخمسة قروش في اليوم ، بينما يستأجر الحمار بعشرة قروش . . ومعنى هذا أن المساواة لم تتحقق بعد ، بين الإنسان المصري . . والحمار المصري ! !

كذلك وجدت أن أقل ما يجب أن يظفر به العامل الزراعي يومياً لكي يعيش أدنى وأحقر معيشة — هو ثلاثة عشر قرشاً ، بيد أن أغلبية هؤلاء العمال تتراوح أجورهم بين خمسة قروش وعشرة في اليوم . ولنستمع لوكيل وزارة الشئون الذي تولى الوزارة بعد ذلك يعلق على هذه الموازنة فيقول : « وإذن فالعامل الزراعي مضطر لكي يعيش في أحط مستوى ، أن يقترض كل يوم ما بين ثمانية قروش وثلاثة قروش » ! .

وكذلك وجدت مصلحة الفلاح ، أن المدة التي يشتغلها العامل الزراعي لا تتجاوز ستة أشهر في كل عام ! كما ألفته محروما كل الحرمان مما يتمتع به زميله العامل الصناعي من التشريعات والتشكيلات النافعة !

فليست لهم نقابات ، ولا يباح لهم أن يؤلفوها . . وليس لديهم قانون ساعات العمل ، ولا قانون التعويض عن إصابات العمل ، ولا قانون تشغيل الأحداثِ والنساء ، ولا غير هذا من القوانين التي دعمت شخصية العامل الصناعي إلى حد كبير وحرم منها ذلك المواطن المنسي المسكين !

أليس إرهاق هذه المجموعة النفسية من المواطنين وإهمالها ، إهداراً لكرامة الوطن ، وتعويقاً لنهضته ، وتكديراً لسلامه ؟

وحين نغادر العامل الزراعي إلى العامل الصناعي ، نجد هذا الأخير لا يزال في حضيض الفاقة والإهمال ، رغم ما أحرزته الحركة العمالية من نماء ونجاح ورغم ما ظفروا به من حقوق وتشريعات !

وحين نغادر الإثنين إلى الموظف الصغير . . نجد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر . . ! !

نجد الشقاء ، والدّين وفوضى المعيشة — قد تضامنت جميعاً ، وتداخلت ، وصيغَ منهاهذا الكائن المرتجف المقرور . الذي لا يموت ولا يحيا . . !

أعرف موظفاً — هو صورة لآلاف مثله — خدم الحكومة خمسة وعشرين عاماً ، ولا يزال في خدمتها ، له بنون وبنات .. ودخله الشهري سبعة جنيهات مصرية مع أنه يقوم بعمله الكتابي خير قيام ، ويحمده كل رؤسائه وزملائه . . ! ومنذ عام أشيع أن أمثاله من المنسيين سينالون الدرجة التاسعة . . وفرح المسكين فرحا لم يفرح مثله قبله . . وملأت أمه الجو بصياح الغبطة ! ومضت تبشر الناس أن ابنها سيأخذ « نمرة ٩ » .. ومضى عام كامل ، ولا يزال المسكين ينتظر . . لكن ولاءه لواجبه لم يتغير . . فتراه ينهض صباح كل يوم ، فيغدو إلى « الديوان » لينجز أعماله . . ثم يروح إلى البيت ؛ ليواجه أثقاله وأحماله . !

ألا سحقا لهذه المحنة التي نسميها حياة . . ! !

كيف يعيش هذا المخلوق ، وكيف يعيش الآلاف من نظرائه أيتها الدولة الرشيدة ؟ !

إنه لو قضى هذا العمر المديد يتاجر في الفقر ذاته لكان اليوم ثرياً عظيماً ، لكن حظه السيىء أوقعه في خدمة الحكومة ، فهو — بعد خمسة وعشرين عاما — قد رجع لا بخفي حنين . بل بخفي الحكومة !

وبات ينتظر هذا المسكين — ومن على شاكلته — إعانة الغلاء الجديد المرتقبة لتنقذ من مأساتهم ما يمكن إنقــاذه . وإنا لنرجو أن تأتي محققة لبعض آمالهم ومصالحهم .

* * *

ان الوظيفة هي « العقدة الحيوية » في جسم المجتمع . . هي مركز التنفس الذي ينظم دورات الدم ، وحركات الأجهزة ، ويسلم الجسم إذا سلم ، ويعطب إذا عطب . وهذا الجيش اللجب من صغار الموظفين—يمسك بيده مصاير الأمة ومصالحها ؛ وما لم نشعرهم بأنهم موضع عناية الدولة ورعايتها ، فلن يؤدوا واجباتهم إلا في جو من الضجر والفتور . . وهذا هو سر البطء القاتل الذي يتسم به الروتين الحكومي عندنا ، والذي يعطل مصالح المجتمع ، ويفسد عليه أموره — كما أن المحسوبية التي تصطفي من بينهم من لا كفاية له ولا موهبة سوى قرابــة أو مصاهرة أو تبعية ؛ ثم ترفعه فوق نظرائه درجات . . قد أفسدت ذمما كثيرة ، وجعلت الاختلاس عند كثيرين فضيلة يتنافسون في إحرازها . . وصرنا نسمع عن كاتب بسيط يستطيع أن يختلس مائة ألف من الجنيهات . ! ! حقاً إن المجتمع يحمل في رحمه جنين كل جرم يقترف فيه ، وإن الحكومة حين تتخلى

عن واجباتها إزاء رعاياها ومواطنيها ، لتهيىء لنفسها مصيرا قاسياً أليما . وهي بحرمانها الموظف الصغير من ضرورات الحياة ، وإغداقها مئات الجنيهات وآلافها على كبار الموظفين ، تحض على الفساد والفوضى .

* * *

هذه مهاب العواصف التي تهدد سلام المجتمع ، وتتوعده بكارثة محققة — وليست السلامة أمراً معجز الدرك ، أو صعب المزاولة . . بل إنا لقادرون على أن نأسوَ كلومنا أسْواً جميلا ، ونبدد تلك العواصف السافية والعاتية ، إذا تساحنا بروح الإنصاف والإيثار ، وآمنا بضرورة حدوث تحول اجتماعي شامل ، وبذلنا جميعاً — الحكومة والشعب — محاولة صادقة لإتمام هذا التحول دون أن نريق قطرة دم واحدة ، ومن غير أن يكفر بعضنا ببعض ويلعن بعضنا بعضا .

والآن . وقد استبان لنا أن الخبز هو السلام ، وأن مردّ كل تأخر وانهيار وتذمر ، إلى الفقر وما يعانيه الشعب من خصاصة وحرمان . . فقد آن لنا أن نضع أقدامنا على الطريق الذي يفضي بنا إلى الغاية النبيلة التي يتحقق ببلوغها معنى وجودنا وحياتنا — فأين هذا الطريق . ؟

* * *

لا شيء سوى الاشتراكية :

عندما نزلت عبارة « العدالة الاجتماعية » ضيفاً على

مجتمعنا المصري عقيب الحرب . . وأخذت ألسنة المواطنين تتداولها ، وتتلفظ بها ، كنت أجد لها طعما لذيذاً . وجرساً منغماً عذباً دون أن أعرف حقيقة مدلولها ، وما تمثله من نظم ومناهج. حتى رأيتها تجري على ألسنة الطبقة الكانزة التي يشكو المجتمع من استغلالها وجشعها وكزازتها ، وسمعت قوارين هذه الطبقة ورؤساءها يرددون في ضوضاء وصخب نفس العبارة التي يرددها المحرومون وهي « نريد العدالة الاجتماعية » فبدأت أشك في مدلولها ومعناها . . وقررت أن أقف على تفسير علمي صحيح لها ، خشية أن نكون قد وقعنا في غرام هدف يضرنا ولا ينفعنا ! . فألفيت الراسخين في العلم يعرفون العدل الاجتماعي بأنه « طائفة من المبادىء والنظم التي ثبت بالتجربة أن المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حدها الأقصى ، والتي اعترف الناس بأن لها من الأهمية ما ينسخ جميع الاعتبارات الوقتية » . .

ويظهر أن زعماء الرجعية الاقتصادية لا يعنون بالعدالة الاجتماعية هذا الذي عناه العلماء . . وإلا ما نادوا بها ، ويبدو أنهم يهدفون بترديدها والهتاف بها إلى مداراة الوعي . وملء قلوب الشعب بالمنى والآمال .

والآن نستطيع أن نطرح هذا السؤال :

هل العدالة الاجتماعية روسية الجنسية ، ماركسية الدم ؟.. أم هي فطرة أحست بها الإنسانية منذ أحست بوجودها ، ومنذ سمعت وجيب الوعي والحياة يخفق بين جنبيها . . ؟

وهو سؤال نوجهه لأولئك الذين يرجفون بالتهم على كل

من يرفع عقيرته مستحثاً سير الإصلاح في بلادنا الحبيبة . . حتى إنهم ليعتبرون كل كلمة من أجل المساواة والعدل ، نفثة من نفثات ماركس وآية من إنجيل الشيوعية . . ناسين أن أراجيفهم هذه تفيد الشيوعية ذاتها ، وتضفي عليها ألواناً زاهية من التكريم. وهي في نفس الوقت لن توبق رواد العدل الاجتماعي عن غايتهم — لأنهم يؤمنون به وبالشعب إيماناً لا يوهنه عواء الذئب . .

* * *

إن التاريخ الإنساني مترع بالمحاولات التي بذلها العقل ليخرج العدالة في أحسن تقويم وأوفى نظام . . وما من رائد حرٍّ مرَّ بالتاريخ إلا وقد خلف وراءه أثار كدحه في سبيل الظفر بمستوى أرقى ، وتعاون أسمى للبشر جميعاً .

وفي كفاح موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام ، نرى التحاما شاقا مستمراً بينهم وبين ذوي الأنانية المفرطة . ونبصر فيضاً من التوجيهات الداعية إلى تنفيذ مشيئة الله في أن يعيش الناس إخواناً وسواسية .

إذن فالعدل الاجتماعي ، والاشتراكية ، — أصدق مظهر له — فطرة عريقة يحسها الجنس البشري كله إحساسا قوياً واضحاً ، وليس ضربة لازم أن يكون المؤمنون بهما الداعون إليهما ، بلاشفة يعاقبون ويضطهدون .

ولنعد لتعريف العدل الاجتماعي مرة أخرى . « طائفة من المبادىء والنظم ثبت بالتجربة أن المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حدها

الأقصى . . » ثم لننظر ذات اليمين وذات الشمال باحثين عن النظام أو المبدأ الذي يحقق هذه الغاية .

لقد انعقد إجماع العالم المتحضر كله على أن النظام الذي تبلغ به المنفعة الاجتماعية حدها الأقصى ، في الوقت الحاضر ـ هو الاشتراكية ـ ويتجلى هذا الإجماع العالمي الرشيد في أخذ الدول الناهضة جميعاً بهذا النظام ، وتطبيقه على مجتمعاتها تطبيقاً قد تختلف وسائله . . ولكنه في شتى مظاهره يفضي إلى غاية واحدة . وإن مواكب الأمم الراقية لتتخطف الأبصار وهي سائرة في طريقها إلى قمم الاشتراكية العليا دون أن تتهم نفسها ، أو يتهم بعضها بعضاً بتلك التهم المعروفة التي نملك منها رصيدا ضخما !

أترون انجلترا شيوعية ـ وهي التي صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٩٤ ٪ وراحت في سرعة البرق تؤمم الملكيات الإنتاجية الكبرى ؟

أم ترون أمريكا شيوعية ـ وهي التي لا يقل أدنى مرتب لأدنى فرد فيها عما يعادل عندنا خمسين جنيها مصريا . . !

لنذكر جيداً هذه الحقائق الثلاث :

أولا ـ أن العدل الاجتماعي ضرورة لازمة نادى بها الشعب والحكومة واتفق المجتمع كله عليها .

ثانياً ـ أن العدل الاجتماعي هو النظام الذي تبلغ به المنفعة الاجتماعية حدها الأقصى .

ثالثاً ـ أن النظام الذي حقق هذه الغاية في الفترة الحاضرة

هو الاشتراكية ولا شيء سواها .

أما سياسة « الترقيع » التي نسير عليها ، مثل صرف إعانة الغلاء . أو بدل تفرغ . أو « بدل شحاذة » كما عبر بعض الموظفين ، فإنه ذلك كله وإن كان يخفف من خفق الصداع وآلامه إلا أنه لن يستأصل شأفة العلة الخبيثة والمرض الدفين . ولا شيء يحسم هذه الفوضى التي نعانيها مثل أن نخطو خطوة كتلك التي خطتها انجلترا مثلا . فنتحول من مجتمع رأسمالي متطرف إلى مجتمع اشتراكي معتدل . تنتظم الاشتراكية كل مرافقه أو جلها وتتحرر فيه قوى الإنتاج المحبوسة في أيدي الرأسمالية المتطرفة. وطبيعي أننا لن نجد من الدين ولا من العقل ولا من الظروف معارضة لهذا التحول الرشيد ، بل سنجد منها جميعاً ، ولا سيما الدين ، عونا وتعضيداً . . فإن كل توجيهات الرسول لتنزع إلى الاشتراكية في كل نظام يبتكره الناس ويحقق منافعهم ومصالحهم. ولطالما كان عليه السلام يقول : (إن الأشعريين كانوا إذا أرملوا في غزو أو قل في أيديهم الطعام . جمعوا ما عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه فيما بينهم . فهم مني ، وأنا منهم) .

فلنخط هذه الخطوة الأولى في شجاعة وثقة ؛ فإن من ورائها المجد والعافية والسلام .

من هنا تبدأ اشتراكيتنا ؟

منذ أربعة أعوام وقف « أريك جونستون » رئيس الغرفة

التجارية الأمريكية يومذاك ، يلقي خطبة وداع نشرتها مجلة المختار في حينها . . وكانت تلك الخطبة نصيحة نفيسة ، يقدمها للرأسمالية الأمريكية ، أحد أقطابها العاقلين . . ولقد قال فيها :
« نحن نقول : إننا نؤيد تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة وهذا يعني أن يقل عدد الذين في الحضيض ، وعدد الذين في القمة ، وأن يكثر عدد الذين في الوسط . إذن فما عيب تحديد حد أدنى للأجور يحفظ على الإنسان كرامته ؟ فهذه إذن وسيلة لرفع مستوى الذين في الحضيض ، أليست كذلك؟ وهي أيضاً وسيلة لزيادة عدد الذين في الوسط ، ونحن نقول إنه يؤسفنا أن نرى الكساد في الحين بعد الحين ، وتعطل العمال عن العمل في فصول بعينها ، ونقول إننا نطالب عملا ثابتاً للعمال ، إذن فما هو عيب الأجر السنوي ؟ إنه يكفل للعامل عملا ثابتاً سنة كاملة ، أليس كذلك . ؟ ؟

« ونحن نقول : إننا نريد حقا أن نرى نعم الحياة أوفر انتشاراً بين الناس ، إذن فما هو عيب نظام المشاركة في الأرباح ؟ وما هو عيب ابتكار الحوافز للعمال حتى يزيدوا إنتاجهم — فيزيد ربحهم ، وربحك أيضاً ؟

« ونحن نقول : إننا نريد لجميع الناس بيوتا أفضل وتعليما أرقى ، وإننا نطلب مستوى صحياً أعلى يكفل حسن العيش للجميع حين تتقدم بهم السن وإننا نريد جميع أسباب الرخاء الحقيقي لجميع الناس .

« فإذا كنا نريد ذلك حقا ، فيجب أن تكون ثمة وسائل

لتحقيقه ، ولست أزعم أن الوسائل التي ذكرتها هي الدواء لكل داء ، بل أقول إنها أشياء ينبغي لنا معشر رجال الأعمال أن نفكر فيها ، إذا أردنا أن نكفل لأنفسنا مستقبلا ، بما تكفله لسائر الناس من مستقبل . .

« إن تعريف الرأسمالية في المعجم أصبح ميتا كالحيوانات المنقرضة : الرأسمالية حشد رأس المال ، نفوذ رأس المال متى انحصر في أيدي رجال قلائل . .

« وقد عاش رجال الأعمال أمداً طويلا في ظلال هـــذا التعريف ، وهو لا ينطبق إلا على ما مضى من عهود السلب والنهب والسالبين والمحتكرين . .

« أما الآن فقلبوا نظركم في أرجاء الأرض تروا ما تم فيها ، فقد زالت الرأسمالية القديمة أو كادت – صفيت في روسيا ، وهي في حشرجة الموت في أوربا ، وتكاد تختنق في بريطانيا ،

« ولقد كانت فترة رياستي للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة . وقد اقتضاني عملي فيها أن أتجول في أقطار الأرض ، فرأيت مصرع الرأسمالية بعيني رأسي وقد اقتضاني عملي أيضا أن أتجول في أمريكا مراراً لا حصر لها ، فخرجت من رحلاتي كلها بهذة العبرة : إما أن نساير المبادىء الحرة ، وإما أن نواجه خطر الانقراض ، وهذا هو ناموس الحياة : المسايرة . . أو الانقراض » ا . هـ

* * *

هذه الكلمات الصريحة الجلية قيلت في أمريكا من رجل يمثل

الرأسمالية تمثيلا عريقا . . حتى لقد دفعه ولاؤه لها إلى الحرص على اسمها ، فوضع مقترحاته السالفة ودعوته الجديدة تحت عنوان « الرأسمالية الجديدة ، أو الرأسمالية الديمقراطية » .

ونحن ننقل هنا هذا القدر الكبير من خطابه لسببين :

الأول — أنه شاهد من أهلها . . يعلن أن عهد الرأسمالية — عهد السلب والنهب ، والسالبين والمحتكرين . . قد مضى وتقوض .

الثاني — أننا ونحن نحاول الآن تقديم المواد التي تصاغ منها اشتراكيتنا — نفضل أن نعالج الموضوع بالطريقة التي عالجه هو بها — إذ حدد الأهداف التي يجب على المجتمع أن يسعى إليها ، وهي أهداف لا تنحرف عن صميم الاشتراكية قيد أنملة — وإن سميت بغير اسمها. وترك الوسائل للمرونة والتجربة ، بشرط أن تنسجم مع المبادىء الحرة وتسايرها وتطابقها ، وضرب الأمثال ببعض الوسائل التي يراها ضرورية لتحقيق منفعة المجتمع كمشاركة العامل صاحب العمل في الربح !

وهذا بالضبط ما نريد الآن أن نصنعه — فبعد أن حددنا الهدف العزيز الذي ينبغي أن نتعاون جميعاً على بلوغه ، وهو الاشتراكية الوديعة الشاملة ، لا نرى ضرورة لالتزام نظام بعينه ، أو الجمود والتعصب لوسائل معينة . . ولا بأس من أن نختار من الوسائل ما يوائم مزاجنا وطبيعتنا ما دامت تساير مبادىء التقدم والحرية وتفضي إلى تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقات المهضومة . وعلى كل مواطن — حاكما كان أو محكوما — أن

يساهم في البحث عن وسائل تحقيق هدفنا المشترك ..

وإنا لنقدم هنا ما نعتقد أنه نقطة البدء في كل اشتراكية صالحة ، وما لا يمكن في نظرنا أن تقوم عدالة اجتماعية ، أو تشاد مدنية رشيدة إلا به .

وإذا كنا قد أتينا من قبل على العوامل الشريرة التي تعتاق نمونا ، أو تعكر سلامنا — فإن الوسائل التي نحبذها لتكوين اشتراكيتنا المنشودة ، هي ما يقابل تلك العوائق ، ويعمل في الوجهة المضادة لها . وتتلخص فيما يأتي :

أ — التقريب بين الطبقات :

وذلك بمكافحة الحواجز التي تفصل بين أبناء المجتمع الواحد وتتيح لبعضهم كل الفرص ؛ وتحرم الآخرين منها. وإني الآن أعد هذه الصفحات لأدفعها إلى المطبعة ، وأصوات باعة الصحف تجلجل وتدوي مبشرة الناس بإقرار مجلس الوزراء المشروع الجديد لإعانة الغلاء ، وإنها لخطوة جريئة موفقة تستأهل الحمد والشكر — فاليوم فقط سيتاح للموظف الصغير الذي نعيناه منذ قريب . أن يحس أنه كائن حي موجود . . سيتاح له أن يتزحزح ولو قليلا عن شفا الهاوية التي كان يوشك أن يتردى فيها . إذا لم تطارده الذئاب المسعورة من التجار الجشعين الذين يتربعون على عرش الأسعار ، يعزّون بها ويذلون ، ويحيون ويميتون !

لكن هذه الإعانة الضخمة رغم أنها مفرحة ومرضية غير

كافية . . ذلك لأنها أولا – لا تزال دون ضرورات ذلك المواطن الصغير . وأما ثانيا ، فلأن المواطن المحروم لا يتذمر لحرمانه فقط بل هو على حد تعبير الأستاذ التابعي : « . . لا يقول أنا جائع . وإنما يقول : أنت أيها الغني تأكل أكثر مما ينبغي أن تأكل ، وتملك أكثر مما ينبغي أن تملك . وتنفق على شهواتك أكثر مما ينبغي أن تنفق » .

لا بد إذن من تقريب المسافات الشاسعة والتخوم البعيدة التي تفصل بين الموظف الذي يتقاضى عشرة جنيهات ورئيس الوزراء الذي يتقاضى ثلثمائة جنيه . . والتي تفصل بين « فراش الأزهر » الذي يتقاضى حتى مع إعانة الغلاء الجديدة سبعة جنيهات وشيخ الأزهر الذي يتقاضى قرابة ألف جنيه ما بين مرتب وأوقاف ! .

وإنا لنطالع بعيون مبهورة أخبار تلك الدول الرشيدة المتحضرة ، فنرى الفارق بين أضخم مرتب في الدولة وأصغر مرتب فيها لا يزيد عن أربعة أمثال أو خمسة ، ففي سويسرا – مثلا – يتقاضى « الكناس » ما يعادل عندنا خمسة وعشرين جنيها ، ويتقاضى رئيس الجمهورية خمسة أمثاله فقط . . وفي أمريكا يتقاضى « شرطي المرور » ما يعادل عندنا مائة جنيه وأكثر في الشهر . ثم يتقاضى « ترومان » أربعة أمثاله أو تزيد قليلا ، وكذلك في انجلترا وفرنسا ، وروسيا وفي كل مكان له من الحضارة والرقي حظ ونصيب ،

فالخطوة التالية التي نرجوها بعد إعانة الغلاء الجديدة التي

تميزت برفع مستوى الصغار دون الكبار ، هي التقريب بين المرتبات على أسس جديدة ، وذلك بتخفيض المرتبات الضخمة وإضافة الفرق إلى المرتبات الصغيرة . . وسواء علينا أن يكون هذا الحل عظيم الفائدة المادية للموظف الصغير أو ضئيلها ، فإن أعظم ما سنجنيه من ورائه هو تصحيح وضع خاطىء قاس ، وهو — كما قال « إريك جونستون » من قبل — سيقلل عدد الذين في الحضيض ، وعدد الذين في القمة ، وسيكثر عدد الذين في الوسط .

* * *

وكذلك لا بد من تقريب المسافة التي تفصل بين من يملك عشرات الألوف من الأفدنة ، ومن لا يملك شيئاً . . بين من يملك قرية كاملة ، ومن يملك حفنات من تراب . . بين صاحب العمل الذي يذهب بكل الربح وكل الخير وكل الفائدة ، ، والعامل الذي يعود آخر النهار بيدين قد أمتجلتا ، وجسم يترنح من وطأة الإعياء . . وفي حديثنا القادم عن الملكيات الزراعية والصناعية سنقدم المقترحات التي تعيننا على التقريب بين الطبقات .

ولكننا قبل مغادرة هذا الجزء من الحديث ، نريد أن نلفت النظر إلى عنصر أصيل في تحقيق المساواة ودك الحواجز الظالمة والفوارق العائقة . . ذلك هو تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون ، فنحن نلاحظ أن الشريف الذي يختلس ويسرق لا يناله القانون بسوء ، بينما المواطن الذي تمتد يده لقروش تافهة يساق الى مصير مظلم كله عذاب ونكال ، مردداً قول خليل مطران :

ما بين لصوص ولصوص ... فرق في الأعلى والأدنى
لصغارهم الشنق المزري ... وكبارهم الشرف الأسنى

وهذا التمايز هو أخطر أنواع التمايز الظالم البغيض الذي يقضي على هيبة القانون وسمعته . ما أروع ذلك المبدأ الحر الذي أعلنه محمد بن عبدالله في رحاب الجزيرة « لو سرقت فاطمة بنت محمد ، لقطع محمد يدها » ! وحين جاءه أحد ولاته ، فرآه الرسول مشتملا ببردة جميلة نفيسة ، فسأله : من أين لك هذا ؟ فلما أجاب بأنها أهديت إليه ، قال له :

[أرأيت لو جلست في دارك لم تبرحها أكان الناس يهدونك شيئاً ؟ إن كل ما يأتيكم وأنتم لنا ولاة فإنما هو حق بيت المال . قم فأودعها فيه] ! !

إن اللصوص الكبار أخطر على الأمة ، وعلى أرزاقها من صغار اللصوص ، فالأولون يسرقون الملايين محتمين بالوظيفة الكبيرة التي يحتلونها ، أو بالجاه العريض الذي يشتملون به — وما قصة « اسماعيل المفتش » الذي كان يلقب بالخديوي الصغير بغائبة عنا ولا بعيدة منا .

لقد كان وزيراً للمالية ، وما إن طرده الخديوي إسماعيل باشا ، حتى اكتشف سرقة أربعين مليون فرنك من مال الدولة .

ولقد وصف قنصل أمريكا في مصر آنئذ ، ملك هذا اللص العظيم ، فقال : « لم يكن ملك سليمان يضم كل هذه القصور والحدائق والجواري والمجوهرات .

« كان في قصوره سبعمائة جارية ، وله ثلاثون ألفاً من

أجود الأفدنة ، واشترى مرة لزوجه مروحة مرصعة بالجواهر ستوردها من باريس بما يقرب من نصف مليون فرنك كل ذلك غير الأربعين مليوناً السابقة »

أتظنون أن إسماعيل المفتش هذا ، قد مات ؟

. لا .. إنه لم يمت .. ما دام يوجد بيننا من طرازه عشرات وعشرات .

إن قانون « من أين لك هذا » هو الوسيلة الناجعة للمساواة بين المواطنين أمام القانون : وهو الكلمة الرهيبة التي ستجلجل في روع اللصوص الكبار حين يحاولون السلب والنهب ، فيكفون أيديهم خوفاً وحذراً ـ فأين هذا القانون وما مصيره .. ؟؟

إن الحاكم النزيه هو وحده القادر على أن يجعله حقيقة ماثلة ونافذة وصارمة فأين هذا الحاكم لنحييه تحية الولاء والإعجاب؟.

* * *

(ب) مشروع محمد خطاب :

وتبدأ اشتراكيتنا كذلك بتحديد الملكيات الزراعية ، وتغيير الأوضاع الإقطاعية تغييراً يمكن رقيق الأرض من التحرر والخلاص . صحيح أن الحكومة بدأت تستصلح بعض الأرض وتبيعها للفلاح بيعاً يشبه المنحة والهبة ، وهي خطوة محمودة أيضاً ، بيد أنها لن تمحو عن مجتمعنا وصمة الإقطاعية المقيتة ، ولن تقدم للظامىء السغبان إلا قطرات لن تبلغ فاه ، ولقيمات لا تقيم صلباً ولا أوداً .

ولقد زال السبب الذي من أجله قسمت الإقطاعيات الزراعية قسمتها الأولى يوم كان الفلاح عاجزاً عن زراعة المساحات الواسعة ، وكان تعداد الفلاحين نزراً ضئيلا .

أما اليوم ، فكل فلاح قادر على أن يزرع . وهو يريد أن يطلع عليه نهار غده ، وفي يده عشرة أفدنة أو خمسة ، يعمل فيها سيداً ، لا عبداً ولا أجيراً فلماذا لا تمكنه من هذه الرغبة فيسترد كرامته وشخصيته ، ويبذل من الجهد الرضيّ ما ينمي ثروة الوطن ويضاعفها ؟

لماذا لا نصنع كما صنعت تركيا العاقلة التي اشترت حكومتها الإقطاعيات الكبرى ثم باعتها للفلاحين ، وقسمتها عليهم قسمة عادلة فاضلة مرضية ؟

إن لدينا مشروعا «جاهزاً» هو مشروع محمد خطاب (بك) الذي أعلنه تحت قبة البرلمان وهو أحد شيوخه الموقرين ، وأبلى في الدفاع عنه أحسن البلاء ونستطيع أن نعدله فنرفع الحد الأدنى خمسين فدانا أخرى إذا كان ذلك يقنع الإقطاعيين ويرضيهم على أن يكون ذا أثر رجعي .

لا بد من تصفية هذه الإقطاعيات عن طريق الحكومة .. ونحن نؤمن بواسطة الاستقراء أن تصفيتها آتية لا ريب فيها ، وهذه الشمس شمس مصر الصافية الجميلة ستشرق يوما ما ، وقريبا جداً ، على المزارع المبثوثة في أرض الوادي الأخضر ، تمثل سيادة الفلاح ، وترمز إلى تحرره واستقلاله .. فلماذا إذن نرجىء هذا اليوم الجميل .. ؟؟

فلتتقدم الحكومة ، أو ليتقدم البرلمان ، أو ليتقدما معاً .

إن وثيقة الرقي التي ستسجل نهضة مصر الحقيقية ، لا تزال بيضاء خافقة — تنتظر الحكومة المخلصة القوية التي تكتب فيها هذا السطر الواحد : لا ملكية زراعية فوق المائة فدان .

هذا السطر الذي سيدفع الوطن مائة عام إلى الأمام ، والذي سيحقق لسكان أربعة آلاف قرية تكافؤ الفرص قدر المستطاع ، والذي سيثمر منافسة عادلة وهائلة ، يختفي فيها الغلاء ، وتمهد لتحسين أحوال المعيشة في الأمة كلها .

ج — تحديد الإجارات الزراعية فوراً :

وإذا لم يستجب أولو الأمر لهذه المشيئة التي أجمع عليها الشعب ورأوا لأسباب مفتعلة أن يرجئوها ، فسنأسف إلى حين ، على الفرصة الخالدة التي يزهقونها .. وعليهم فوراً باسم الشعب الذي حباهم بثقته وتأييده ، أن يرفعوا عن الفلاح ذلك الإصر المبهظ الثقيل — إصر الإجارات الزراعية الطائشة الجشعة ... الآن لا غداً .

فربما فات قوماً جلُّ أمرهم   من التأني وكان الحزم لو عجِلوا

* * *

من هم هؤلاء الذين يعيشون هناك ، وراء الستار الحديدي للتفاتيش والضياع ، ويوقعون الإجارات على بياض ، وتفيض أعينهم من الدمع حزناً ، ألا يجدوا ما ينفقون .. !؟

إنهم آباؤنا ، وأمهاتنا ، وإخوتنا .. إنهم ذخر هذا البلد

وشرايينه وحياته — وسوف يستروحون نسمات من الراحة إذا نحن ذكرناهم في كفاحهم المضني وشقائهم الرهيب— فقدمنا لهم هذه الخدمة اليسيرة وهبطنا بأجور الأرض التي يستأجرونها إلى حد مستطاع معقول .

فلنصنع كما صنعت «سويسرا» إذ ألفت لجاناً فنية قسمت أرضها الزراعية إلى اثنتي عشرة طبقة ، ثم جعلت لكل طبقة منها أجراً معلوماً .

ولنصنع كما صنعت «ايرلندا» التي أنشأت محاكم خاصة لتشرف على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتفصل في كل نزاع يقوم بينهما ، وتتفرغ لمراقبة المالكين حتى لا يتحايلوا على القانون ويستغلوا المستأجر استغلالا غير مشروع .

ما أيسر هذه الخطوة ، وما أجل نفعها ، فهل نبخل بها على ملايين المواطنين الذين يهبوننا الحياة . . ؟

وهناك اقتراح آخر عظيم الفائدة — للأستاذ توفيق الحكيم فلقد كتبت إليه في «يونيه ١٩٤٨» كتاباً خاصاً بموضوعنا هذا ، وكنا يوم ذاك في موسم الحصاد الذي أحالته الإجارات المرتفعة إلى « مأتم الحصاد » فنشر الرسالة وعلق عليها باقتراحه الجميل — وهذه هي رسالتي إليه :

« . من هو بطل المعركة في فلسطين ؟ ومن الذي يصنع هناك المعجزات ، ويشتري المجد بدمه وعصبه وحياته ؟ .. أليس هو جندي الجيش ؟ إن جنود الجيش .هؤلاء هم أبناء خمسة عشر مليوناً من الفلاحين الذين يجتازون اليوم محنة جاوزت طاقتهم ..

خمسة عشر مليونا كتب عليهم أن يموتوا كل عام مرتين. ومتى؟ في مواسم الحياة والنشور ! .. في مواسم الحصاد .. إنك لو هبطت اليوم أغلب تفاتيشنا ، لهالك منظر خفرائها وهم يكنسون القمح من «الأجران» كنسا ،ويأخذونه نظير الإيجار ، دون أن يتركوا قمحة واحدة لذلك الذي سقاها بدمعه وعرقه .. ولسنا بالطبع نطالب أصحاب هذه التفاتيش أن يتبرعوا بالإيجار وإنما نرجوهم وقد دعينا إلى الترفيه عن جيشنا العظيم ، أن يعلموا أن أكرم ترفيه عن الجنود هو البر بآبائهم وأهليهم : وذلك بعدم إرهاقهم في التحصيل .. » .

ونشر الأستاذ الحكيم هذه الرسالة بالعدد (١٩٠) من أخبار اليوم — ثم علق عليها بهذا الرأي :

« إذا كان القانون لا يجيز الحجز على كل مرتب الموظف ، بل يترك له قدرا يمكنه من العيش فماذا يمنع من سن مثل هذا القانون بالنسبة إلى الفلاح الذي يعمل في الأرض ؟ لماذا لا تعتبر الدولة أن الفلاح الذي هو عماد الثروة القومية شبيه بموظفيها ، فتترك له قدراً من المحصول يقتات به ، وتخرجه من نطاق الحجز ومن حساب السداد ، يوم تسوء الحال ، ولا يستطيع المحصول أن يفي بقيمة الإيجار .. ؟

« لقد آن الأوان أن ننصف الفلاح وأن نعنى بمعاشه ، وأن نحوطه بشيء من الحماية .. فقد انقضى العهد الذي كان يقال فيه للفلاح : « يهمنا كيف تسدد .. ولا يهمنا كيف تأكل ! » .

* * *

والآن – تستطيع وزارة المالية أن تثبت فائدتها للفلاح بالذات ، فتستصدر تشريعاً يجعل جزءاً كافياً مما تخرجه الأرض ، منطقة حرام . لا تقبل الحجر ولا المطاردة وأن تستصدر أيضاً التشريعات التي تحدد إيجارات الأطيان وتخفضها مستهدية بالإجراءات التي اتبعتها دول ناهضة والتي ذكرنا بعضاً منها .

ونحن نعلم أن «الإقطاعيين» من كل حزب وقبيل ؛ يقفون بالمرصاد لكل محاولة من هذا النوع – ولكننا نعلم أيضاً أن الحكومة المؤمنة بشعبها . لا يزيدها هذا التربص إلا عزمـا وإصراراً .. ونعلم أن الحكم الذي يشايع هوى هذه الطائفة ويتسم بسيماها . لا بد أن تذهب ريحه ويصير من الخائبين .

وإنا لنرجو أن يفيء سادتنا إلى ضمائرهم . وأن يهبهم الله من صحة العقل وصحة العاطفة ما يذكرون به أن الوقت الذي نعيش فيه أسرة واحدة قد آن أوانه ، وأن لكل كائن حي ، حقاً في أرض الله وسمائه ، وأن الله ذاته هو الذي سجل هذا الحق في وثيقة خالدة حين قال : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه » .

أفيستطيع كائن من كان من البشر ، أن يحتكر لنفسه ، ولحسابه الخاص ضوء القمر ، وحرارة الشمس والسحاب الثقال ... ؟ إن منافع الأرض مثل ذلك لا ينبغي أن يحتكرها لأنفسهم طائفة ، ثم يحرم منها بقية الناس .

* * *

د ـ التأميم . . وحقوق العمال :

ومن الوسائل التي لا مناص من الأخذ بها لنتحول إلى مجتمع اشتراكي رشيد ـ تأميم مرافق الدولة قدر المستطاع وصيانة حقوق العمل .

ولقد رأينا من قبل ، كيف طبقت حكومة العمال في انجلترا سياسة التأميم على نطاق واسع ، والآن وهي تتقدم إلى الشعب الانجليزي طالبة ثقته في الانتخابات ، لم تعده بأكثر من أنها ستستأنف سياسة التأميم على نطاق أوسع . إن التأميم هو الوضع الطبيعي الذي ارتضاه ، ويسارع إليه المجتمع الإنساني . وفي ظله ينعدم التفاوت البعيد بين دخول الأفراد ، وبين الأغنياء والفقراء ، لأنه يعني « نقل ملكية الإنتاج إلى الدولة » وتحرير قوى الإنتاج المحبوسة في أيدي الرأسماليين ، والقضاء على الفروق الاجتماعية والتفاوت الكبير في الدخل المالي . .

وكثيراً ما تزعم الكهانة أن نقل ملكية الإنتاج إلى الدولة مخالفة محظورة ، وخروج على تعاليم الدين ، فهل هذا الزعم صحيح ، وهل سياسة التأميم تعني هدم الملكية الفردية ؟

إننا لكي نجيب على هذا الزعم ونفنده ، ينبغي أولا أن ندرك الفارق بين حق التملك ، ونوع التملك .

فالأول ، وهو حق أو مبدأ الملكية الشخصية ـ أمر مفروغ من ثبوته شرعا وعقلا وعرفا . وكل بلاد العالم قاطبة تحترم هذا الحق وتعترف به لرعاياها ومواطنيها .

ولكن الثاني ـ أي نوع الملكية ـ هو الذي يخضع لظروف

الأمة ، وتطوراتها الاجتماعية ، فيتحرك ويتغير حسب الحاجة والظروف . فإذا اختارت حكومتنا مثلا نوعا معينا من الملكية ، وهو الملكيات الإنتاجية ، وحررته من أيدي الأفراد ، وأشرفت عليه لصالح الأمة — فإن الدين يبارك هذا التصرف ويؤيده .

ونحن نعلم — والكهنة أيضا يعلمون — أن الإسلام لا يحرم فرض الضرائب التصاعدية ، ولا ضرائب التركات ، ولا تحديد الملكية الزراعية مثلا .. ما دام ولي الأمر يرى مصلحة المجتمع وتقدمه في ذلك ، مع أن هذه الضرائب ، ولا سيما ضريبة التركات . اقتطاع لجزء من حق متملك لصاحبه . وإذن فما نجيزه على بعض الشيء لصالح الدولة نجيزه كذلك على الكل .

ولكي تستبين وجهة نظر الدين في الفارق بين حق الملكية ونوعها . نضرب هذا المثل :

أراد «زيد» من الناس أن يحوز لنفسه قصراً . ويملك عربة من أحدث طراز . وطائرة خاصة تحلق به في جو السماء . ومن وراء هذا كله رصيد دسم في أحد المصارف فهل يحرم عليه الإسلام امتلاك هذه الأشياء ما دام قد جاء بها من طريق مشروع ؟ طبعاً لا .

ولكن . إذا أراد هذا «الزيد» أن يمتلك خمارة مثلا . أو حظيرة مترعة بالخنازير .. والمفروض فيه أنه مسلم . فهل يحل له هذا الامتلاك ؟ طبعاً لا — لأن طريق التملك والتمليك هو البيع والشراء . وهذه محظورات حرم على المسلم بيعها وشراؤها .. فأنى له امتلاكها .. ؟

ومن هذا المثال ندرك أنه إذا كان مبدأ الملكية ثابتاً للفرد ، فإن نوع الملكية متحرك ، يخضع لأحكام الإباحة والتحريم ، فيباح للفرد بعض أنواعها ، ويحرم عليه بعض آخر ، ومن المعلوم أن حكم الحاكم ولا سيما فيما يتصل بشئون الدنيا ونظمها ، يتمتع بمثل سلطة الحكم الشرعي من حيث النفوذ والاحترام — فإذا رأى كما ذكرنا من قبل ، أن يجعل ملكية الإنتاج حقا للدولة وحدها ، يحرم منها الأفراد . كان ذلك جائزاً .. وكان شرعا ودينا .

ولقد توعد الله ورسوله من يحتكر من أرزاق الناس أقداح قمح ، أو أرطال زيت ، باللعنة الماحقة ، فكيف لا يغضب على الذين يحتكرون ينابيع الحياة ، ووسائل الإنتاج احتكاراً يفوت على الدولة أغراضها ومصالحها ... ؟ !

* * *

وحين تصبح لنا سياسة تأميمية نافذة ، فإن حقوق العمل ستصان في ظل هذه السياسة ، وما أجمع هذه الكلمة التي قالها الرأسمالي الأمريكي « إريك جونستون » :

« إن الحكم في دولة ديمقراطية هو حكم الأكثرية ، فينبغي للأكثرية ، وهم العاملون ، أن تحس أنها تنال قسطها من الربح ، في نظام قائم على مبدأ الربح ، فإن لم تحس ذلك فربما رأت أن تعمل على قيام نظام آخر » .

وإن الحكومه لتؤدي خدمة كبرى ، لنفسها وللوطن ، إذا أتاحت للعامل الزراعي فرصة التكون فتتولى تأليف نقابات لهم

تضم جميع العمال الزراعيين في القرى ، وتدربهم على نظمها ، ليشبوا عن طوق الجهالة والخمول والبدائية وتبدأ من فورها هذا بتجربة نظام المزارع التعاونية وتعاونها بالإرشاد الفني والقروض والآلات ، فإن الأمم التي جربت هذه الخطوة تشيد بنتائجها الباهرة وأثرها في « تحسن مقدار الإيراد ، وفي مساحة الأرض المزروعة . وفي التوسع الكبير في استخدام الآلات وتطبيق الأساليب العلمية في الزراعة وازدياد الإنتاج » .

* * *

وبعد ، فلسنا نزعم أننا نقترح هنا منهجا اشتراكيا كاملا ، إذ أن هذا العمل فوق طاقتنا واستعدادنا . ولسنا نزعم أيضاً أن هذه الوسائل التي تحدثنا عنها وطالبنا بأن تبدأ بها اشتراكيتنا ، هي وحدها العلاج الشامل لأمراضنا — ولكنها فقط خطوات أولى تفضي بنا إلى اشتراكية سابغة واضحة المعالم محددة الأهداف .

وفائدة هذه الوسائل الأولية من الوضوح بحيث لا تحتاج لكي نملك حق الحديث عنها والإيمان بها والدعوة إليها ، إلى أن نحمل دكتوراه في « الاقتصاد السياسي » . فلهؤلاء العلماء الاقتصاديين نترك تفصيلات هذه المبادىء ، وتطبيقها التطبيق الرشيد ، بما لديهم من مقدرة كافية لإدراكها وجعلها حقائق ماثلة وواقعا ملموسا .

* * *

وأخيرا — قفوا هذا السيل !

والوسيلة الأخيرة التي لا بد منها — في رأينا — لتنفيذ نهج

اشتراكي صحيح ، هي تحديد النسل وتنظيمه .

وقد يسأل سائل : ما علاقة الاشتراكية بتحديد النسل ؟

وجوابنا أن لها به أوثق الصلات ، ولا سيما حين يراد تطبيقها في مجتمع كمجتمعنا الذي يغمره طوفان من السيـل البشري ، يتدفق من الأرحام بغير وعي وبلا حساب .

فالاشتراكية هنا يجب أن تنتظم شيئين :

(أ) تنظيم الإنتاج المادي.

(ب) تنظيم الإنتاج البشري .

وإن أي تفاوت يقوم بين الإنتاجين ليسبب للأمة متاعب مضنية .. من أجل ذلك يصبح حقاً لزاماً على المجتمع لكي يسعد ــ أن يعرف واجبه إزاء هذه المشكلة ، ويؤديه على خير الوجوه وأتمها .

وإذن . فنحن نتوجه بالحديث الآن إلى المواطنين . فعلى كواهلهم وحدهم يقع عبء مكافحة هذا الطوفان .. وهنـا حقيقة ينبغي أن تعرف جيداً . هي أنه لا أمل مطلقاً في تحسين مستوى المعيشة بيننا ما دامت نسبة المواليد تتزايد تزايداً فاحشاً : حيث يهبط على المجتمع أربعمائة ألف نسمة كل عام . وهو غير مستعد لاستقبالهم . ولا قادر على رعايتهم ــ ولولا كثرة الوفيات بين الأطفال لأصبحت الحياة فيه ضربا من الخرافـة والفوضى والمحـال .

وموطن الخطورة في هذه المشكلة . أن المجتمع لا يعرف عنها شيئاً . ولا يدرك قط أنه أمام كارثة تهدد رقيه وسعادته .

فما على أحدنا إلا أن يتزوج . ثم إذا هو وزوجه « معمل تفريخ » يضرب الرقم القياسي في إنتاج البنين والبنات — ولا يحاول الوالدان أن يفكرا : هل لذريتهما الوافدة مكان في المجتمع أو ليس لها فيه مقام ..؟ وهل يملكان من الفـــرص والإمكانات ما يسمح للضحايا بالحياة أو هما لا يملكان ؟

وإن مقارنة بسيطة بين بعض فترات نمونا ، ثم بيننا في نسبة النمو وبين الأمم الأخرى التي لديها من الموارد أضعاف الذي لدينا . لتفتح عيوننا على خطورة هذه الفوضى التناسلية التي نمارسها وننميها ! . .

فبينما زدنا في الأربعين عاما من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٣٧ مليونين فقط ، إذ بنا نزيد في الأعوام العشرة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ خمسة ملايين مرة واحدة ! ونحن ننقل هذه الأرقام عن مقال نشرته جريدة «الزمان» للدكتور محمد عوض « بك » الذي ذكر أيضاً : أن نسبة المواليد في مصر أعظم منها في أي قطر آخر وأن النمو في مصر يعادل ضعف النمو في الولايات المتحدة رغم ما تزخر به من موارد ضخمة . وذهب كالجبال !

وإنا لنتساءل مرة أخرى : لو لم تكن نسبة الوفيات عندنا أعلى نسبة في العالم ، فكم كان تعدادنا سيبلغ اليوم . وكيف كنا نعيش ... ؟!

إننا أمام نمو غير طبيعي يشبه مرض « نمو العظام » : وكلاهما قد يعجب الناظرين .. بيد أنهما يخفيان وراء المظهر علة فاتكة ووباء جامحا مستطيراً .

ولقد قرأنا في أول هذا الفصل ، كلمة للعالم الكبير «سيرجون نويد أور» والآن لنستمع إلى فزعه الأكبر من التضخم المنتظر في سكان الكوكب الذي نعيش فيه. في الوقت الذي تفقد فيه الأرض بسبب عوامل التعرية والاضمحلال ملايين الأطنان من طينتها الطيبة الخصبة فيقول :

« .. إن استهلاك الفرد لا يمكن أن يبلغ مستوى ما كان عليه في عام ١٩٣٨ وذلك لأن سكان العالم زادوا اليوم مائة وخمسين مليون نسمة . عما كان عليه تعدادهم منذ عشر سنوات ، وفي السنين الأربعين أو الخمسين القادمة سيزيد سكان العالم زيادة تتراوح بين خمسمائة مليون وألف مليون نفس يجب أن يطعموا ... والموارد التي تمدنا بالغذاء تسير إلى التلف بسرعة كبيرة ، فإن عوامل التعرية والاضمحلال تأكل من الأرض سنويا ملايين الأطنان من طينتها الطيبة في كل قارة وتقذف بها إلى البحر . فنحن إذن نعيش على كوكب منهوب ..» (١)

فهذه النظرة التي ينظر بها العلم إلى مستقبل العالم ، هي التي يجب أن ننظر بها إلى مستقبل مجتمعنا المصري .

إن النسبة بين عدد السكان عندنا وبين مواردنا صاعقة لا نكاد نطيق سماعها ومرآها . فالأرض الزراعية التي كانت مصر تستثمرها وتعداد أهلها خمسة ملايين .. لا تزال هي التي

---

(١) من خطابه الذي ألقاه بمؤتمر منظمة الشعوب المتحدة للغذاء والزراعة المنعقد بوشنطن في ابريل سنة ١٩٤٨ وكان هو زئيسه العام ، وقد نشرت الصحف هذا الخطاب في حينه.

تزرعها اليوم وتعداد سكانها عشرون مليوناً ... مما جعل البطالة ، والإملاق ، والمرض حلفاء مخلصين لمجتمعنا .

ونحن نعلم أن منشأ هذه الفوضى التناسلية راجع إلى سوء فهم الدين والقدر والتوكل — مما يدعونا إلى إعلان وجهة النظر الدينية في هذه المشكلة الرهيبة فنقول :

إن الإسلام يبيح التحكم في النسل لصالح المجتمع ولصالح الفرد ، ويعد الإسراف فيه — مع وجود الخصاصة والضيق — ضرباً من البلاء لا يطاق . .

ففي حديث كريم أن النبي عليه السلام ، كان يكثر من هذا الدعاء :

[اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء » .

قيل : وما جهد البلاء يا رسول الله .. ؟

قال : قلة المال ، وكثرة العيال]

وسئل عن العزل .. فقال : « لا عليكم أن تعزلوا » .

والعزل يومذاك كان الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها التحكم في النسل وضبطه ، وقد أباحه الرسول كما رأينا في الحديث السابق وكما سنرى في الأثر الآتي — وكلها دونتها وذكرت أسانيدها كتب السنة الصحيحة .

روي أنه جلس إلى عمر — علي والزبير وسعيد ونفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتذاكروا العزل فقال : لا بأس به . فقام رجل وقال إنهم يزعمون أنها الموءودة الصغرى ، فقال علي رضي الله عنه : لا تكون موءودة حتى تمر

على التارات السبع : تكون سلالة من طين . ثم علقة . ثم مضغة . ثم عظاماً . ثم لحماً . ثم تصير خلقاً آخر ، فقال عمر رضي الله عنه : صدقت أطال الله بقاءك .

وإذا كان الإسلام يبيح العزل — وهو الحيلولة بين الحيوان المنوي وبين الوعاء الذي يتجمع فيه وينمو ويكون شخصيته التي تصبح فيما بعد إنساناً — فإنه يبيح بالقياس على ذلك كل وسيلة أخرى مستحدثة . .

وكثيراً ما يخطر ببال السذج من الناس أن التحكم في النسل لا يتفق والثقة في الله والإيمان به . وأنه ما من نفس أراد لها الله أن توجد إلا وستوجد ، شئنا أم أبينا ، ونحن ننفي الشطر الأول من اعتراضهم . ونوافقهم على الشطر الأخير . بيد أننا نلفت أنظارهم إلى أن الإيمان بوجود من أراد له الله أن يوجد ، لا يتعارض مع دعوتنا إلى التحكم في النسل وضبطه .

فنحن نؤمن حين يطوف بالناس وباء أنه ما من نفس كتب الله لها الموت به إلا وسوف تموت ، وما من أخرى قدر لها البقاء إلا وستبقى .

ثم لا يمنعنا هذا عن تعبئة كل القوى لإبادة الوباء ومطاردته ، وهذا هو نفس موقفنا من وباء الطوفان الآدمي الذي يوشك أن يجرف المجتمع ويلقي به في ساحل الفوضى والإملاق ، إن لم يكن قد جرفه فعلا .

فإذا ما كنتُ فردا عاقلا ، مواطناً صالحا — كان جديراً بي أن لا أخرج للحياة عن طريقي أكثر مما تطيقه ظروفي . وتقدر عليه

فرصي وإمكاناتي . وإذا ما تحكمت في النسل بكل الوسائل الناجحة ثم فاجأني القدر بمولود فما باليد آنئذ حيلة . لقد سار كل واحد منا ــ أنا والقدر ــ في طريقه ، وأديت واجبي الذي فرضه علي العقل والدين. ونفذ القدر مشيئة عليا ليس إلى تعويقها من سبيل.

* * *

إن الأبناء نعيم وفردوس ومتاع للوالدين أي متاع . وعتاد للوطن ما بعده من عتاد .. إذا اتسقوا مع زمانهم ولم يكونوا فوق مستوى طاقة أهليهم ومجتمعهم . إذا مرضوا عولجوا . وإذا طلبوا وجدوا ــ لهم من الحياة ما يشاءون . وأكثر مما يشاءون . .

أما حين يتدفقون كالسيل المنهمر ، فإنهم يكونون لعنة على أنفسهم ، وشقاء لآبائهم ، ولوطنهم . وعندئذ تتجاوب أنحاء المجتمع بشهقة أبي العلاء المعري :

هذا جنـــاه أبي عليّ ... وما جنيت على أحـد

وبصيحة شاعرنا المصري « أبي الوفاء » :

أبي ، وفي النار مثوى كل والدة ... ووالد أنجبا للبؤس أمثـالي

وقد يظن مواطنونا الصالحون أنهم بهذا الفيض الآدمي الذي ينتجونه . يستجيبون للرسول القائل : «تناكحوا ، تناسلوا ، فإني مُباه بكم الأمم يوم القيامة » .

وإذن فهم ينسون ، أو يجهلون أن الرسول نفسه ، تنبأ بهذا الغثاء وأنكره وقال : « تردون على حوضي يوم القيامة أوسالا (؟) وأنما فأقول بعداً بعداً ، سحقاً سحقاً » !

وهذا الطرد الذي ستواجه به الملايين الكثيرة يوم القيامة يبين

أن موضوع المباهاة ليس العدد – بل القيمة ، والأهلية ، والصلاحية .

فلنثب إلى رشدنا ، ولندرك جيداً أنه إذا كان إنجاب الذرية قدرا نافذاً ، فإن التحكم في هذا الإنجاب قدر نافذ أيضاً – وعلينا أن نصنع كما صنع عمر ، حين فر من قدر إلى قدر .. فلنفر من قدر يرهقنا ويضنينا إلى قدر ينعشنا ويحيينا .

* * *

ولا بد مع تحديد النسل من تنظيمه ، والفرق بين الاثنين واضح : فالأول يعني الكم ، والثاني يعني الكيف ، وكلاهما ضروري لسلام المجتمع وسلامته .

والمواطن الصالح لا يقبل أن يكون أبا ، وزوجا ، وهو يحمل مجموعة من الأمراض والأوبئة ، يعلم أنه سيورثها لعقبه وذريته . وإن الدين والعقل والصالح العام والخاص : ليفرضون علينا وجوب التحرر من المرض قدر المستطاع قبلما نحاول أن نصير آباء وأمهات ، وأن نتوجه إلى مكاتب الكشف الطبي في غبطة وشجاعة ، قبلما نحاول أن نكون أزواجا أو زوجات .

وإذا كان العقل البشري قد رأى منذ آلاف السنين ، أن يقتل الطفل الضعيف المريض ليتخلص منه ، فليكن سبيلنا اليوم ، ألا نوجد هذا الطفل الضعيف المريض – وهو ما نعنيه بتنظيم النسل .

صحيح أن كثرة عدد الأمة يفيدها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ، إذ يمكنها من إعداد جيش وفير ، ومن اقتناء الأيدي العاملة الكثيرة . ولكن هذا المعنى ينبغي ألا ينسينا أن أقدار الأمم لا تناط الآن بالكثرة التافهة العاطلة ، كما تناط بالقلة الناضجة

العاملة . وإن الإجابة عن : كيف أهلها ؟ لا : كم أهلها ؟ هي التي تقرر مصاير الأمة وتعين مقامها في الحياة .

وصحيح كذلك ، أن بعض الأمم الكبرى الناهضة . تعمل على تنمية النسل . وتمنح « جوائز الأمومة » لمن تنجب أكبر قدر من الأبناء ولكنها أمم مستعدة بنظمها وإمكاناتها لاستقبال أبنائها الوافدين الذين يجدون كل الفرص والمباهج والمسرات من أول لحظة تستقبلهم فيها الحياة . فإلى أن ترقى نظمنا ، ويتم استعدادنا. وتتسع إمكاناتنا. وتستغل ثرواتنا المضيعة هباء —ينبغي أن يكون تحديد النسل هو الذي تكافىء عليه الدولة بجوائز ونياشين.

والآن .. كيف نقاوم هذا الوباء ؟

لا نظن أن الحكومة مستعدة لمكافحته بقانون . فضلا عن أن مثل هذا العمل لا يكاد يجدي ويفيد .

وإذن فلنتجه إلى الشعب نلقنه هذه الحقائق ، ونحدد لكل مواطن واجبه حيال هذه المشكلة .

ونستطيع عن طريق الإذاعة ، والصحافة ، ومنابر الجمعة والمسرح الشعبي الطواف في القرى ، والروايات السينمائية والمسرحية أن ننتصر على هذا الطوفان .

وإني لأناشد كل مواطن يقرأ هذه السطور ويؤمن بها — أن يتعهد بتبليغها إلى عشرة فقط من المواطنين . وإذا نحن سئلنا : ما هي الوسائل التي تمكننا من التحديد ؟ كان جوابنا : إن العلم قد هيأ منها الشيء الكثير . ونستطيع إذا صح منا العزم أن نجد الوسيلة لما نريد .

إن ألماً رهيباً يعض قلوبنا حين نلتقي في الشوارع بصبية صغار مهازيل قد غامت وجوههم بالصفرة والانكسار والحرمان . وازدحمت عليها علامات استفهام كثيرة تتساءل :

ــ لماذا جئتم بنا ، وأنتم عاجزون عن إطعام جائعنا ، وإبراء سقيمنا .. ؟ !

ومن أجل هؤلاء الضحايا ... ومن سيلحقون بهم ، من الذين يتربص بهم سوء الحظ المختفي في طوايا الشهوات .. يجب أن نصنع شيئاً ونفكر قليلا .

وبعد ، فقد آن أن نفرغ من هذا الفصل : « الخبز هو السلام » بعد أن أضأنا شمعة نبصر في ضوئها طريق الرخاء والمجد وبعد أن سقنا بعض الوسائل الهامة التي نرى أنها قادرة على إبلاغنا حياة سعيدة ، وقادرة على تمكيننا من البدء في اشتراكية واضحة مسعدة .

وقد أشرنا فيه إلى بعض الواجبات المفروضة التي تنتظر كلا من الحكومة ، وأصحاب الأعمال والملكيات ، والمواطنين ، فليحمل كل واجباته وتبعاته ، ولنسر معاً .

إن السياسة لم تعد دهاء وتهريجا .. بل هي ــ كما يقول سان سيمون ــ الفرنسي « علم الإنتاج » .

إن الرأسمالية لم تعد احتكاراً وانتفاخ أوداج : بل هي اليوم « تكافؤ الفرص لجميع الناس » . .

وإن المواطنة لم تعد تعني موقف الحياد والعزلة أمام الواجبات العامة ، بل هي أن تؤدي كل التزاماتك ، كمواطن ، وتحمل تبعة الرشد كإنسان .

الفصل الثالث



« إن الذي يقول لك : اعتقد ما أعتقده وإلا لعنك الله ـ لا يلبث أن يقول لك : اعتقد ما أعتقده ، وإلا قتلتك» !

« فولتير »

في المجتمع اليوم رأي ذائع ، يطالب ذووه بحكومة دينية ، تحكم بما أنزل الله وتقيم الحدود في الأرض . لأن إقامة حد واحد منها خير للناس من أن يمطروا أربعين يوماً . .

ومن العبث تجاهل هذا الرأي أو التقليل من شأنه. فإنه — وهذه هي الحقيقة — ينتظم بين دعاته والمؤمنين به مجموعة طيبة من خير عناصر الأمة وشبابها ، خرجوا من المحنة التي مرت بهم أكثر إيمانا به وأشد تعصباً له . وليس معتقل الطور ، ولا السياط ، بقادرين على إخماد رأي أو تحويله عن وجهته . فالمبادىء لا تعتقل ، والعقائد لا تعذب ولا تجلد .. وسياط الجند لا تزيد حملة المبادىء والأفكار إلا تفانياً وإصراراً .. لكن التفاهم ومحاولة الإقناع هما اللذان يطهران الأفكار من بعض ما يشوبها من وهم وخطأ .

وإذا كنا نرى في الحكومات الدينية تجربة فاشلة .. ونرى في العمل على عودتها انتكاسا إلى الأوتقراطية المرهقة التي تخلصت منها الإنسانية بمشقة وكبد ، ومجازفة بالدين ذاته مجازفة تعرض نقاوته للكدر ، وسلامته للخطر . فقد أصبح من أقدس واجباتنا

أن نتقدم لمناقشة هذا الرأي ، تحفزنا إلى ذلك الرغبة الصادقة في تطهير كفاح الشعب مما قد يعوقه ، أو يرده على أعقابه ، والحرص على صيانة الدين وإبقائه بعيداً عن مهابّ العواصف والذاريات .

وإنا لنقف في خضم هذا العالم الذي تتقاذف أممه وتتدافع إلى الأمام سائلين أنفسنا :

— أنمضي قدما . . أم ننتكس إلى الوراء . ؟

أننحرف عن قومية الحكم إلى عنصريته وطائفتيه ، أم نضاعف هذه القومية وننميها . . ؟

أنفر من عهد حرية الفكر وحرية القول وحرية النقد — مهما يكن ذلك ضئيلا — إلى عهد من إذا قال لأميره لم ؟ فقد حل دمه وبرئت منه ذمة الله .. أم نثبت هذا العهد ونعاونه على النضوج والاستواء . . ؟ ؟

أنمزج الدين بالدولة . فتفقد الدولة ونفقد الدين ؟ أم يعمل كل منهما في ميدانه ، فنربحهما معاً ، ونربح أنفسنا ومستقبلنا . .

وهنا ، في هذا الفصل سنجيب بصراحة وسنحلل «سيكولوجية» الحكومة الدينية لنعرف الغرائز التي تصدر عنها في تصرفاتهـا وسياستها. وسنتتبع العناصر السيئة التي تكون شخصيتها والمثلات الكثيرة التي ميزت تاريخها بالقسوة والفوضى .

ولا أظننا بحاجة إلى التنبيه على أننا بهذا الاتجاه لا نغض من قيمة الدين وشأنه بل نعمل مخلصين على التحليق به فوق المخاوف والأخطار التي تتهدده حين يدعى لتحمل مسئولية الأخطاء الفاحشة

التي تجترحها الحكومات المستغلة له .. المنتحلة لنفسها اسمه .

ولعلنا لم ننس بعد ، ما حدث للمسيحية .. فحين حولتها الكنيسة إلى دولة وسلطان . واقترفت باسمها أشد أصناف البغي والقسوة ، جاء يوم ثار فيه الناس جميعاً على المسيحية وعلى الكنيسة واتخذوهما هزواً ولعباً . وخلعوا . كل ما في أعناقهم للدين من عهد وطاعة . حتى إذا عادت الكنيسة بالمسيحية إلى مكانها الطبيعي تبشر وتهدي فقط ، رجع الآبقون إليها ، ولاذوا من جديد بها ، وبدأت تستعيد سلطانها الأدبي ، واستقرارها التاريخي .

لا تغضبوا . . . ؟

وسوف يغضب هذا الفصل ناسا كثيرين . كما ستغضب الفصول الأخرى . آخرين وآخرين .. مما قد يحملني على أن أصنع مثلما صنع عمر رضي الله عنه إذ ضرب كفاً بكف وقال : « يا حق .. ما أبقيت لي حبيبا » .. ! !

وعزيز على الذين أوتوا موهبة الحب والصفاء أن يعملوا على إغضاب أحد ، ولكن ما حيلتهم إذا خيروا بين العاطفة والعقل ، وبين المجاملة والواجب ، وبين الناس والحق .. ؟

إنهم إذن غير ملومين .. على أننا سنظل نتساءل : هؤلاء الغاضبون ، ما الذي يغضبهم .. ؟

إننا إذ ننقد الرأسمالية مثلا ، لا ننسى أنها عامل من عوامل الرقي ، وأحد الأطوار التي يمر بها التقدم وهو ماض إلى غايته .

ونحن لم نسألها إلا أن تفسح الطريق لاشتراكية عادلة يطلبهاالشعب ويريدها . وبذلك تظفر لنفسها بحسن الختام .

وحين ننقد الكهانة والكهنة . فلأجل أن تقرع كلماتنا آذانهم فيقفوا عما هم فيه من وهم وضلال ، وبذلك ينقذون أنفسهم وينقذون معهم ضحاياهم من الجماهير .

وحين ننقد الحكومة الدينية .. ذلك الأمل العذب الذي يرنو إليه في أفقه البعيد جماعات من الشباب . ويكاد وهو في هالته السحرية يخطف أبصارهم — فإنما يحفزنا إلى ذلك ، البر بهؤلاء الميممين وجوههم شطر تلك الغاية .. لأن التجارب الكثيرة التي كافت الإنسانية من وقتها ودمها أبهظ التكاليف جديرة بأن تحملنا على بذل النصيحة للذين يحاولون إعادة المأساة من جديد ، جاعلين من أنفسهم ومن شعوبهم وقوداً لتجربة فاشلة ..

* * *

ثم لماذا يغضبك الرأي المخالف ، والفكرة المغايرة ؟

إنك بغضبك هذا تقدم الدليل على أنك لست شيئاً . وأنك لم تبلغ بعد ، الدرجة التي تجعلك صاحب فكرة ومبدأ ، ذلك أن ولاءك لفكرتك يحملك على احترام فكرة غيرك وتقدير رأيه ، كيما يحترم هو فكرتك ويقدر رأيك .

وليس من حقك أن تحرمني التفكير المستقل أو تسكت ملكة النقد عندي ، بل إن ذلك ليس من صالحك ..

أواثق أنت أنك على الحق . ؟

إذن فلا تخش على الحق من المناقشة والمناظرة ، فإنهما لا

يزيدانه إلا نصاعة وائتلاقا . ودعني أفكر وفكر معي ، فنحن كما قال أفلاطون :

« مجانين إذا لم نستطع أن نفكر .. »
« ومتعصبون إذا لم نرد أن نفكر .. »
« وعبيد إذا لم نجرؤ على أن نفكر .. »

وإذا رضيت أن تكون أحد هؤلاء ، فاذهب وحدك ولا تأخذنا معك !

إن الاسترابة في فكرة لا تعني العزوف عن الحقيقة .. وما أكثر الذين ينشدون الحقائق بكل ما لديهم من جهد .. ولكنهم يستريبون دائماً في الأفكار «الجاهزة» والأفكار المتغطرسة التي تنادي أحدنا من عليائها : خَلّ عقلك وتعال !

وإنك لتجرد فكرتك من أهم مبررات قبولها وتأثيرها حين تمنحها من القداسة المفتعلة ، ما يجعل نقدها في نظرك خطيئة وتجديفاً .

فلنتعلم من غيرنا . من أولئك الذين سبقونا إلى الرشد سبقاً بعيداً ، ولتكن آراؤنا . مهما تختلف ، شموعا نبحث في ضوئها المتجمع عن الحقيقة ، لا حرابا يصطك بعضها ببعض ،ويضرب بعضها بعضا .

وليقل كل منا للآخر إذا بعدت بيننا شقة الخلاف :
« أنا لا أقر كلمة واحدة مما كتبت ولكني سأقف حتى

الموت مدافعاً عن حريتك ، مؤيداً حقك في أن تقول ماتريد»[1] .

طبيعة الدين :

لا نريد هنا أن نثير البحث القديم : هل الحكومة جزء من الدين أم ليست جزءاً منه . ولن نتعرض له إلا بقدر يسير لا يخرجنا عن مهمتنا التي هي تحليل نفسية الحكومة الدينية ، وإقامة البراهين على أنها في تسع وتسعين في المائة من حالاتها ،جحيم وفوضى .. وأنها إحدى المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها ، ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور تؤديه .

وإن مما يهدينا في بحثنا هذا ، أن نعرف طبيعة الدين ، وطبيعة الحكومة الدينية لنرى بعد : هل يتواءمان ويتداخلان ؟

لقد جاءت المسيحية تعلن المحبة . . وجاء الإسلام يعلن التوحيد . ولو أنك وضعت إحدى الكلمتين مكان الأخرى لأدت غرضها ، وأفادت معناها ، وكلاهما وسيلة إلى أجل ما في الوجود وأسمى — إلى الحرية .

ولكن التقليد الذي تلقينا عن طريقه عقيدة التوحيد قد أطفأ إحساسنا بها ، ولكي نستعيد وهج هذا الإحساس وحرارته فلنتصور ذلك المبدأ الرفيع وهو يغادر السماء تواً . . إلى مجتمع معشارهأرباب ،وتسعة أعشاره رقيق وعبيد، صائحا بينهم: « إن

---

(١) هذه الكلمة الخالدة التي قالها فولتير لروسو ، عندما حكمت السلطات السويسرية باعدام كتابه «العقد الاجتماعي» رغم معارضة فولتير لآراء روسو ونقده لها ٠

هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم » . « لا إله إلا الله الواحد القهار » ملاحظين أن ذاك المجتمع كان منطقة نفوذ لأرباب البشر . فأبو جهل ، والوليد ، وأبو لهب ، كل أولئك متألهون . وجماهير قريش رقيق مستعبد ، لا حول لهم ولا طول . ولكي ترد لهذه الآدمية المهانة اعتبارها ؛ ثم لكي تقارب بينها وبين المتربعين على قمم الثراء والجاه ، وتوحد المجتمع الذي فرقت بينه فروق غير طبيعية . واستحوذ عليه أسياد كثيرون ــ فلا بد أولا ، من أن توحد لهذا المجتمع إلهه وسيده . أي تهديه إلى هذا الإله الموجود الحق ، والسيد الأحد الذي لا سيد سواه ، وبذلك تنزل الأرباب الكاذبين عن عروشهم ، وتعلي كلمة الناس وتنشر لواء الحرية كي يفيء إلى ظلاله أولئك العبيد الذين احترقت أبشارهم بحر الهجير المنبعث من جحيم الأرباب المخاوعين .

هذا ، ما صنعه محمد بالتوحيد . .

وهذا ، ما صنعه عيسى بالمحبة . .

الناس سواسية ، والناس إخوة ، والحرية للجميع . . ولقد أدرك أرباب قريش هذه الحقيقة . ورأوا في توحيد الإله تقويضا تاما لسيادتهم وما يعبدون . . فلقد أصبحت رءوس العبيد ترتفع إلى السماء بعد أن كانت ترتفع إليهم ، وتقدس لله بعد أن كانت تقدس لهم .

يتمثل فهمهم لهذه الحقيقة في حجاج أبي جهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

ـ أجئتنا يا محمد لتجعل ابن سمية الذليل ، والوليد سواء . . ؟

ـ نعم . فماهما إلا ولدا آدم ، وآدم من تراب . .

ـ وتجعلهم أنداداً لنا وهم عبيدنا وموالينا . . ؟

ـ نعم : ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض . ! !

* * *

هذه إحدى خصائص الدين قبل أن تخالطه الكهانات والخرافات .. تحرير البشر من التسلط والاستغلال، فهل كان في طبيعة الحكومات الدينية التي حكمت باسم الدين قروناً طويلة شيء من ذلك ؟

سنجيب عن هذا السؤال في حديثنا عنها بعد أن نزيد طبيعة الدين توضيحاً ـ وذلك باقتفاء الغايات السامية التي جاء لتحقيقها والسبل التي سلكها لبلوغ هذه الغايات .

لقد سأل مفروق بن عمرو . رسول الله :

ـ إلام تدعو يا أخا قريش ؟ فأجاب :

ـ إلى توحيد الله وأني رسوله .

ـ وإلام أيضاً ؟

فتلا الرسول هذه الآية الكريمة « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون » .

وهذه أيضاً بعض خصائص الدين ، العدل في الحكم ،

والإحسان في العمل فهل اتسمت الحكومات الدينية بهذه السمة في تاريخها الطويل ؟

والدين يدعو إلى الحب ، ويمجد المتحابين في الله ، ويعمل على تكتيل البشر ويجمعهم على قلب رجل واحد ، ويجعل أبغض الناس إلى الله وإلى رسوله أولئك المفرقين بين الأحبة ، الملتمسين للبرآء العيب . .

ولقد كان الرسول عليه السلام يحس إحساساً واضحاً بمهمته ، ويعرفها حق المعرفة ، وهي أنه هاد وبشير ، وليس رئيس حكومة ولاجباراً في الأرض. عرضوا عليه يوما أن يجعلوا له مثل ما للأباطرة والحكام ففزع وقال :

ـ لست كأحدهم . إنما أنا رحمة مهداة . . ! !

ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضطجعاً على حصير قد أثر في جنبه فقال له :

ـ أفلا تتخذ لك فراشا وطيئاً لينا يا رسول الله . . ؟

فأجابه الرسول : مهلا يا عمر ! أتظنها كسروية؟ إنها نبوة لا ملك ؟

ففي هاتين الواقعتين نبصر تحديداً صريحا لوظيفة الرسول ، ومهمة الدين : النبوة لا الملك . . والهداية لا الحكم .

وصحيح أن الرسول فاوض وعقد المعاهدات ، وقاد الجيش ، ومارس كثيراً من مظاهر السلطة التي مارسها الحكام ، وأقام بعض خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ عظيمة السلطان ، كان العدل لحمتها وسداها ولكن هذا لا يعني أن

هناك طرازاً خاصا من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانه وفرائضه ، بحيث إذا لم يقم يكون قد انهد منه ركن ، وسقطت فريضة ، بل كل حكومة تحقق الغرض من قيامها ، وهو تحقيق المنفعة الاجتماعية للأمة – يباركها الدين ويعترف بها .

وإن الرسول لم يكن حريصاً على أن يمثل شخصية الحاكم ، لأن مقام الرسول أرفع مقام ، لولا الضرورات الاجتماعية التي ألجأته إلى ذلك ليحقق المنفعة والسعادة لمجتمعه الجديد . من أجل هذا رأيناه ينفض يده من أكثر شئون الدنيا التي يستطيع الناس أن يلتمسوا لأنفسهم فيها مخرجا ويقول لهم :

« أنتم أعلم بشئون دنياكم . . . »

وعلى ذكر الحكومات التي أقامها بعض الخلفاء الراشدين ، وقبل أن نذهب إلى الحكومات الدينية لنتحدث عن قسوتها وفوضاها ، نحب أن نلاحظ أن التوفيق الذي صادف أبا بكر وعمر ، وجعل لحكومتيهما تاريخاً مفرداً مجيداً لا ينهض دليلا مناقضاً لرأينا في فساد الحكومة الدينية . لأن هذا الطراز الرفيع من الحكم – فضلا عن ندرته التي تكاد تجعله وسط مئات من الشواهد الأخرى ظاهرة غير طبيعية – يعتمد على الكفاية الشخصية والكمال الذاتي اللذين كانا يتمتع بهما رؤساء تلك الحكومات كأبي بكر ، وعمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز . بدليل أنه عندما توفي عمر وجاء عثمان . . ذهبت تلك المقاييس المثالية والخصائص الرشيدة التي كانت تتشح بها الحكومة . . وحلت مكانها أخطاء أودت بحياة عثمان ، وفتحت

على المسلمين أبواب فتنة عاصفة هوجاء ، بسبب تلك البطانة التي استغلت وداعة عثمان ، وثقته المطلقة بها . فطبعت الحكم بطابعها ، وسخرته لأطماعها واستغلالها . . ثم توالى بعد ذلك الحكم الجائر والملك العضوض الذي تنبأ به الرسول عليه الصلاة والسلام في حديثه « الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عضوضاً » .

وهذه مسألة جديرة بالنظر . فرغم أن تجربة الحكومة الدينية قد توافرت لها في العصر الإسلامي الأول كل عناصر النجاح والتقدم من قادة تناهوا في الإخلاص ونزاهة القصد ، وشعب مترع النفس بالولاء لقادته ودعوته ، وجدة المبادىء وحرارتها مما يضاعف في مؤثرات الفوز والنجاح . رغم هذا فقد أخفقت المحاولة وانتهى الأمر بعد حين قريب إلى تنافس دموي على الحكم ، وفتنة بين الناس وقادتهم ، وبين القادة بعضهم مع بعض ، وإلى نوع من الحكم ليس بينه وبين الدين وشيجة ولا صلة وإن زعم أصحابه أنه حكم ديني . . بل حكم الله ورسوله . !

* * *

الدين والدولة :

عرفنا إذن طبيعة الدين وغايته التي جمعها الرسول في هاتين العبارتين من روائعه : « نبوة لا ملك . . وإنما أنا رحمة مهداة » .

فما حاجة الدين إذن إلى أن يكون دولة ؟

وكيف يمكن أن يكونها . وهو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير . . بينما الدولة نظم تخضع لعوامل التطور والترقي المستمر . والتبدل الدائم ؟

وهل الدين أدنى مرتبة من الدولة حتى يتحول إليها ، ويندمج فيها؟

ثم إن الدولة بنظمها الدائبة التغيير عرضة للنقد والتجريح ، وعرضة للسقوط والهزائم والاستعمار ، فكيف نعرض الدين لهذه المهاب أو بعضها ؟

إن الذين يريدون أن يجعلوا الدين دولة ، ويؤمنون بوجوب قيام حكومة دينية ، يبررون ذلك بثلاثة أمور :

الأول — القضاء على الرذائل .

الثاني — إقامة الحدود .

الثالث — تحرير البلاد والعمل لاستكمال استقلالها ، وإنعاش أهلها .

ونبدأ بمناقشة الأخير فنقول: إنه لا يشترط لتحرير البلاد ودعم استقلالها ونهضتها، أن تقوم بهذا العمل حكومة دينية دون سواها. فإن أية حكومة قومية تتسم بالقوة والوطنية قادرة على تحقيق هذا الهدف: بل هي لا ريب أقدر عليه من حكومة طائفية لا تمثل وحدة الأمة تمثيلا كاملا .

وأما الأول — وهو القضاء على الرذائل : فنحن نعلم أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بتطهير النفس وتعويدها على احترام ذاتها وليست الدولة هي التي تستطيع بقوانينها أن تهبنا نقاوة النفس . فما أيسر مغافلة القوانين واقتراف شتى فنون الرذائل دون أن

تسمع أو تدري ، بل إن مكافحة الإثم بقانون تجعل له من اللذة والإغراء ما يدفع الكثيرين إلى تذوقه ومقارفته ، ثم إدمانه ، كما نرى في « الحشيش » وبقية المخدرات ، وهنا تصدق الحكمة القائلة : ما وضعت القوانين إلا لتخرق . . وتتحقق فطنة عائشة رضي الله عنها إذ قالت : « لو حرم على الناس جاحم الجمر ، لقال قائل : لو أذوقه ؟ ! » .

فالدين وحده — من غير أن يكون دولة — هو القادر على أن يوقظ في ضمائرنا واعظ الله ويجدد قاوبنا ، ويشبع حاجاتنا الروحية التي إذا نمت وازدهرت صرفتنا عن كثير من شهواتنا الخفية والمعلنة .

وهذه الهداية إلى الفضيلة عن طريق الترويض والإقناع هي رسالة الدين .

ألم تأت يوماً على طريق ممتد فرأيت في بدايته علامات وشواهد ترشدك وتدلك على وجهته ومرساه ، وهل هو ممهد للسير ، أم به مالا يمكن من عبوره والسير فيه ؟ .

إن تعاليم الدين كذلك . هي علامات إرشاد : ترشدك إلى الطريق المستقيم لكنها لا تكرهك على السير فيه : « فمن أبصر فلنفسه ، ومن عمي فعليها » — « وما أنت عليهم بجبار ؛ فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » .

وإن نفوذ الدين ، وأثره في مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قدماً وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين . أما حين تتحول هذه

الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها .. فإن الفضيلة آنئذ تصاب بجزع أليم .

* * *

بقيت إقامة الحدود .

فما هذه الحدود التي تريد حكومة دينية لتقيمها . . ؟

إن الحدود في الإسلام كثيرة . وحدود السرقة والزنا والخمر ، هي أهمها وأكثرها اتصالا بشئون الناس . وهي أيضاً التي يلوح بها طلاب الحكومة الدينية ويمنون الناس بإقامتها ، وكأنما يمنونهم بالفردوس المفقود . . ! !

وسنرى الآن أن هذه الحدود جميعاً موقوفة عن العمل ، وليس هناك مجال لإقامتها .

فأما حد السرقة ، فقد وقفه عمر في أيام المجاعات ، وصارت سنة رشيدة من بعده .

وسئل الإمام أحمد عن رجل سرق محتاجا : أيقام عليه الحد ؟ فأجاب : لعمري لا أقطعه إذا حملته الحاجة ، والناس في شدة ومجاعة .

والشرق الإسلامي كله مجاعات ، ما دام الناس لم يستوفوا فيه ضرورات الحياة . . وإذن فحد السرقة موقوف حتى ينزل الرخاء مكان الجدب والإمحال ، ويوم يوجد الرخاء فلن تجد السارقين . . وإن وجدتهم فاقطع منهم كل معصم وساق — على أن بضع أيد سارقة لن تحتاج إلى قيام حكومة دينية خاصة . فمادة واحدة في القانون تقوم مقامها ، وتبطل الضرورة الداعية لقيامها .

وأما حد الزنا . . فإن أمر إقامته يحمل موانع تنفيذه . فقد شرط الله لإقامته أن تثبت الخطيئة بإقرار مقترفها ، أو بالبينة ، واشترط أن تكون البينة أربعة شهود ، وأن يروا العملية الجنسية نفسها رؤية سافرة . . أو على حد تعبير الرسول ذاته « كالمرود في المكحلة ، والرشاء في البئر » ويكاد يكون من المستحيل حدوث ذلك لاعتبارات كثيرة ندركها بداهة . ولو أن شهوداً ثلاثة رأوا الخطيئة رؤية كاملة مستوعبة فإن الله لا يقيم لشهادتهم هذه وزنا . . بل ويأمر بجلد كل واحد منهم ثمانين جلدة ويعتبرهم قاذفين لا شهوداً . . !

وإذن فلن يثبت هذا الحد بالبينة . . كما أنه أيضاً لن يثبت بالإقرار . فإن أحداً لن يذهب من تلقاء ذاته ليقدم نفسه إلى العار والفضيحة والميتة الشنيعة رجما بالحجارة ، أوجلداً بالسياط .

ومن أجل هذه العراقيل التي وضعها الدين نفسه في طريق هذا الحد رحمة بالناس وبراً ، لا نجد طول تاريخ الرسول وخلفائه سوى وقائع معدودة . . . أقيم فيها هذا الحد . . . وكان كل أبطالها معترفين دفعتهم إلى الاعتراف نزعة مثالية حببت إليهم تطهير النفس وتحميلها مسئولية وزرها في هذه الحياة الدنيا . وهي نزعة نادرة بل منقرضة . ولقد رأينا كيف أن أحد هؤلاء المعترفين المثاليين واسمه « ماعز » حاول عندما وجد مس الحجارة وعذابها أن يفر ، وصرخ : « يا قوم ! ردوني إلى رسول الله فان قومي غروني عن نفسي » يقول جابر : فلم ننزع عنه حتى قتلناه . فلما رجعنا إلى رسول الله وأخبرناه قال :

هلا تركتموه وجئتموني به ؟ ! » .

* * *

وحد الخمر مثل حد الزنا تماما ، في صعوبة تنفيذه أو استحالته فهو لا يقام إلا بالإقرار أو البينة وبينته شاهدان ، ولا تنحصر شهادتهما في رؤية الشارب وهو يشرب فقط : بل لا بد — في رأي بعض الفقهاء — أن يشهدا بأنه شرب وهو عالم مختار . عالم بأن هذا الشراب خمر مسكر ، ومختار غير مكره على شرابه ؛ وهذا العلم مكنون في ضمير الشارب ولن يستطيع الشاهدان بلوغه أو الإحاطة به ، ولا سيما إذا زعم الشارب أنه شرب غير عالم .

ثم ما هو حد الخمر . ؟ ؟

يروي مسلم في صحيحه : أن الرسول « جلد شاربا بجريدتين أربعين » . ويقول بعض الصحابة : « كنا نؤتي بالشارب في عهد رسول الله فنقوم إليه نضربه بأيدينا وأطراف ثيابنا » مما جعل بعض الفقهاء ، ومنهم «صاحب الروضة الندية» يرون أن عقوبة الخمر من باب التعزير ، لا الحدود ، وللحاكم أن يعين مقدارها .

وهذا الحديث الذي سقناه عن الحدود واضح الدلالة على أننا لا نجحدها وإنما نستبعد إقامتها لتعسر أو لاستحالة إثبات موجباتها .

ومن البدائه المدركة أن درء الحد لن يكون معناه أن نخلي بين الناس والآثام يجترحونها .. فستكون ثمة عقوبات أخرى زاجرة

في انتظار كل مسيء .

يفسر لنا ذلك حكم عمر في قضية غلمان حاطب التي مرت بنا في الفصل الثاني من الكتاب ، فإنه حين أبى إقامة حد السرقة عليهم إذ تبين ما دفعهم إليها من جوع وحرمان ، استعاض عن الحد بتوقيع عقوبة أخرى ، لا عليهم ، بل على سيدهم الذي كان تقتيره وكزازته سببا في إقدام الغلمان على الجريمة .

ويجب أن نذكر مرة أخرى أن الرسول هو القائل : « ادرءوا الحدود بالشبهات » أي امنعوا إقامتها لأية شبهة عارضة . ولقد جاءه سارق معترف فقال له عليه السلام : « ما إخالك سرقت ! » . وجاءه زان معترف ، فقال له : « ما إخالك زنيت ! » .

وقال الإمام أحمد — وهو المشهور بتشدده في الأحكام— « لا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره ، وذكر ابن قدامة في الجزء العاشر من «المغني» بالصفحة (٢٩٤) : « أتي برجل سارق إلى عمر فقال له : أسرقت ؟ قل: لا—فقال : لا ، فتركه عمرولم يقم عليه حداً . وروي معنى ذلك عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة وابن مسعود وأبي الدرداء ، وبه قال إسحاق ، وأبو ثور » .

وكذلك قال ابن قدامة : « يستحب للإمام أن يلتمس شبهة ليدرأ بها الحد » .

بهذه المناقشة العابرة لدعوى إقامة الحدود تنتفي الضرورة الداعية لقيام حكومة دينية من أجلها خاصة .

ولا يبهرنا أبدا منظر تلك الأيدي المعلقة أمام قصور بعض

الحكومات الدينية .. والتي قطعت لأنها امتدت إلى ثمن رغيف خبز تسكت به صياح أمعاء هاجها الجوع والسغب .. بينما الحكام الذين يزعمون أنهم يحكمون بما أنزل الله يخوضون في الذهب واللذاذات خوضاً . وهم أحق الناس بأن تجري عليهم تجارب هذه الحدود .

غرائز الحكومة الدينية . !

أما وقد عرفنا شيئاً عن طبيعة الدين وخصائصه التي تميزه ، وتكون شخصيته ، فمن الخير أن نعرف شيئاً عن طبائع الحكومة الدينية .. تلك الطبائع التي تأصلت فيها وتركزت مما يجعلنا نستسمح علم النفس في تسميتها بالغرائز .. وهي بعيدة عن الدين كل البعد . فالحقيقة أن الحكومة الدينية ، وإن ظفرت بهذه التسمية التي توهم أن لها بالدين صلة ، لا تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله ، بل من نفسية الحاكمين وأطماعهم ومنافعهم الذاتية ، ومن تلك الغرائز التي تصدر عنها في كل اتجاهاتها وهي :

أولا ، الغموض المطلق : فهي تعتمد في قيامها على سلطة غامضة لا يعرف مأتاها ، ولا يعلم مداها ، وصلة الناس بها يجب أن تقوم على أساس من الطاعة العمياء والتسليم الكلي والتفويض المطلق . إنها لا تفسر وجودها بأكثر من أنها ظل الله في الأرض ولا تعطي عن منهاجها سوى فكرة غامضة كي لا تدع مجالا لمناقشتها ، زاعمة أنها فكرة إلهية .. كأنما الأفكار الإلهية أحاج

وألغاز ! ودستورها الذي تخضع له وتقوم به : ما هو ؟ إنها حين تسأل هذا السؤال تفر وتهرب إلى الغموض الذي لا تستطيع أن تعيش إلا فيه ، وتقول : هو الدين .. هو القرآن .

لكن القرآن كما قال الإمام «علي» : «حمّال أوجه» والسنة كذلك أيضاً . ولقد كان أصحاب علي وهم يحرضون على دم معاوية وقتاله ، يقدمون بين أيديهم طليعة هائلة من الآيات والأحاديث .. هي نفس الآيات والأحاديث التي كان يحرض بها أصحاب معاوية على دم علي وقتاله .

وكذلك كان الحال في الحرب الطويلة الأمد التي دارت بين العباسيين والأمويين .

وببعض آيات القرآن التي استغلت استغلالا مغرضاً ، قُتل عثمان وبها تجمع الخوارج حول «علي» ثم بها ذاتها قتل الخوارج علياً . .

ولطالما وقف يزيد الطاغية — الذي لم يكن يطيق أن يرى كأس خمرة فارغة — يخطب الناس ويحرضهم على قتل الحسين مسلحاً بآية وحديث .

أما الآية فهي : « ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى ونُصله جهنم وساءت مصيراً » ، زاعماً أن الحسين قد شق عصا الطاعة ، وتولى غير سبيل الجماعة . .

وأما الحديث فهو : « من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » ، زاعماً مرة أخرى أن الحسين يعمل على تمزيق وحدة المسلمين .

ولقد صدقته الجماهير الساذجة واستجابت له ـ لا سيما حين ألقى في روعها أن الحسين ـ نظراً لما له من منزلة ومكانة ـ هو المقصود بعبارة « كائناً من كان » . !

ولكن هذا الحاكم الديني لم يلبث أن جحد القرآن والسنة اللذين كانا سلاحه في انتصاره . إذ قال وهو يبعث برأس الحسين الذبيح :

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

ومن المفارقات ، أن هذا الغموض الذي تعيش فيه الحكومة الدينية هو سر ضعفها ، وسر قوتها . .

فزعمها أنها ظل الله في الأرض ، وهو الأمر الذي تستمد منه قوتها ، لا يلبث أن يتكشف زيفه وبهتانه حين يكتوي الناس ببغيها ، ويلفحهم هجيرها ، فتفقد ثقتهم ، ويتضاءل احترامها في نفوسهم .

* * *

ثانياً : والحكومة الدينية لا تثق بالذكاء الإنساني ولا تأنس له ، ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاته ، لأنها تخافه وتخشاه ، وتعلم أنه القوة الوحيدة القادرة على إحراجها وهي تقنع الدهماء والعوام بمشروعية هدم الذكاء ومكافحته بحجة داحضة ، هي أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئاً ، وأن أمورنا لا تصلح بالابتكار بل بالتبعية والتقليد ، لذلك فهي تفضل أن تستعين بالذين ليست لهم موهبة ، سوى التجرد من كل موهبة . والذين يتمتعون بمناعة ضد الفهم الواسع ، والإدراك الفطن ، والحصافة والوعي .

* * *

ثالثاً : وهي لكي تقنع الناس بضرورة قيامها وبقائها ، تهيب بجانب الضعف الإنساني فيهم ، فتلقي في روعهم أن رواد الخير والفكر والحرية والإصلاح ، ليسوا سوى أعداء الله ورسوله ، يحاولون نفي الدين عن المجتمع ، بهدم السلطة التي تمثله وتصونه.

وإذا كان الناس بطاءاً إذا ما دعوا إلى حب ، وسراعا إذا ما دعوا إلى بغض .. فإنهم سرعان ما يسخطون على هؤلاء الرواد المصلحين ، ويدخلون معهم في عراك طويل تستفيد السلطةالدينية منه في صرف الجماهير عن مساوئها ومظالمها ، وفي إطالةعهدها ، وتمكين سلطانها .

* * *

رابعا : والغرور المقدس من شر غرائز «الحكومة الدينية» وهي لهذا لا تقبل النصيحة ولا التوجيه ، بل ولا لفت النظر . فضلا عن المعارضة والنقد ـ وإن حرية النقد ، وحرية المعارضة ، وحرية الفكر ، كل هذه المقدسات عملة زائفة في نظرها ، لا تسمح بتداولها بين الناس أبداً .. !

إن الحديث الذي قتل به الحسين ، لا يزال في انتظارك إذا حاولت أن تنقذ الحاكم الديني أو تخطئه .

هناك تساق إلى الموت ، وأنت يتلى عليك : « من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » . أليست المعارضة تفريقاً بين الأمة وتمزيقاً لوحدة الجماعة ؟ إنّ الحكومات الدينية لا تفهمها إلا هكذا، والويل لنا إذا لم نشاركها فهمها الظالم السقيم .

* * *

خامسا : والوحدانية المطلقة – أعتى غرائزها ، وهي تحفزها إلى مكافحة الرأي مهما يكن حكيما ، والأحزاب مهما تكن مخلصة نافعة .

وإنا لنذكر تلك الخطبة العصماء .. التي ألقاها الحجاج ويداه تقطران من دم سعيد بن جبير العظيم ... أما بعد ، فإن الإمام ظل الله في الأرض وأنا امتداد لهذا الظل إليكم . فمن نازعنا هذا الأمر ، فقد جعل نفسه نداً وشريكا.« ومن يشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطفه الطير ،أو تهوي به الريح في مكان سحيق .»! .

إن هذه الفلسفة ليست فلسفة الحجاج وحده ، بل هي روح كل حكومة دينية قامت ، أو ستقوم .. إذا استثنينا بعض حكومات نادرة مثل حكومتي أبي بكر وعمر ، فلا تجد حكومة دينية قط تؤمن بغير نفسها ، أو تسمح بقيام أحزاب تعارضها أو حتى تهادنها . وإذا كانت تتخذ من تأويل الحجاج السابق مايدعم وحدانيتها ، فهي تلتمس لمكافحة حرية المعارضة حجة أخرى تنطوي على كثير من الدهاء ، إذ تفهم الجماهير الغافلة أنه ليس معنى الحرية أن يتحرر الناس من الإكراه والخوف والظلم ، بل أن يتحرروا من الخطيئة والأثم . .

وإن أكبر الكبائر الآثام هي نقد الحاكم ومعارضة أخطائه ومناقشة تصرفاته . ولكي تؤكد هذا الفهم تزعم للناس أن رسول الله قال : « اسمع لحاكمك وأطعه ، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك » .

هذه هي الحرية – تتحرر من الخطيئة .. والخطيئة هي نقد

الحكومة وسؤالها : لم . . ؟

* * *

سادسا : ومن طبائعها الأصيلة . الجمود العريق الذي يجعل استجابتها للحياة استجابة سلبية وعكسية ، فهي لا تسير معها ، بل ضدها ، ولا تستقبل الأمام بل تستدبره ، ويزاملها دائماً الركود والوراثية . .

ولو أن حكومة دينية تحررت من الجمود كطبع أصيل فيها . فإنها تتكلفه وتقف بالمرصاد لكل تطور جديد ، كيما تظل حائزة ثقة الجماهير التي ارتبطت صورة الدين في ذهنها بكل ماهو جامد وقديم .

* * *

سابعاً : والقسوة المتوحشة تحتل من طبيعة الحكومة الدينية مساحة واسعة ، وهي سيدة غرائزها وأكثرها عتواً ونفوذا . وإنها لتحزّ عنقك . وتهرق دمك وهي تصيح من فرط نشوتها : واهاً لريح الجنة. كأنما رأسك مزلاج يوصد باب الفردوس، فإذا انزاح هذا المزلاج عن مكانه فتح باب الفردوس وهبت نسائمه..!

وهي تستمد تبرير قسوتها وبطشها من نفس الغموض الذي تستمد منه سلطتها . فحسبها أن تعلق في عنقك اتهاما مبهمـــا بالزندقة والإلحاد . أما كيف ، وَلماذا ، وما البرهان ؟ فيجب أن تذكر ، إن كنت قد نسيت ، أن الحكام الدينيين لا يناقشون ، ولا يسألون عما يفعلون ! !

* * *

هذه بعض الغرائز التي تعمل في نفسية الحاكمين باسم الدين، وتعين لهم اتجاهاتهم . وهي كما رأينا ، بعيدة كل البعد عن حقائق الدين وفضائله ــ فكلاهما لا يستوي وجهة ولا وسيلة .. ولا نكاد نجد حكومة استغلت لنفسها قداسة الدين وعصمته إلا وهي تنطوي على كل هذه الخصائص والغرائز .

ولدى التاريخ من الشواهد القديمة والحديثة ، الذاهبة والقائمة ما نستبين في أخلاطه صدق كل هذا الذي ذكرناه ، وندرك فداحة الهول الذي تعانيه الأمم حين يوقعها سوء الطالع في قبضة حكومة دينية من ذلك الطراز ، ويؤكد أن الحكومات التي حكمت الناس باسم الدين ــ سواء في المسيحية أو في الإسلام ــ كانت أسوأ مثل للحكم الرديء المطلق .. ما عدا قلة نادرة فاضلة ، لا تكاد العين تقع عليها في زحام الكثرة الباغية .

* * *

ذلك الستار الحديد . . . . !

وحين نزعم أن الحكومة الدينية ستار حديدي يخفي وراءه جحيما وفوضى ، لا يكون من العسير إقامة الدليل على صحة هذا الاتهام المتواضع ..

وحسبنا أن نرفع الستار عن التاريخ لنبصر الطريق التي قطعتها الإنسانية وهي ماضية إلى غايتها ، كله دم وجماجم وأشلاء . تروي في فزع قصة الحرية والرحمة والعدل مع الحكام الدينيين .. وتحكي في أنين متقطع الأنفاس نبأ الضحايا الذين

كان في بعضهم من النبوغ والعبقرية ما يهب الحياة فنونا وإبداعا لو أنهم عاشوا لها .. ولكن رأيا حراً خافتوا به ، أو قالوه جهرة ، قذف بهم إلى هذا الطريق أشلاء ومزقا ...

وفي أغلب تجاربها الغابرة ، نجدها لا تبدأ إلا حيث تنتهي حرية الفرد والمجتمع ، وذلك أثر حتمي ونتيجة لازمة لغرائزها القاسية العتيدة التي تحدثنا عنها من قبل حديثاً موجزاً ...

ففي الحكومات الدينية المسيحية ابتكرت وسائل التعذيب التي لا تخطر للشيطان نفسه ببال . فكان « .. الخازوق ، ووتـد التشهير ؛ وصلم الآذان ، وحرق العلماء بالنار وهم أحياء ؛ ومحاكم التفتيش .. »

وفي الحكومات الدينية الإسلامية حدثت أهوال مروعة ، حتى إن حاكماً دينياً واحداً — وهو الحجاج — أباد البقية الكريمة الصالحة من صحابة رسول الله ومقتفي آثاره ومعالمه ، حتى قال فيه عمر بن عبد العزيز : « لو جاءت كل أمة بخطاياها .. وجئنا نحن بالحجاج لرجحناهم » .

وإن نبش التاريخ القديم ، وإخراج جثث هذه الحكومات من تحت ترابه — قد لا ينهض بالبرهنة الحاسمة على قضيتنا هذه كما ينهض بها الاستشهاد ببعض الحكومات الدينية المعاصرة ، وذلك لنعلم صدق نظرتنا إلى أخلاقها التي أسميناها غرائز ، حين نرى الحكومة الدينية في عام « ١٩٥٠ . — صورة طبق الأصل لأصولها القديمة منذ القرون الأولى » ، لم تختلف عنها في تفكيرها ؛ ولا في قسوتها ووسائل تعذيبها .. مما يؤكد أن

أغرائزها تلك ؛ غير قابلة للتعلية ؛ وأنها لا تتطور ولا تترقى .

وقد يخطر ببالك بعد قراءة الشواهد الآتية عـن بعض الحكومات الدينية المعاصرة ؛ أن تسألنا :

لماذا ضربت هذا الطراز من الحكومات مثلا .. ؟

والجواب : لأن الحكم الديني للأسف مهما يبدأ سليما صالحا ؛ ينته لا محالة إلى هذه الدمامة وهذا التدهور ... ولو فرضنا أن حكومة دينية قامت في مصر اليوم – فإنها ستبدأ بداية حسنة يفرضها عليها ما في المجتمع الآن من وعي وحضارة ... بيد أنها بعد حين قريب أو بعيد ، ستنتهز أول فرصة تلقاها في الطريق لتنتكس بنفسها وبالمجتمع إلى مجالها الذي لا تستطيع الحياة إلا فيه .. إلى غرائزها ومصادر سلوكها وعندئذ تصير جحيما لا يطاق ، وتصير – كما وصفها الرسول العظيم – « ملكـا عضوضاً » .

* * *

وإنا لتخالجنا رهبة مفزعة حين ندير أعيننا فيمن يجاورنا من بعض الأمم . فنراها ملفوفة في ضباب الحكم الديني – كما يسمي نفسه – تئن وتتململ متحسسة طريق الخلاص من حكومتها الدينية التي كأن التاريخ قد استبقاها لتظل معلما زاجراً ، وآية مذكرة للذين ينسون تجاربها المريرة ؛ فيحاولون بعثها مـن مرقدها .

ولسنا وحدنا الذي نستشعر هذه الرهبة .. بل إن بعض زعماء الشرق الإسلامي قد وجدوها في أنفسهم وصاحوا بها بين

ظهراني ممثلي هذه الحكومات .

ففي المؤتمر الاقتصادي الإسلامي الدولي الذي انعقد في كراتشي يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ — وقف السيد غلام محمد وزير مالية الباكستان متحدثا عن بعض بلاد العرب التي يحكمها رجال الدين حكما فاشياً جشعاً فقال :

« ... هنا مجموعة بشرية هائلة تئن تحت وطأة الفقر ، مع أن لها مصادر طبيعية وافرة .. وإن الأقطار الإسلامية لترزح في الداخل تحت تأثير الطبقات الحاكمة ، وتحت تأثير مجموعة من رجال الدين الجامدين » .

« إن الشعوب الإسلامية تجف من الفزع حين تمر بخاطرها ذكرى الحكومات الدينية التي حولت الإسلام إلى حكم أوتقراطي قام على الدكتاتورية والإكراه ... ولقد كان رجال الدين الذين ارتبطت مصالحهم بهذا اللون الفاسد من الحكم يناصرونـــه ويدعمونه . . »

ومنذ أيام قريبة وقف السيد لياقت علي خان رئيس وزراء الباكستان وصاح تحت قبة الكونجرس الأمريكي .

« إننا لن نسمح للسلطة الدينية أن تعود . . . وليس لها بيننا مكان » !

وفي كتاب « النظام الدستوري للدولة المصرية » ، وهو يدرس بتخصص القضاء بالأزهر — « إن دعاة الديكتاتورية يحلو لهم التشبه بأصحاب الديانات . . مـــن ضروب الإيمان الوجداني » .

ولا نظن أن المؤلف يعني بأصحاب الديانات – الأنبياء المرسلين – فهم مبرءون من ذلك طبعاً ، وإنما يقصد رجال الدين والحاكمين باسمه الذين يستغلونه استغلالاً بعيداً ، ويعبثون به كأنهم أصحابه ومنشئوه . . !

* * *

وإذا كنا الآن سنقدم لك بعض الحكومات الدينية المعاصرة ، فإنا لن نسميها بأسمائها ، وذلك حتى لا يظن ظان أننا نقصد التشهير والتجريح الشخصي ، ولنستمع لشاهد من أهلها ، وهو كاتب عربي نشر بالقاهرة كتاباً عام ١٩٤٧ عنوانه « جزيرة العرب تتهم حكامها » وتحدث فيه عن بعض الحكومات الدينية بجزيرة العرب . .

وقبل ذلك نحدد مرة أخرى ما نعنيه بالحكومة الدينية ، ونبين مدلول هذا التعبير .

فالحكومة الدينية التي ننقدها ، ونحذر من الانتكاس إليها – هي تلك التي تعتمد على سلطة مبهمة غامضة ، ولا تقوم على أسس دستورية واضحة تحدد تبعاتها والتزاماتها حيال الشعب كما هو شأن الحكومات القومية ، والتي تمنح نفسها قداسة زائفة ، وعصمة مدّعاة .

وسوف نقتطف من كتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » فقرات متنوعة تكون في مجموعها صورة كاملة الملامح لها :

« يشبه نظام الحكم الموجود هناك ، ذلك النظام الشائع في أوربا في القرون الوسطى . . يسوقون الجمهور نحو أغراضهم

كما تساق قطعان الماشية ، . يؤتى بمن يراد تعذيبه ، فيؤمر بطرحه أرضاً ، ويجلس اثنان على رأسه ؛ ومثلهما على رجليه ، وينهال عليه اثنان ضربا بالسياط حتى يفقد وعيه . فإذا لم يعترف بما يوجه إليه من اتهام أثقل بالحديد ، ثم تقلع أظفاره بالكلبتين ؛ ويكوى بالسفافيد المحماة بالنار ، ثم يخرج بعد ذلك للناس صورة مشوهة متداعية . . قد مسخها الهول والفزع ، وحطمها الإرهاب والعذاب ، وهناك في سجون « . . . » يعيش نصف الشعب بتهم باطلة ، وهي سجون تفوق في فظاعتها ما يتصوره أي إنسان ، فهي قبور مظلمة خالية من النوافذ . وفي غاية القذارة ويعيش المسجونون فيها بين جيوش من الحشرات المؤذية ، وليس للمساجين غذاء ولا كساء ، بل يعيشون مما يتصدق به الشعب الجائع عليهم . والقيود والأغلال من الأمور الضرورية ، وتمضي عليهم السنين وهم يرسفون فيها ، فتتورم مفاصلهم وتتقيح — وهناك عدا القيود ، توجد الخشبة أو الحطبة التي لا يخلو منها سجن في جزيرة العرب ، ولا تخلو هي من ضحاياها ، وهي تشبه صاري السفن الشراعية ، ممدودة في أرض السجن وفي أعلاها ثقوب تدخل فيها رجلا السجين وتقفل عليها فلا يستطيع الجلوس أو الوقوف بل يظل مستلقيا على قفاه كالمعلق لا يلامس الأرض إلا ظهره » .

هذه بعض فقرات من الكتاب تحدثنا حديث من رأى وسمع عن القسوة والإرهاب اللذين تفرضهما حكومة دينية على البشرية المعذبة هناك وقد اخترنا أهدأ الفقرات وأرطبها حتى لا تحترق

أعصاب القارىء وتتزلزل سكينته .

وهو يحدثنا عن المستوى الفكري لتلك الحكومات وشعوبها وعن السياسة المرسومة هناك لحرمان الناس من كل علم وثقافة ، فيقول في الصفحة « ٣٢ » :

« . . وذات يوم كنت جالسا عند رئيس شعبة سياسية — في إحدى هذه الحكومات — فطلب الرئيس مدير المدرسة فلما حضر دار هذا الحوار :

مدير المدرسة : ماذا تأمرون يا مولاي الرئيس . . ؟

رئيس الشعبة السياسية : أين جدول الدروس . . ؟

ثم يتناوله ويطالعه بإمعان ويقول :

— ما هذا ؟

— جغرافيا يا مولاي .

— جغرافيا ! ! أما تعلمون أنها حرام . . ؟ !

— نحن يا مولاي الرئيس لا نعلم الجغرافيا المحرمة . بل نعلم فقط القسم الحلال منها ، وهو الذي يعين على معرفة القبلة وأوقات الصلاة . . !

— لماذا لا تعلمون علم التوحيد عوضاً عن هذا . . ؟

— نحن نعلم القرآن وفيه توحيد وأخلاق وتربية .

— لكن كتاب « كشف الشبهات » كتاب جميل في عالم التوحيد .

ثم التفت إلى مدير المدرسة غاضباً ، وتناول القلم الأحمر ، وشطب كلمة «جغرافيا » من الجدول ووضع مكانها : « توحيد ،

كتاب كشف الشبهات » !

ترى هل سيصدق القارىء هذه القصة ؟ ! إنها حقاً تكاد تكون أسطورة ، ولكم كنا نود أن تكون خيالا حتى لا نجد جماعات بشرية تضرب عليها هذه الجهالة الصارمة . . ولكنها لسوء الحظ حقيقة مؤكدة ، تؤكدها مهزلة أخرى نعلمها علم اليقين . . فقد ألف رجل أمي لا يحمل أية درجة علمية كتابا حكم فيه بكفر من يقول بحركة الأرض ، وبالجاذبية . وزعم أن الأمراض « عفاريت » تحتل الأجسام ، وذكر أنه هو نفسه قد أجلى بعض « العفاريت » بالضرب عن جسوم كانت مريضة فشفيت . . وأهاب بالمسلمين الاّ يعلموا أولادهم الجغرافيا لأنها زندقة وضلال ، ثم رفع هذا الهذيان إلى الحكومة الدينية التي حرمت تدريس الجغرافيا في مدارسها ، فتقبلته بقبول حسن وأمرت أن يمنح هذا المؤلف ، هذه الجمجمة الخرعة ، مسرتبا شهريا قدره أربعون جنيها مصريا — عدا هبات أخرى — تكريما للعلم والعبقرية والنبوغ . !

أربعون جنيها أو تزيد ، تقتطع من قوت الشعب ثم تمنح مكافأة دائمة لأحد الذين يعملون على حرمانه من النور والحياة . . وتقديراً لكتاب يخجل تلميذ إحدى المدارس الأولية عندنا أن ينسب إليه . !

* * *

ولنعد لكتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » ليحدثنا عن اقتصاديات هذه الحكومات الدينية فيقول :

« . . . وهناك تحتبس مرتبات الموظفين والجند وأرزاقهم عدة شهور متوالية . . وليس للمرافق العامة أي نصيب يذكر . ويستهلك الحكام من الكماليات والضروريات ما يعادل نصف الدخل العام ، ويذهب ربع الدخل هبات وأعطيات متنوعة المقاصد . . ويوزع الربع الباقي من الدخل العام على الموظفين . وعلى مرافق البلاد العامة . . ! ! » .

ويحدثنا كتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » كما يحدثنا كل الذين زاروا تلك البلاد ، أنه ليس بها مستشفيات ولا أندية ثقافية ولا مدارس تذكر . وليس مرد ذلك الإمحال العمراني إلى عجز مالي . . فقد رأينا كيف يمنحون الهدايا والمرتبات ، وكيف يعيش كبراؤهم في ترف تتضاءل أمامه خرافات ألف ليلة وليلة . . ولكن الأسباب ترجع إلى عقيدة الحكومة الدينية ، حيث ترى في مثل هذه المنشآت هرطقة وضلالا .

وعلى الذين يرون في هذا التفسير مبالغة منا ، أن يستمعوا للقصة الآتية :

حدث أن تفشى وباء « الطاعون » في أمة من تلك الأمم ، حيث راح يحصد الناس حصدا مروعا ؛ وعلمت حكومة أجنبية بالكارثة التي أحدثها الوباء الخبيث فعرضت على الحكومة الدينية أن توفد إلى بلادها بعثة لإنقاذها . فما كان جوابها إلا أن قالت :

« إن الطاعون رحمة من الله ورضوان ، ونحن لا نكافح رحمته ورضوانه » ! !

« وفي هذا البلد السعيد . . دعيت طبيبة فرنسية لمعالجة إحدى زوجات بعض حكامه ، ولما غادرته إثر مهمتها صرحت لوكالات الأنباء بأن نسبة الوفيات بين أطفال هذا البلد ٩٥٪ ،

وأن هذا الشعب مهدد بالانقراض والاختفاء في مدى مائة عام إن لم تتداركه حكومته المتوكلة على الله..والناصرة لدين الله!!

* * *

وحسبنا هذا القدر بعد أن اكتملت ملامح الصورة المفزعة التي يخوف الله بها عباده . . صورة الحكومة الدينية « موديل ١٩٥٠ » الحكومة التي تحرم تدريس الجغرافيا ، والتي ترى في الطاعون رحمة لا تعالج ولا تكافح ، والتي تحبس نصف الشعب في سجون تأنفها الحشرات ، والتي تجلد بالسياط عمال مطبعتها الحكومية لأنهم طالبوا مرة بزيادة أجورهم ، والتي جعلت من بلادها « سلخانات » بشرية تفوح منها زهمة الاضطهاد وريح العذاب ، والتي لا تعرف بلادها سلاما سوى سلام الموتى وأمن القبور .

* * *

ونكاد نسمع من يقول : إن بعض الحكومات القومية المتمدنة قد تقترف من وسائل التعذيب والبغي مثل هذا الذي قصصته علينا .. وهذا حق .. بيد أن الحكومة القومية التي تتبع سبيل البغي لا يمكن أن تبقى طويلا مهما حاولت تبرير بغيها وقسوتها لأن من ورائها رأياً عاماً حراً قادراً على أن يزلزلها ولو بعد حين ، ومن ورائها كذلك قوى هائلة تشريعية وقضائية ، تستطيع أن تحرجها .

أما الحكومة الدينية مهما تكن مهذبة الأوضاع ، فالأمر كله لها ، لا معقب لحكمها ، ولا معارض لمشيئتها .

ومرة أخرى . . لا تحاجونا بعمر . . فإنكم لن تجدوا من طرازه سواه .

إن المعارضة في الحكومات الديمقراطية واجب وطني وأمانة قومية ووظيفة سياسية يقدسها الدستور ، ويقوم بخدمتها القانون ، وازعيمها في البرلمان من الحقوق والاعتبار مثل ما لرئيس الحكومة ورئيس البرلمان . بينما هي في الحكومة الدينية المستبدة جريمة وكفر – ومهما تظاهرت بمنحها شيئاً من التسامح الشكلي ، فإنها تضمر إزاءها تعصباً فعليا تستمده من غرائزها ومبادئها .

ثم إن الحكومة القومية لا تجمع مساوىء الحكم الأخرى التي تتميز بها الحكومات الدينية من جهل ورجعية وجمود – لأنها تتجدد دائما وتسير مع الحياة ومع التطور دون أن تشد بحبال من مَسد إلى تقاليد قديمة جامدة .

ولطالما أسائل نفسي عن مصير مصر لو أنها قضت هذه الحقبة من حياتها في ظل حكومة دينية . . ؟

أي انحطاط كان سيجعل منها مسخاً شائها ، وأية لعنة كانت ستحيق بها وتجعل منها نسخة أخرى من تلك الطبعات الرديئة التي رأينا بعضاً منها .

لقد كان من المستحيل أن تزدهر حياتنا الفكرية والوجدانية والعمرانية هذا الازدهار الذي يعكس علينا حيويته وجماله .

وكان من المستحيل أن ينبغ من بيننا في الأدب والعلم والفن والصحافة – أولئك الذين نبغوا في ظلال الحكم القومي .

كان من المستحيل أن نظفر بهؤلاء الرواد الأحرار من الكتاب والمصلحين الذين لا نسمع اسم أحدهم أو نقرؤه حتى تنساب فينا أحاسيس الحرية والفضيلة والحب ، ومشاعر المعرفة والسمو والجمال .

لم تكن المرأة ستبلغ هذا الذي بلغته من الثقافة ، واستواء الشخصية ، والكمال . لأن المرأة في منهج الحكومة الدينية مجرد حلس ومتاع . . ولم تكن الحرية الشخصية ستظفر بما ظفرت به من حقوق – لأن الحكومات الدينية تخافها وتضرب على شعبها ستاراً حديدياً من الجاسوسية والإرغام . .

ولم تكن قافلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ستسير ، لأن الحكومة الدينية تمثل التقاليد التي تتغير ولا تسير . . وتعلم أن كل تقدم يصاحبه تدهور في قوتها وقيمتها . . وشعارها الخالد : ليس في الإمكان أبدع مما كان . . .

* * *

رجل الدولة .. ورجل الدين :

ما هي وظيفة الدولة . ؟

وما هي وظيفة الدين . . ؟

أما وظيفة الدين فقد ذكرنا من قبل أنها الهداية والإرشاد إلى أنبل ما في الحياة من معنويات وفضائل . وتبليغ كلمات الله التي تهدي إلى الحق والفضيلة والصلاح ، والعمل على تنقية النفس الإنسانية وتجديدها باستمرار حتى تظل مرآة صافية تنعكس عليها أخلاق الله . . الأمر الذي دعانا إليه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله :

« تخلقوا بأخلاق الله إن ربي على صراط مستقيم » .

بقي أن نعرف وظيفة الدولة – وهي رعاية المصالح المدنية

للمواطنين بتنظيم معيشتهم ، وإقرار النظام بينهم . وتوفير أسباب الحياة لهم من علم وصحة وحرية ، والمحافظة على سلامة الوطن من أي عدوان خارجي وفق أحكام وقوانين الدولة .

ومن المقابلة بين الوظيفتين — وظيفتي الدولة والدين — نستطيع أن نرى الفارق الكبير بين اختصاص رجل الدولة ، واختصاص رجل الدين ، ونرى أيضاً الفارق بين وسائل كل منهما .

فاختصاص رجل الدولة . . حماية القانون وتنفيذه لصالح الأمة . ووسيلته لذلك الإكراه والعقاب بالنسبة لكل مواطن لا يحترم قانون دولته ويطيعه .

واختصاص رجل الدين . . العناية بالنفس الإنسانية كيما تظل فاضلة وثيقة الصلة ببارئها .

ووسيلته الوعظ والإرشاد والإقناع .

وإذن فهل يستطيع رجل الدين أن يصير رجل دولة ؟ أي يصبح من حقه استعمال الإكراه وإنزال العقاب ؟

لقد أجاب الله على هذا بقوله الكريم : « لا إكراه في الدين »

وأما قوله تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » . فهو حكم خاص بحالة الاعتداء الخارجي المسلح بدليل قوله تعالى : « فإن قاتلوكم فاقتلوهم » . وقوله : « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » . .

وبدليل أن الرسول لم يكن يكره أي بلد يفتحه ، على الإيمان والارتباط بأوامر دينه ودعوته إذا هم دفعوا ضريبة الحراسة .

فلو كانت القوة أو الإكراه وسيلة للإيمان والدين -- لفرض عليهم إذن أن يؤمنوا وهم كارهون .

ومن هنا يصبح منطق رجل الدين غير مستساغ ولا مقبول إذا هو طالب بالدولة ليخدم الدين وينشر مبادئه .

لأن وسائل الدولة من عقاب وإكراه لا يمكن أن تحمل الإنسان على عقيدة معينة . وهي كما يقول « تمستيوس » لا تنتج إلا اعترافات يحدوها الرياء والنفاق .

ولا تثبت المبادىء الدينية ، والفضائل المثلى ، إلا بالتقبل والاقتناع . . لذلك فإن الوحي لم يحاول أبداً أن يفرض حقائقه على الناس لعلمه أنه لا جدوى من هذا الإلزام إلا إذا اقتنع العقل بالموعظة الحسنة ، والمنطق الوثيد .

وقد يقول رجل الدين :

أريد أن أكون رجل دولة وحكومة ، لأحمي الدين من الملحدين الذين يشككون الناس في حقيقته ، ويضائلون من قيمته ، وينشرون فلسفات إلحادية جامدة .

ولكن حتى هذه الحجة لا تبرر قط أن يصير الدين دولة — وهي تحمل بين طياتها المحاولة نفسها التي قلنا إن الدين يبرأ منها وهي فرض الإيمان بالإكراه والبطش . . إذ ليس من اليسير أن تطلب إلى إنسان الإيمان بفكرة أو عقيدة وقد سلبته حق

بحثها ومناقشتها واختبارها .

وإذن فقبل أن تطالبه بالإيمان ، لا بد أن تمنحه من الحرية ما يمكنه من إيمان مدروس رشيد . . .

إنه لا إيمان بغير اختيار ، والعقاب لا يغير العقائد ، ولا يمكن أن تفرض الهداية بقانون ، لأن الأمر سيكون ، كما قال « جون لوك » : « إما أن يصاحب القانون عقاب للمخالفين ، أو لا يصاحبه » . .

« فإن كان بغير عقاب فإنه يفقد نفوذه » . .

« وإن يكن الثاني . . فمعنى هذا أن الإيمان الذي يراد فرضه عاجز عن الإقناع » .

وما دام الإلحاد فكرة باطلة مزعزعة الوجدان والبرهان . . فهل تعجزنا عن دحضها بالمنطق والقول ؛ حتى نذهب نلتمس لأصحابها التعذيب والتنكيل . . ؟

هذا ، وإن الحكومة القومية تحمي عقائد الدين وتصونها ، ولكن بوسائلها المعقولة ، التي يحبذها الدين وينشرح لها قلبه ، والتي تعتمد على الإقناع ، وتحترم حرية الفكر وحرية الضمير . لطالما كان الإلحاد تهمة تسخو بها الحكومات الدينية على كل عبقري تخشى عقله ، وتخاف ذكاءه . وما نبأ « ابن رشد » مفخرة الإسلام المفردة بغائب عنا : فقد نفاه الخليفة الأندلسي . وطارده رجال الدين مطاردة عنيفة بعد أن خلعوا عليه كل ألقاب الزندقة . وأوسمة الإلحاد !

فإذا أراد رجل الدين الصادق أن يخدم وطنه ودينه . فليبق

مكانه مبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً .

* * *

والآن :

لعلنا نكون قد وفقنا في عرض وجهة نظرنا هذه . . وأتحنا للآخرين فرصة التفكير في موضوعها من جديد .

وإنا لندعو كل مواطن « قلبه جميع وروحه حر » أن يناقش هذا البحث بفكر غير متحيز ولا متعصب ، وأن يبحث في ضوء العقل والتجربة أمر الحكومات الدينية ، فقد يهديه بحثه إلى كشف مساوىء أخرى لها لم نفطن إليها .. وقد يؤمن معنا أن إثمها أكبر من نفعها . وأنها — وقد جعلت شعارها : اعتقد ما أعتقده وإلا قتلتك — تذيب شخصية الأمة ، وتشيع في المجتمع الخوف والانحطاط ، وأنها كالنبات الطفيلي ، تستل الحياة مما تستمد منه حياتها — وهو الدين . . إن أجل خدمة نؤديها للدين ، هي أن نجعله قريباً من قلوب الناس ، عميقاً في نفوسهم ونطعم الدولة والمجتمع بروحه الحي ، ومعنوياته الفاضلة — لا أن نأتي بحكومة تستغله في تقديس ذاتها ، وتبرير أطماعها ، واستكراه الناس لجبروتها .

وأجل خدمة نقدمها للوطن — هي أن نعمل بكل وسيلة مستطاعة لتنمية القومية وتكتيلها ، والصعود بروحها ونظمها إلى قمة الرسوخ والاستقرار .

إن أمام الشباب الراغب في خدمة بلاده ميادين ثلاثة تتعجل العاملين وتناديهم إليها :

الخدمة الدينية – ارفع مستوى النفس الإنسانية وإتمام نورها.

الخدمة الاجتماعية – ارفع مستوى الضمير الاجتماعي وإضرام حيويته.

الخدمة السياسية – لرفع مستوى الوعي والحكم وجعل السياسة خدمة لا حرفة.

ولن نستطيع أن نجيد إحدى هذه. إلا إذا انفردنا لها وركزنا كل حياتنا وجهودنا فيها

أما الذين يظنون أنهم يقدرون عليها جميعاً، فإنهم يجهلونها جميعاً.

فلنختر لأنفسنا المجال الذي يتخصص فيه نشاطنا.

خدمة الدين، عن طريق الدعوة والإرشاد.

أو خدمة المجتمع، عن طريق الخدمة الاجتماعية بوسائلها المعروفة.

أو خدمة الدولة، عن طريق السياسة السافرة الرشيدة التي تمثل منهجاً مرسوما. وفكرة ذات موضوع.

ومرّة أخرى – اذكروا أن الدين يجب أن يظل كما أراده ربه: نبوة، لا ملكا؛ وهداية، لا حكومة؛ وموعظة، لا سوطاً..؟

وإن فصله عن السياسة، وتحليقه فوقها، خير عامل لبقاء نقاوته وطهره.

وإن فصله عن الدولة ينجيه من تحمل تبعات أخطائها ومظالمها، ويحفظ له في نفوس الناس وداً مكيناً، وذكراً باقياً، واستجابة وتلبية.

وقبل أن نغادر هذا الحديث ندعوكم لأن تصلوا معنا من أجل تلك الشعوب المعذبة الضريرة التي تعيش في بلاد الجوع والخوف، والحكومات الدينية.

الفصل الرابع

الرئة المعطلة

« إنما النساء شقائق الرجال .. لهن مثل
الذي عليهن بالمعروف » . .

ـ محمد رسول الله ـ



منذ بضعة أعوام ، كنا نتلقى العلم على شيخ فاضل ـ رحمه الله ـ وكان يفسر سورة «المزمل» ولبث في تفسيرها زمناً طويلا. بيد أنه مكث زمناً أطول عند هذه الآية الكريمة : « وذرني والمكذبين أولي النعمة ومهلهم قليلا إن لدينا أنكالا وجحيما وطعاما ذا غصة وعذابا أليما . يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيبا مهيلا » .

ظل يفسرها بأسلوب وعظي فياض حتى قضى شهرين كاملين ولما يبرحها . .

وفي أثناء درس من تلك الدروس ، وقف أحد الطلاب وقال للشيخ :

ـ متى نغادر هذه الآيات . . ؟ ـ فأجابه :

ـ عندما تغادر نفوسكم مكانها . . ! !

وكانت لفتة ذكية من الشيخ لها أثرها ومغزاها . فهو لا يريد أن يغادر هذه الآيات المرجفة حتى تزحزح نفوساً عن

مكانها ، وتذهب ببعض ما في القلوب من ظلمة وقساوة . .

ذكرت هذه الواقعة المؤنسة عندما أردت أن أكتب عن حقوق المرأة السياسية أو الإنسانية ، كما أحب دائما أن أسميها ، إذ تصورت شفاها كثيرة ترتعش بهذا السؤال :

– متى تنتهون من الحديث المكرر والمعاد عن المرأة وحقوقها؟

وجوابنا عليهم :

– عندما تنتهون أنتم إلى الاقتناع بأنها إنسان ، لها مثل ما للإنسان من حقوق . كما أن عليها مثل الذي عليه من تبعات .

وإلى أن تبلغوا هذه النهاية السعيدة المشرفة ، وتخافتوا من ضوضاء الجدل ، وصياح الاستنكار ، سيظل الذين يدركون ما في ممارسة المرأة لحقوقها من مغانم كثيرة ، يتحدثون ويتحدثون .. حتى يتبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر..

* * *

الآن . ولماذا ؟

وهذا حديث نسوقه في إيجاز عن قضية المرأة المصرية ، وإنه لمن توفيق الله وأنعمه أننا لم نعد إذ نتحدث عنها نطالب بحقها في الثقافة والعلم ، فقد كسبت هذا الحق لنفسها ، وبدأت الطلائع تتدفق كضياء الفجر حاملات معرفة المعاهد وثقافة الجامعات ليفدن بها بلادهن الظمأى إلى جهدهن وجهادهن .

نعم ، لم نعد بحاجة إلى المطالبة بتعليم الفتاة ونحن نبصر كل صباح تلك الرؤوس التي تشق شوارع القاهرة ،

والمدن المصرية ، كأنها شموع مضاءة ، تلقي وهي في طريقها الى معاهد العلم نوراً كاشفا على ذكرى أولئك النفر الخالدين ... قاسم أمين ومحمد عبده ، وسعد زغلول ، وهدى شعراوي ، الذين شادوا فوق كثبان الرجعية المنهارة ، نهضة المرأة النامية . بعد أن أنضوا عنها قيودها ، وجعلوا لها مـــن الجهالة والانحطاط مخرجا .

سنتحدث إذن حديثاً مباشراً عن حقوق المرأة السياسية التي يتساءل بعض الناس عن قيمتها وفائدتها لمجتمع لم يحسن رجاله حتى اليوم ممارسة حقهم الانتخابي ـــ كما يتساءلون عن إمكان تحقيق ذلك ، وللمجتمع دينه وتقاليده اللذان يقفـــان دون تمرس هذه الحقوق . . . وكما يتساءلون ـــ وما أكثر تساؤلهم ـــ عن وظيفة المرأة التي خلقها الله لها ، وهي رعاية البيت وتربية الأولاد .. من سيقوم بها بعد أن تصبح هي ناخباً ، ونائباً ، ووزيرا ؟ !

وهي أسئلة تدل أن أصحابها من السذاجة بحيث لا ينبغي أن تكون معارضتهم واستنكارهم عائقين عن تحقيق هذا الهدف المفعم بالاحتمالات الحسنة النافعة .

* * *

عندما ظهرت أول دفعة من المحاميات امتدت موجـــة استنكار من المتزمتين لم تلبث أن انحسرت عندما رأوا أن اشتغال المرأة بالمحاماة لم يجرح كبرياء التقاليد ولم يصب الفضيلة بسوء .. ومن قبل ذلك تكررت نفس التجربة عندما ظهرت الطليعـــة

الأولى من المعلمات ، والكاتبات ، بل والطبيبات ، والممرضات..

وإن كتاب « تطور النهضة النسائية في مصر » للدكتورين : درية شفيق ، وإبراهيم عبده ، ليحدثنا عن المشقة والحرج اللذين صادفهما « محمد علي » عندما أراد أن يفتح مدرسة للمولدات . فاضطرته التقاليد وحمايتها أن يشتري عشراً من الجواري السوداوات ليتعلمن فن الولادة بإشراف كلوت بك . لأنه لم يكن مسموحا للفتيات يومذاك أن يتعلمن حتى ألزم الثقافات لهن — وكان مصدر هذا الحرمان والتحريم « التقاليد » والفهم المغلوط للدين .. ولقد اخترت هذا المثال بالذات ، لأنه كاد يتكرر في العام الماضي أي بعد مرور قرن من الزمان . . إذ قام وزير خطير ففكر وقدر . . ثم نظر . . ثم عبس وبسر.. ثم أصدر أمره بحرمان الفتاة المصرية من السفر في بعثات علمية إلى خارج البلاد . . مع أن ثمة من المعارف ما لا يمكن أن نظفر به في بلادنا وجامعاتنا . . كما أننا لا نملك حق منع فتاة من الطموح العلمي ، والتماس المعرفة من كافة مناهلها إلا إذا جاز لنا حرمان الفتى من هذا الطموح . .

يقولون : حسب البنت أن تتعلم الثقافة الخفيفة ، وتجيد لتدبير المنزلي ، وتطريز الثياب . . !

وهذه القناعة في الواقع بعض أعراض مركب النقص والشعور بالدونية الذي يجعلنا من أصحاب الهمم الهزيلة الضحلة التي لا تفوز بالرغبات الكبيرة والآمال الشامخة .

وإلا فلماذا لا يخرج من بين فتياتنا أمثال مدام كوري ،

وهل إذا شاءت إحداهن أنْ تكونها ، ثم ذهبت تتلمس وسائل ذلك عند قمم الثقافة بهاتيك البلاد ، نمنعها نحن من هذا الحق ، ونهزأ بطموحها المتسلق الجريء ؟ ! .

هكذا حاول وزير معارف مسئول ، أنْ يصنع . . ومتى ؟ في منتصف القرن العشرين !

ويحدثنا أيضاً كتاب « تطور النهضة النسائية » عن الحيلة التي لجأ إليها الأستاذ الكبير لطفي السيد (باشا) لييسر دخول الطالبات جامعة فؤاد يوم كان مديراً لها ، إذ « أصدر إلى سكرتيرية الجامعة تعليمات تقضي بتقييد اسم كل طالب يحمل شهادات تؤهله للتعليم العالي دون إشارة إلى جنس الطالب ، وبهذه الطريقة سار الأمر من غير صعوبة في البداية، وقبلت الفتاة بالجامعة » .

«وفي سنة ١٩٣١ ظهرت صورة للدكتور طه حسين في نادي الجامعة وعن يمينه ويساره الطلبة والطالبات جلوساً يتناولون الشاي ، وقامت القيامة لهذه الصورة البريئة التي تضرب المثل للأبوة في وجود العميد مع الطلبة والطالبات ، واتخذت الصورة تكأة يتخلص بها الرجعيون من طه حسين ولطفي السيد » .

« وفي سنة ١٩٣٧ أبدى بعض الطلبة رغبتهم في فصل الفتيات عن الفتيان في الجامعة ، وأيدت الصحف هذه الرغبة.. ثم ظهرت بعض العناصر الرجعية في عهد مجلس الوصاية وهاجمت الجماعة مهاجمة شديدة ودعى البعض إلى التظاهر في الشوارع

والهتاف بألفاظ نابية لا تليق » .

ونحن نختار هذه الأمثلة أيضاً لنقابلها بما حدث منذ عام . . إذ وقف وزير الزراعة من خريجات عالمات يحملن من المؤهلات مثلما يحمل معاليه موقفاً انطوى على كثير من الانتكاس وسوء التقدير.

وفي هذه المقابلات ، ظاهرة عجيبة هي التي سقنا من أجلها هذه الشواهد والأمثلة .

فنحن نلاحظ خلالها أن التحرش بحقوق المرأة ونهضتها ، كانَ في الزمن الأول يأتي من أدنى . لا من فوق . . أي من بعض طوائف الشعب من الجاهلين والمتزمتين ، والجامدين من رجال الدين .

أما اليوم فقد بدأ يجيء من فوق ، أي من بعض وزراء الدولة وكبار رجالها المسؤولين .. !

هذه واحدة . .

والدلالة الثانية لتلك الظاهرة — هي أن حقوق المرأة المصرية لا تزال حتى اليوم ، وبعد ما أظهرته من براعة وتفوق في كل عمل مارسته ، بغير ضوابط وقوانين تؤمنها وتحميها ، وتكفل لها وسائل الرسوخ والنماء، رغم أنها إنسان ومواطنة، ولو أردنا تعريفها فإننا نقول: «مواطن مصري له حقوق وعليه واجبات».

هذه ثانية . .

والدلالة الثالثة . . هي ذلك العبث الحكومي الذي اتخذ من قضية المرأة غرضه وميدانه ، فبجرة قلم يركلها وزير إلى الوراء مائة عام . . وذلك القانون المتناقض الذي كان يمنح بعض

المصريات المنحرفات بطاقات يمارسن بها الدعارة والبغاء ثم يحرم المصريات المثقفات بطاقات يمارسن بها حقاً مشروعاً هو الاقتراع ! !

والذي أباح للمرأة أن تكون محامياً ، وحرم عليها أن تكون قاضياً ، رغم إفتاء شيخ إسلام سابق هو الأستاذ الأكبر الإمام المراغي بجواز ذلك شرعا ! ! .

والذي أباح لها أن تكون أستاذة ، وناظرة ومفتشة . . ثم استكثر عليها أن تكون نائباً ، أو شيخاً بالبرلمان .

صحيح أن هذا كله آت لا ريب فيه . . وكل آت كما يقال ، قريب . . والمرأة المصرية تؤمن بذلك إيمانا حملها على الصبر ، والحكمة والاتزان . . ولكنها اليوم . وأمام هذه النكسة التي جاءت من فوق . وأصبح محتملا أن تتكرر مرات .. لم تعد تطيق البقاء خارج الأسوار . . في منفى المنبوذين .. ولم تعد تقبل أن تقرر مصايرها في غيبتها :

فيقضي الأمر حين تغيب تيم ولا يستأذنون وهم شهود

وكذلك لم تعد تأنس للوعود الكثيرة التي تسيل عذوبة ونفاقا وتنضح رقة وكذباً . .

وصار من حقها أن تصيح في وجوهنا قائلة :

إن صدقاً لا أحس به هو شيء يشبه الكذبا

وما دام مصيرها ، قد أمسى معلقاً بأهواء الحاكمين ، ونزعاتهم الشخصية ــ فقد وجب أن تشترك فوراً في البرلمان وفي الحكم كي تساهم في تقرير مصايرها وحماية كيانها ، وكي

تعمل بما تمليه غريزة المحافظة على الذات حتّى تنجو من طوفان الرجعية قبل أن يطغى على كفاحها ونهضتها — فليس أحد مثلها يستطيع التعبير عن ذاتها وتفهم مطالبها ، والدفاع عن مصالحها ، وإن أفق الكثرة الغالبة منا — نحن الرجال — لأضيق من أن يتسع لإدراك قضيتها لأننا لا ندرسها في ضوء مطالبها الحيوية ، وطبيعتها الإنسانية . . بل نستعرضها دائماً في ظلام العقد النفسية ، والرواسب العصبية التي تغص بها شخصياتنا . وإن انحصار خواطرنا في المرأة ، والتهيب من كل محاولة طيبة تبديها ، لدليل على اكتظاظ نفوسنا بتلك العقد الخبيثة التي تلقي في روعنا أنه لا إصلاح ولا رقي ولا فضيلة إلا بإذلال المرأة وإهدارها حقها ، وإكراهها على أن تعيش ضريراً لا ترى النور ولا الحياة .

ولكي نقتنع بأن المرأة على حق إذا هي لم تأتمن على مصالحها سواها . فلنستمع للسيدة « إنجي أفلاطون » تحدثنا في كتابها القيم « نحن النساء المصريات » عن المؤامرة السافرة ضد المرأة ، وتحيز الرجل لنفسه تحيزاً ظالماً .

« . . . فالقانون المصري يبيح الخيانة من جانب الرجل بشرط واحد فقط هو أن يخونها في غير بيت الزوجية — وأرض الله واسعة . . ! ولنترك القانون نفسه يتحدث ، وكأنه حين يتلو أحكامه يتوارى خجلا من أنانية الرجل الصارخة ! فالمادة « ٢٧٤ » من قانون العقوبات تقول : — المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

وهذا شيء جميل ! فالقانون يأخذ الفاسدة من النساء أخذاً عنيفاً رادعاً وأما الفاسد من الرجال فهو الذي تعنيه المادة « ٧٧ » حين تقول :

— كل زوج زنى في منزل الزوجية . ، يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

إذن ، فالفاسد من الرجال — في عرف القانون — ليس الزاني في أي مكان ، وإنما من يذهب به الفجور إلى حد ارتكاب فعلته في منزل الزوجية . . أليست أرض الله واسعة ؟ ! .

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد . فالفاسدة من النساء تواجهها عقوبة الحبس مدة قد تصل إلى سنتين ، أما الفاسد من الرجال — بل الفاسد الفاجر الذي ذهب به الفجور إلى ارتكاب الزنا في منزل الزوجية — فالعقوبة التي تواجهه لا تتجاوز ستة أشهر ! .

هل نبالغ حين نقول إن القانون المصري يبيح للرجل الزنا ، بل يشجعه ويحبذه ؟ » ا . هـ

ثم نقلت المؤلفة ، المناقشة التي دارت في مجلس النواب في أثناء عرض هذا القانون . وإنك لتشعر وأنت تتلوها بالخجل الذي شعر به بعض النواب المحترمين الذين عارضوا القانون يومذاك أمثال الأساتذة مكرم عبيد « باشا » ، وإسماعيل سليمان حمزة ، وزهير صبري .

ولو كان ضمن أعضاء البرلمان الذي نظر هذا القانون نساء ، لاستطاعت إحداهن أن تصرخ في وجوه النواب قائلة :

إن الله – أيها السادة – عندما شرع عقوبة الزنا لم يفرق بين الرجل والمرأة فقال : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » ، وجعل عقوبة الزوجين إذا خان أحدهما أو كلاهما أمانة الزوجية واحدة ، فمن أين لكم هذا التمييز الذي جعل عقاب الزوج المنحرف أياماً يقضيها في السجن ، أو عشرة جنيهات يدفعها غرامة . . بينما تسجن الزوجة المنحرفة حولين كاملين ؟ !

وحدوا العقوبة بين الاثنين ، عسراً أو يسراً . وإلا فأنتم ظالمون !

بل أكاد أثق بأن النساء لو شهدن عرض هذا القانون لطالبن بعقوبة أشد وأعنف من السجن سنتين ، ولكن بشرط أن يستوي فيها الرجل والمرأة .

أفليس من الإنصاف إذن أن يتاح لنصف الأمة فرصة الدفاع عن نفسه ، بل والدفاع عن الفضيلة التي أثبت الرجال أنهم بمفردهم غير قادرين على الدفاع عنها ؟

وهناك مظهر آخر لإهدار حقوق المرأة ، والتفنن في ظلمها ، تنقله لنا أيضاً السيدة « إنجي » في الصفحة الحادية والعشرين من كتابها :

« قدمت وصفية سيد أحمد شرف أمام محكمة الجنح بتهمة اعتدائها على زوجها بالضرب ، وفي الجلسة سألها القاضي عن صحة التهمة المنسوبة إليها فأجابت :

– نعم لقد ضربته دفاعاً عن نفسي أمام ضرباته فقد كان

مسلحاً بأداة صلبة أراد أن يحطم بها رأسي. فاضطررت إلى ضربه لأتفادى الموت على يديه .

ودافع محامي الزوجة دفاعاً طويلا وأقام الحجج والبراهين على ضرورة المساواة بين الزوجة والزوج في الحقوق والواجبات. ولكن المحكمة لم تشاطره هذا الرأي ، وقضت بأن للزوج الحق في تأديب زوجته جسمانياً وضربها ، وأدانت الزوجة فحكمت عليها بالحبس شهراً مع إيقاف التنفيذ » . ا هـ .

لمثل هذا تريد المرأة أن تمارس حقها السياسي . لترفع الإصر والأغلال التي عليها . وتقضي على الفوارق الظالمة المتعسفة التي تفصل بين شطري الأمة من رجال ونساء فهل هناك موانع صادقة تحول بينها وبين ما تريد ؟

* * *

منطق الطابور الرجعي :

إن رجال الطابور الرجعي يلوحون في وجه الحقوق النسائية بالدين تارة، وبالتقاليد تارة أخرى ، أو بهما معاً . . هذا عدا ما يسمونه بالخروج عن الوظيفة الأصلية التي خلقت المرأة لها ، وهي المنزل .

وإنه لمن سوء الحظ أن نرانا مضطرين لإنفاق الوقت في محاجة هذه الأوهام وتفنيدها ــ ولكننا نخطىء كثيراً إذا استرسلنا معها في الجدل والنقاش ــ لذلك نكتفي بوقفة سريعة معها .

أما موقف الدين من حقوق المرأة فإنه يتعب المعارضين

ويخذلهم ، ورغم أن الإسلام بمبادئه وتطبيقاته يقف بجانبنا ، ويبارك وجهة نظرنا في هذه القضية ، إلا أننا نستحي أن نقحمه في مسألة نفض يده منها بعد أن بارك كل تطور فاضل رزين يطرأ عليها . لذلك نكتفي بأن ننثر على أسماعهم هذه الأسئلة :

هل تعلمون أن النساء كن يجتمعن مع الرجال في مسجد رسول الله . وأن مناقشة في « موضوع جنسي » دارت علناً ذات يوم بين الفريقين ، ورسوله الله مثيرها وشاهدها ؟

وهل تعلمون أن امرأة انشقت عنها الصفوف في المساجد يوم كان عمر يقدم مشروع قانون لتخفيض المهور وتحديدها . وبعد إبدائها رأيها في جرأة وحصافة سحب أمير المؤمنين مشروعه وهو ينحني إعجاباً بهذه السيدة ويقول : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » . . ؟ !

وهل تعلمون أن كارثة كادت تودي بحياة الإسلام وتزهق أنفاسه يوم الحديبية حيث أبى أكثر المسلمين أن يصالحوا قريشا ويتحللوا دون أن يحجوا لولا رأي انبثق من فكر امرأة . . ؟ إذ دخل الرسول على أم سلمة غضبان أسفا فلما أشارت عليه وأنفذ مشورتها ، التأم الصدع ، واستمع الجمع ، واستجابوا لأمر الرسول الذي عاد لصاحبة الرأي جذلان فرحا يقول : « حبذا أنت يا أم سلمة ، لقد نجا المسلمون بك اليوم من عذاب أليم ! ! » . . هل تعلمون هذا وأضعافه معه . . ؟

إذن فلا تقولوا : إذا كانت أموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها . . فإن في النساء من أنقذت عمر

من إمضاء قانون مجحف وفيهن من حسمت فتنة عاصفة وأنجت المسلمين من عذاب أليم .

يقولون : ليس للمرأة حقوق سياسة ، لأن الله يقول : « الرجال قوامون على النساء » ومعنى هذا أنها دون الرجل في البيت ، وفي المجتمع ، وفي الدولة وهو تأويل لا يقدر عليه سواهم — بيد أن معنى الآية واضح جلي ، ولا يحتمل كل هذا الالتواء والاعتساف ، فهي لا تعدو أن تكون تزكية لسلطة الرجل في الأسرة ، وامتيازاً عائلياً يمنحه الرجل نظير مـــا يحمله من تبعات . بدليل قوله تعالى في نفس الآية : « وبما أنفقوا من أموالهم . . » .

والآية الكريمة تشبه في الدلالة قولنا : « البرلمان قوام على الحكومة» ، فهل يدل هذا التعبير على أن الحكومة ليس لها حقوق تمارسها ؟ !

على أن حجة حاسمة تغنينا عن كل حجة ودليل — هي ذلك التفويض المطلق الذي منحه الدين للناس حين قال الرسول « أنتم أعلم بشئون دنيا كم »

أليست هذه الحقوق السياسية من شئون الدنيا . . . ؟

نعم — ونحن إذن أحرار في اختيار الوضع الذي يحقق منفعتنا الاجتماعية ، ولا يجعلنا بين العالم سخرية وهزوا .

* * *

ويحتجون بالتقاليد والفضيـــلة . . فما هذه التقاليد ، وهذه الفضيلة . ؟ ؟

لقد ســـبق أن ناقشنا هـــذا المنطق المرتجف في عـــدة

مقالات نشرتها مجلة « بنت النيل » مشكورة . وقلنا في إحداها ، تحت عنوان « الرذيلة . . في ثوبها التنكري » !

[هل صحيح أن الغيرة على الفضيلة والتقاليد ، هي التي تحفزنا إلى مقاومة التطور ، والكيد للمرأة ؟ إن يكن ذلك كذلك فما أحوجنا إذن إلى تحديد معنى الفضيلة والرذيلة ، ومعرفة مدى ما يجب على الأمم أن تقدمه للتقاليد من طاعة وولاء .

إن الفضائل الاجتماعية والقيم العليا التي تنظم حولها حياة المجتمع وتناط بها وجهته . ليست التي يرتضيها فرد ، أو جماعة من الناس وتلائم تفكيرهم وإحساسهم . بل هي التي تنسجم مع القاعدة ، وتسمو عن الشذوذ . . والقاعدة هنا : هي التطور ، والشذوذ : هو الرجعية والانتكاس . . فكل زحف إلى الوراء مهما يتسم بحسن النية وسذاجة القصد ، ليس سوى رذيلة في ثوب تنكري خداع ، وليس هناك إثم أشد ، ولا خطيئة أفحش من مقاومة التطور ، وإخضاع مستقبل الأمم لجهلها القديم .

ذلك أن التطور إرادة الله ، وروح منه . وما مثل الذين يحاولون مقاومته إلا كباسط كفيه إلى الشمس ليقفها عن المسير ! والإسلام كما ينبغي أن يفهم ، لا يناوىء التطور ولا يخاصمه . . وما نسخ القرآن بعضه بعضا ، وتبدل آياته وأحكامه إلا لفتة علوية تكشف عن جلال هذا التطور ، وضرورته للناس وللحياة.

وأما التقاليد ، فليست سوى مظهر اجتماعي للأمة . . وليست قواعد ومبادىء خالدة أبدية تخضع لها ، وتصدر عنها

في كافة عصورها وأجيالها . . وهي دائبة التغير والتبدل . وتغير الشيء معناه خروجه عن ذاته — وإذن فليس للتقاليد ذاتية أبدية تستحق الولاء والتقديس ، ونحن الذين نخلقها ونصنعها ، فلا يليق بنا أن نعبدها كما تعبد الأصنام .

أما تصورهم أن ممارسة المرأة حقوقها الدستورية سيحول بينها وبين رعاية المنزل والحياة الزوجية ، فهو تصور مضحك — وكأنما حسبوا أن كل امرأة من الاثني عشر مليوناً ، سوف تصبح عضو برلمان ، وأن مجرد مباشرتها هذه الحقوق سيسلب منها خصائصها فلا تصلح بعد أن تكون زوجا لبعل ، أو أما لولد ، أو ربة لبيت !

* * *

المصفدات في الأغلال :

لقد انطلق نساء العالم من السجن البغيض الذي كن يعشن في ظلمه وظلامه حتى نساء الدول الناشئة ، والتي تدين بديننا ، وتقاليدها مثل تقاليدنا — نفضت عن نسائها ما كن يتلفعن به من أسمال الرجعية والبلى . . فهذه هي باكستان ترسل إلى أضخم منظمة عالمية — هيئة الأمم المتحدة — مندوباً ، هي السيدة « شايست أكرم الله » .

وتلك « أندونيسيا » تختار لوزارة الشئون امرأة فتبدي في وزارتها نشاطاً فذاً وتفوقاً بعيداً .

ولقد رأيت صورة لجيش النساء في « باكستان » وهن

يتدربن في ساحة التدريب على كل أعمال الجيش . فرأيت منظراً يخطف الأبصار ويبهر الأنفاس .

ولم يبق في الدنيا سوى نساء مصر ، ونظائرهن من نساء بعض الدويلات التافهة التي لا تقع عليها العين في زحام الحياة . . محرومات من حقوقهن المشروعة . . فمنذ عام ١٨٩٣ واعترافات الدول بحقوق نسائها تتتابع ، وتنثال انثيالا متداركا . . فانجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا والهند وبلجيكا واستراليا وفنلندا والنرويج والدانمارك وأندونيسيا وهولندا وباكستان والتشيك والنمسا والمجر واليونان وأفريقية الجنوبية وسوريا . . . كل هذه الدول التي لا تعيش وراء « جبل قاف » . . ولا في بلاد السند والبند بل على الكوكب الذي « يتشرف » بحملنا فوق ظهره . . قد مكنت المرأة من حقوقها كمواطن وكإنسان ، ووضعت عنها أغلال التقاليد والجهالة .

ولقد آن للمصفدات في الأغلال عندنا أن ينطلقن . وآن للرئة المعطلة أن تؤدي دورها ، ليتنشق المجتمع بها أنفاس الحياة :

إن حرمان المصرية من حقها الإنساني ، حرمان للمجتمع من فرصة نابضة جديرة بأن تجعله راقياً وعظيما — كما أنه يشيع في أنفس نصف الأمة ، الشعور بالدونية ، الذي يضعضع الشخصية ويبدد الكيان .

* ونحن حريصون على أن تكسب المصرية حقها فوراً ليصحح بذلك وضع خاطىء مخطىء ، جعل مؤتمر السفراء الذي انعقد في لندن أخيراً يكتب عنا في تقريره الذي نشرته صحف العالم ،

والذي ننقله عن جريدة الأهرام :

« . . إن شعوب الشرق الأوسط لا تزال تعيش عيشة بدائية ، وإن قوى الرجعية تجذبها إلى الوراء جذبا عنيفاً . . وإنه ليس هناك سوى دولتين اثنتين فقط تسيران في سباق التطور والرقي هما تركيا واسرائيل . . ! »

* وحريصون على ذلك أيضاً — لننقذ ملايين القرويات اللائي يضربن في عشواء الجهل ، ويعشن عيشة السوائم . ولن يستطيع إنقاذهن سوى المرأة المثقفة عهدما تتاح لها المساهمة في تشريع القوانين وتنفيذها — فتضع منها وتنفذ ما يأخذ بيد أولئك الأمهات والأخوات .

* وحريصون مرة ثالثة ، لأن منطق المرأة سليم ومقنع حين تسألنا في دهشة :

كيف تجلسون على كرسي النيابة . . رجالا لا يعرفون من الحروف الأبجدية إلا الكفاف . . وتحرمون من السيدات والفتيات من يحملن أرقى الدرجات العلمية ، العالمية والمحلية ؟ ! .

حقاً إنها مهزلة ! !

* وحريصون أيضاً ، لأن المرأة إنسان ، لها فكر وإرادة وشعور . وإذن فمن حقها أن تظفر بحقوق الإنسان .

وهي كذلك ، مواطن ، توزن بالمعيار الذي يوزن به كافة المواطنين . ولقد سوت الشرائع كلها ، سماوية ووضعية ، بينها وبين الرجل في تحمل المسئوليات والتبعات ، فلماذا لا يسوى بينهما في التمتع بالحقوق ؟

* وحريصون مرة خامسة – لأن المرأة لم تباشر عملا إلا وأتت فيه بما يشبه المعجزات . . وكفاحهن أيام الأوبئة لا يزال يتألق أمام أعيننا ليذكر نا إن نسينا . فإذا وسعنا لها نطاق السعي والعمل والتجربة كان ذلك خليقا أن تنتفع البلاد بجهودها في كل مجال وميدان .

واذكروا يا أعضاء الطابور الرجعي . . أن ممارسة المرأة لحقوقها لن تزيدها إلا سمواً وشعوراً بالكرامة . وأن العفة التي تغارون عليها لا يجرحها إلا الحرمان والتكبيل وإشعار صاحبتها أنها مجرد شيء يلعب به ويستمتع ، وليس لها بعد ذلك ما لسيدها الرجل من امتيازات وحقوق . . وهذه العفة لا تعصمها وتصونها جدران كهف أو بيت ، بل جدران النفس الباطنة ، والمناعة الذاتية الحرة التي تنشئها الثقافة والتجربة واحترام الذات ، وممارسة الحقوق التي تجعل من صاحبها كما قال « امرسون » فضيلة قانونية واجتماعية وسياسية .

* * *

لقد آن أن تحل هذه العقدة النفسية عند كلينا – الرجل والمرأة – وننتهي من دك آخر حاجز ظالم يحول بين المصريات وحقوقهن. ولقد وجد بعض حضرات أعضاء الشيوخ أن الدستور بنصوصه الحاضرة لا يمنع عن المرأة حقها ، ووجدوا نصاً « جاهزاً » لا يحتاج لغير التطبيق والتنفيذ . . ولكن حكوماتنا لا تزال تنتظر الوقت المناسب . .

ولنتوجه بالحديث إلى نساء مصر المثقفات لنصارحهن بأن

الوقت المناسب لن يجيء حتى يبدين اهتماماً أكثر ، وحتى يصبغن سعيهن بالإيجابية الجادة الحاسمة . .

ومن هذه اللحظة يجب على الهيئات النسائية جميعها ، أن ترسم منهاجاً موحداً لتحضير المرأة الريفية وتمدينها .

وليس من الضروري أن نبدأ من تحت . . فنعلمهن جميعاً القراءة والكتابة بل إن البدء من فوق . . أسرع وأنفع . . فنعلمهن ما لا بد منه من المبادىء الصحية ، والطرق التربوية العملية والأشغال الخفيفة التي تستطيع أن تدر من ورائها ربحاً . .

هل تعلمن أيتها السيدات . . أن تسعين في المائة من اخواتكن في القرى يعالجن رمد العين بروث الدواب . . ويعالجن سعال أبنائهن بشراب البول في الصباح المبكر « على الريق » ! ! ويعشن في جو مسمم بالجهل والخرافات ؟ . .

نريد أن تؤمن كل فتاة مثقفة بلغت السنة الرابعة الثانوية فما فوقها ، أن في ذمتها للوطن ، تحضير نساء عشر . . . عشر فقط ، تنقلهن من حيوانات صامتة ، إلى بشرية ناطقة شاعرة حية . .

والطرق لهذا كثيرة ، نقترح منها أن تتفق الجماعات النسائية كلها على إنشاء تعاون مشترك بينهن لتنفيذ منهج يدرسنه وينفقن عليه ويقمن مكتباً «للخدمة الريفية النسائية» وتدعى كل فتاة مثقفة إلى تقييد اسمها في هذا المكتب ، حيث تتلقى دراسة أولية للعمل الذي ستقوم به ، ونختار بعض القرى ، ولنبدأ

بالقريبة من القاهرة ، وتعبأ لكل قرية مجموعة من تلك الفتيات الرائدات . .

وتقسم نساء القرية إلى عشرات ، تتولى كل فتاة منهن عشراً . وتتردد المجموعة على قريتها مرتين في الشهر على الأقل . وفي مواقيت معينة بحيث يكن على موعد مع عشراتهن. فإذا هبطت المجموعة البلد ، انطلقت كل رائدة إلى عشيرتها تعلم نساءها كيف ينظمن بيوتهن ! كيف يربين أولادهن ! كيف يسعدن بحياتهن ! . وتحدثهن عن بلادهن ما هي ، وما تاريخها ؟ وما واجب كل امرأة نحوها ؟

سيقول السذج من الناس ، ما فائدة ذلك ؟ ولسنا مستعدين أن نناقشهم في جدوى هذا التثقيف حتى يعرفوا أولاً أثر الثقافة في تكوين الشخصية وإنمائها .

يعلمنهن التطريز والحياكة ، وحفظ الأطعمة وتجفيفها ، ويرشدنهن إلى ضرورة احتفاظ كل سيدة « بأجزخانة منزل » في صندوق صغير تضم كل وسائل الإسعافات الاولية ويعرضن عليهن أشرطة السينما الثقافية المكدسة بوزارة المعارف في اجتماع عام ، بدوار العمدة ، مثلا ، ويقمن لهن مهرجانات ويمنحنهن جوائز مشجعة مثل « وسام الأمومة » ولا يمنح هذا الوسام لمن تنجب أولاداً أكثر بل للتي تنجب أولاداً أصح وأنظف . . ويعلمنهن ضرورة وسائل تنظيم النسل وتجويده . وهكذا نطرّد في المشروع ونحقق كل احتمالاته النافعة المفيدة ، وحبذا لو بدىء به في عطلة الصيف القادم .

ولا ينبغي أن يعوق المثقفات عن هذا الواجب شيء . . ولا قيمة لأى اعتبار قد يصدهن عن هذا السبيل ، كائنا ما كان . .

إن خلق مجتمع متحضر نوعا ما لنساء الريف . يقف على رأس الوسائل الضرورية اللازمة لنمونا ونهضتنا ، وفي ذمم المثقفات وضمائرهن ، يستقر هذا الدّين ، منتظراً الوفاء والسداد.

وفي ذمة كل حاكم وزعيم ومواطن ، تستقر حقوق النساء جميعا وحق مصر في أن تنتفع برئتها الثانية المعطلة . . .

* * *



وبعد ...

« ليس المشكل النصيحة ، وإنما المشكل قبولها » .

(الغزالي)



إلى هنا ننتهي من عرض وجهة نظرنا في الموضوعات التي طرقناها ، راجين أن نكون قد وفقنا إلى الوفاء بالعهد الذي التزمناه في مقدمة الكتاب إذ قلنا

ـ إنه شمعة مهداة إلى المجتمع ليبصر في ضوئها ويرى .

ولقد بذل هذا الكتاب من ذات نفسه كل ما في طاقته كيما يدل على الذي هو خير . ونرجو أن يكون القارىء قد بذل هو الآخر من ذات نفسه ما يتقبل به هذه السطور البريئة الصدر من كل هوى وغرض .

لقد آمنا بوجوب مواجهة مشكلاتنا مواجهة صريحة جريئة والآن نهيب بكل قارىء واجه معنا بعض هذه المشاكل على صفحات الكتاب ، أن يواجهها في نفسه كذلك ، فإن العناية ببحث مشكلاتنا من أكثر البواعث على الرجاء . . .

ولقد أرسل أحد تلاميذ الإمام الغزالي بكتاب إليه ، يسأله فيه ذخراً من النصح والتوجيه . فأجابه الغزالي إلى طلبه بكتاب بدأه بهذه العبارة الواسعة : « يا بني . ليس المشكل النصيحة .

وإنما المشكل قبولها » . وإذا كان المجتمع لم يسألنا نصحاً ولا مشورة ، فلأن هذا الأمر واجب مفروض ، وعلينا أن نسارع إلى أدائه دون أن ندعى إليه ودون أن نرجو من ورائه جزاء أو شكوراً .

نعم ، ليس المشكل النصيحة ، وإنما المشكل قبولها . ولكن لماذا يعسر علينا تقبل النصح والنقد ؟ .

إني لا أكاد أعرف لذلك جوابا وتفسيراً أفضل ولا أحكم مما قاله « ج . بيوري » في كتابه « حرية الفكر » .

وهو أن الحقائق التي تأتي مغايرة لآرائنا القديمة . وأفكارنا الموروثة ، تتطلب منا أول ما تتطلب ، تغيير « عالمنا العقلي » .. وليس في مكنة كل أحد أن يستجيب لهذا الداعي وينظم من جديد عالمه العقلي القديم المقدس . أترانا سنظل عاجزين عن مطاردة الأوهام والمخاوف التي تحول بيننا وبين هذا التغيير ؟ .

إذا لم نحاول ، فسنظل كصاحب المركبة الذي كان يسير بمركبته المجهدة في طريق مترب ، تتعثر وتتكفأ . . حتى إذا صادف في طريقه عابراً سأله :

– كم بقي من هذا التل ؟ فأجابه الرجل دهشاً :

– تل ؟ . . أي تل . ؟ إن عجلتيك الخلفيتين منزوعتان . . !

هكذا نحن ، سنظل نتعثر ونتكفأ . . ظانين أن ظروفنا هي العائق ، وهي المانع ، وهي التل الذي يجهد العربة ويثير النقع الكثيف .

والحقيقة أن عجلتي مركبتنا المنزوعتين هما مصدر شكوانا وألمنا وعثارنا .

لابد لنا من عجلات جديدة . . لا بد من تغيير ، وتجديد في « عالمنا العقلي » لنعلم أنه لم يعد على ظهر الأرض ما هـو مستحيل . . وأنه لا يزال في الإمكان أبدع وأروع مما كان — وأن العقول المقفلة التي لا تتقبل الجديد . . والعقول الحائرة المترددة التي لا تريد أن تستقر وتقع على الصواب . . هذه وتلك عاجزة عن أن تؤدي للوطن ضريبة وجودها حتى تتجرد الأولى من التحصن ضد الجديد وتتحرر الأخرى من التردد والذهول .

وهذا الكتاب لا يزعم أنه يعلم كل الناس شيئاً جديداً . فبعضنا يحس هذه المشاكل ، حين يدير خواطره على شئون بلاده . وفي كل ضمير منا تململ وألم . بيد أن المشاكل لا تزال قائمة ، جاثمة — فلماذا ؟ . . لأن ضميرنا في شخصياته المتعددة . . ضميرنا الاجتماعي ، وضميرنا السياسي . وضميرنا الديني . . هذا الضمير يرهقه الجبن والهلع ، فيفر من المشكلة قانعاً بالتألم والتفجع والحزن . بل هو أحيانا يخلق المشاكل بنفسه لنفسه ، ويقتنع بعد ذلك بأنها فوق مستوى طاقته ومحاولاته .

فلنعلم أن المشكلة التي لا حل لها ، لم تخلق قبل ، ولن تخلق بعد ، وأن كثيراً من مشاكلنا نحن بالذات لا يكاد يكون لها وجود إلا في حروف الكلمة التي تعبر عنها . ولكن الجبن — جبن الضمير وجبن الوازع . وجبن الإرادة — هو الذي يمسك بها أن تحل وتزول . . وما أروع هذه الحكمة الصينية وأكثرها انطباقـا علينا :

« قد يجد الجبان ستة وثلاثين حلا لمشكلته . . ولكنه لا يعجبه

سوى حل واحد منها ، هو . . الفرار ! ! »

فنحن نعرف حاولا جمة لمشاكلنا ثم نخافها جميعاً ونرهبها ، ونلوذ بالفرار . حلال المشكلات ، وصانع المعجزات . . !

لا بد إذن من نبذ هذا الجبن من ضمير الفرد ، وضمير المجتمع . ضمير الدولة . والانطلاق من إسار الوهم والخوف . ليخلص كل إلى واجبه يؤديه بلا تردد ولا تهيب .

* * *

ولعلنا لم نسمع قط عن حادث تصادم جاء نتيجة الأناة والاتئاد والتمكن من مفتاح السرعة وعجلة القيادة . . . بيد أننا نسمع كثيراً عن تلك الحوادث التي يسببها الطيش السريع ، والسرعة الطائشة . . من أجل هذا ندعو إلى التشبث بالأناة والتؤدة ، ولكن أية أناة هذه التي ندعو إليها ؟

إنها ليست المرادفة للموت أو الركود والنوم العميق . بل هي التي تزامل التطور المستمر ، والعمل المستمر ، والسعي المستمر إلى أحسن ما في الحياة من فرص ، ونظم ، وإمكانات .

وإن الأناة بهذا المعنى لهي الباب الذي تنفذ منه إلى المجتمع قوى الحياة الشابة المتزنة المجدية ؛ أما ذلك النوع الآخر منها ، الذي عودتنا إياه حكوماتنا ، فهو نوع رديء لا يفضي إلا لأحد شيئين : الموت ، او الانفجار .

* * *

والآن ، توشك الرحلة التي بدأناها معاً ، أيها القارىء ، أن تنتهي ، ويذهب كل منا إلى سبيله .

وإني لأرجو أن نكون قد قضينا في كتابة هذا الكتاب من جانبي . . وفي قراءته من جانبك — وقتاً طيباً مباركا فيه .

ولكن قبل أن تمضي . . قف لنذكر معاً هذه الحقائق :

* « لا بد من تغيير «عالمنا العقلي» وتهذيبه ، وترويضه حتى يسمح لكل فكر جديد أن يمر به ويجتازه .

* لا بد من نبذ الجبن وقهر المخاوف ، وشحن ضمير الفرد ، والمجتمع ، والدولة بالشجاعة القادرة على مواجهة المشكلات وفضها .

* لا بد من التسامح ، والحنان ، والأناة — فهذه الثلاثة ، أمضى سلاح نتسلح به في رحلتنا إلى المجد ، فلنعمل بالحكمة القائلة : « ليتسامح بعضنا مع بعض ، وليؤازر بعضنا بعضاً ؛ فنحن جميعاً نخوض معركة واحدة — هي الحياة » .

* لا بد من البدء الناجز بالعمل حتى ولو فشلنا ، فكما قيل: « الذي يعمل ويفشل ، خير من الذي لا يعمل شيئاً وينجح » . ولا بد من أن نخطو الخطوة الأولى في طريق الواجب المفروض على كل من الفرد والجماعة والدولة .. ذاكرين ذلك المثل الصيني: « إن رحلة طولها ألف ميل — تبدأ بخطوة واحدة » .

* * *

وبعد . . فلست أعرف ، وأنت تتأهب لطي هذا الكتاب ، ما رأيك فيما قرأت .

أما نحن . . فقد قلنا كلمات . . نحسبها مجدية .

قلناها . . والحاجة إليها أعظم ما تكون .










من هنا نبدأ
"الكتاب - القضية".. الكتاب الذي فجر أضخم قنبلة
في معقل الجمود فكان فاتحة الانفتاح، وكان
مورخاً لعصر النور.. إنه أثير بين نتاج
المؤلف... ذلك أنه كان "فاتحة الخير"
ثم توالت التوفيقات بموالاة السعي.. إقرأه !
الناشر

الثمن ٣٠٠ ق. ل.